

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير
الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

الوحدة ٣٥ - التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم



مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

بما فيها النص الكامل للقسم ٣٥ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩، مع توضيحات مفصلة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

شارع ٣٠ كانون

لندن EC4M 6XH

المملكة المتحدة.

هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠ (٠) ٤٤+

فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠ (٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠ (٠) ٤٤+

فاكس الإصدارات: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠ (٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني publications@ifrs.org

الموقع الإلكتروني www.ifrs.org

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA)

ص.ب: ٩٢٢١٠٤، عمان ١١١٩٢

هاتف: ٥١٠٠٩٠٠-٦-٩٦٢+

فاكس: ٥١٠٠٩٠١-٦-٩٦٢+

عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

بريد إلكتروني: asca.jordan@tagi.com

موقع: www.ascasociety.org

This training material has been prepared by IFRS Foundation education staff. It has not been approved by the International Accounting Standards Board (IASB). The training material is designed to assist those training others to implement and consistently apply the IFRS for SMEs. For more information about the IFRS education initiative visit

<http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm> .

IFRS Foundation®

30 Cannon Street | London EC4M 6XH | United Kingdom

Telephone: +44 (0)20 7246 6410 | Fax: +44 (0)20 7246 6411

Email: info@ifrs.org Web: www.ifrs.org

Copyright © 2010 IFRS Foundation®

Right of use

Although the IFRS Foundation encourages you to use this training material, as a whole or in part, for educational purposes, you must do so in accordance with the copyright terms below.

Please note that the use of this module of training material is not subject to the payment of a fee.

Copyright notice

All rights, including copyright, in the content of this module of training material are owned or controlled by the IFRS Foundation.

Unless you are reproducing the training module in whole or in part to be used in a stand-alone document, you must not use or reproduce, or allow anyone else to use or reproduce, any trademarks that appear on or in the training material. For the avoidance of any doubt, you must not use or reproduce any trade mark that appears on or in the training material if you are using all or part of the training materials to incorporate into your own documentation. These trademarks include, but are not limited to, the IFRS Foundation and IASB names and logos.

When you copy any extract, in whole or in part, from a module of the IFRS Foundation training material, you must ensure that your documentation includes a copyright acknowledgement that the IFRS Foundation is the source of your training material. You must ensure that any extract you are copying from the IFRS Foundation training material is reproduced accurately and is not used in a misleading context. Any other proposed use of the IFRS Foundation training materials will require a license in writing.

Please address publication and copyright matters to:

IFRS Foundation Publications Department

30 Cannon Street London EC4M 6XH United Kingdom

Telephone: +44 (0)20 7332 2730 Fax: +44 (0)20 7332 2749

Email: publications@ifrs.org Web: www.ifrs.org

The IFRS Foundation, the authors and the publishers do not accept responsibility for loss caused to any person who acts or refrains from acting in reliance on the material in this publication, whether such loss is caused by negligence or otherwise.

The Arabic translation of the Training Material for the IFRS® for SMEs contained in this publication has not been approved by a review committee appointed by the IFRS Foundation. The Arabic translation is copyright of the IFRS Foundation.



The IFRS Foundation logo, the IASB logo, the IFRS for SMEs logo, the 'Hexagon Device', 'IFRS Foundation', 'eIFRS', 'IAS', 'IASB', 'IASB Foundation', 'IASCF', 'IFRS for SMEs', 'IASs', 'IFRS', 'IFRSs', 'International Accounting Standards' and 'International Financial Reporting Standards' are

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

بما فيها النص الكامل للقسم ٣٥ "التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩، مع توضيحات مفصلة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

شارع ٣٠ كانون

لندن EC4M 6XH

المملكة المتحدة.

هاتف: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١٠

فاكس: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١١

البريد الإلكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٣٠

فاكس الإصدارات: +٤٤ (٠)٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٤٩

البريد الإلكتروني publications@ifrs.org

الموقع الإلكتروني www.ifrs.org

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تصميم المادة التدريبية لمساعدة من يدرسون غيرهم على تنفيذ وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل متناسق. وللمزيد من المعلومات حول مبادرة التعليم بشأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني

<http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm>

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

شارع ٣٠ كانون، لندن EC4M 6XH، المملكة المتحدة.

هاتف: ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١١ (٠) +٤٤، فاكس: ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١١ (٠) +٤٤

بريد الكتروني info@ifrs.org، الموقع الإلكتروني www.ifrs.org

حق الانتفاع

بالرغم من أن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشجع استخدام هذه المادة التدريبية، بأكملها أو استخدام أجزاء، للغايات التعليمية، فيجب القيام بذلك وفقا لشروط حقوق التأليف الواردة أدناه .
نرجو أن تلاحظ أن استخدام هذه الوحدة من مادة التدريب لا يخضع لدفع أي رسوم.

حقوق التأليف

جميع الحقوق، بما فيها حقوق التأليف، الواردة في محتوى هذه الوحدة من المادة التدريبية مملوكة لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

ما لم تتم إعادة إنتاج الوحدة التدريبية بشكل جزئي أو كامل ليتم استخدامها في وثيقة مستقلة، فلا يجوز استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها. ولتجنب أية شكوك، يجب عدم استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها في حال استخدام كامل المادة التدريبية أو جزء منها لإدراجها في وثيقة أخرى. وتشمل هذه العلامات التجارية، على سبيل المثال لا الحصر، أسماء وشعارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية .

وعند نسخ أي مستخلص، بشكل كامل أو جزئي، من وحدة من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فينبغي ضمان شمول المستندات لإقرار حقوق تأليف بأن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو مصدر المادة التدريبية. وينبغي ضمان إعادة أي مستخلص يتم نسخه من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل دقيق ولا يستخدم في سياق مضلل. وينبغي الحصول على ترخيص خطي لأي استخدام آخر مقترح للمواد التدريبية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يرجى إرسال المسائل المتعلقة بالإصدارات وحقوق التأليف على العنوان التالي :

دائرة إصدارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

شارع ٣٠ كانون، لندن EC4M 6XH، المملكة المتحدة

هاتف: ٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٤٩ (٠) +٤٤، فاكس: ٢٠ ٧٣٣٢ ٢٧٤٩ (٠) +٤٤

البريد الإلكتروني publications@ifrs.org

الموقع الإلكتروني www.ifrs.org

لا تتحمل كل من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمؤلف و الناشر مسؤولية أي خسارة تلحق بأي شخص يقوم أو يمتنع عن القيام بالاعتماد على المادة الواردة في هذا الإصدار سواء أكانت هذه الخسارة ناتجة عن إهمال أو غير ذلك .

لم توافق لجنة المراجعة التي عينتها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الترجمة العربية لمادة التدريب لمؤسسة المعايير الدولية للشركات الصغيرة و متوسطة الحجم الواردة في هذا الإصدار .



“IAS Foundation”، “eIFRS”، “IAS”، “IASB”، “IAS Foundation”، “IASCF”، “IFRS for SMEs”، “IASs”، “IFRIC”، “IFRS”، “IFRSs”، “International Accounting Standards”، “International Financial Reporting Standards، هي علامات تجارية تخص مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

المحتويات

١	المقدمة
١	أهداف التعلم
٢	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
٢	مقدمة إلى المتطلبات
٤	المتطلبات والأمثلة
٤	نطاق هذا القسم
٥	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة
١٢	إجراءات إعداد البيانات المالية في تاريخ التحول
٤٨	الإفصاحات
٥٧	التقديرات الهامة والأحكام الأخرى
٥٧	تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
٥٧	الإعفاءات
٥٨	عدم جدوى إعادة البيان و/ أو الإفصاح
٥٩	مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة
٦٠	اختبار المعرفة
٦٧	تطبيق المعرفة
٦٧	دراسة الحالة ١
٦٩	إجابة على دراسة الحالة ١
٧١	دراسة الحالة ٢
٧٤	إجابة على دراسة الحالة ٢

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تحديد المتطلبات التي تنطبق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي في يوليو ٢٠٠٩.

المقدمة

تركز هذه الوحدة على إجراءات المحاسبة التي تتبعها المنشأة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة كما هو محدد في القسم ٣٥ "التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم". وتعرف هذه الوحدة المتعلمين على الموضوع وترشده من خلال النص الرسمي وتطور فهمه للمتطلبات من خلال استخدام الأمثلة وتشير إلى موعد اقتضاء التقديرات الهامة في محاسبة التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، تشمل الوحدة أسئلة مصممة لاختبار معرفة المتعلمين بالمتطلبات ودراسة الحالة لتطوير قدرتهم على محاسبة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة وفي عمل الإفصاحات المطلوبة في البيانات المالية التي تعدها المنشأة لأول مرة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

أهداف التعلم

عند الانتهاء بنجاح من هذه الوحدة، ينبغي معرفة متطلبات إعداد التقارير المالية للمنشأة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة. علاوة على ذلك، وخلال السير في دراسة الحالة التي تحاكي جوانب التطبيق العملي لتلك المعرفة، ينبغي تحسين الكفاءة لمحاسبة التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ينبغي على وجه التحديد، في سياق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

- تمييز متى تكون المنشأة منشأة تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة؛ و
- تحديد تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؛ و
- فهم ما هو مطلوب وما هو مسموح وما هو محظور عند اختيار السياسات المحاسبية الأولية للمنشأة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؛ و
- إعداد بيان مركز مالي افتتاحي؛ و
- إظهار فهم للاستثناءات الإلزامية والإعفاءات الاختيارية للتطبيق بأثر رجعي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عند تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة حسبما هو وارد في القسم ٣٥؛ و
- إظهار فهم للأحكام الهامة المطلوبة في محاسبة التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تهدف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى تطبيقها على البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة (انظر القسم ١ " المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم").

وتشمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم متطلبات إلزامية ومواد أخرى (غير إلزامية) تم نشرها معها. وتشمل المواد غير الإلزامية:

- تمهيدا يوفر مقدمة عامة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ويشرح غايتها وتنظيمها وصلاحياتها.
 - إرشادات التنفيذ التي تشمل بيانات مالية توضيحية وقائمة تحقق للإفصاح.
 - أساس الاستنتاجات الذي يلخص الاعتبارات الرئيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية في الوصول إلى استنتاجاته في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
 - الآراء المعارضة لعضو مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي لم يوافق على نشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- تعتبر قائمة المصطلحات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم جزء من المتطلبات الإلزامية.
- يوجد ملحقات في القسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة" والقسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية" والقسم ٢٣ "الإيراد" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتعتبر هذه الملحقات إرشادات غير إلزامية.

مقدمة إلى المتطلبات

تهدف البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة تعتبر مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية.

ويهدف القسم ٣٥ إلى توفير نقطة انطلاق مناسبة للمحاسبة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وأيضا لضمان احتواء البيانات المالية على معلومات ذات جودة عالية وتعتبر شفافة للمستخدمين وقابلة للمقارنة على جميع الفترات ويمكن توليدها بتكلفة لا تتجاوز منافع المستخدمين. ونتيجة لذلك، يصف القسم ٣٥ المعاملة المحاسبية ومتطلبات الإفصاح للمنشأة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة.

ويمكن للمنشأة أن تكون منشأة تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة فقط مرة واحدة.

ويتم إعداد البيانات المالية للمنشأة والتي تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم باستخدام المتطلبات الواردة في نسخة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم سارية المفعول في تاريخ إعداد تقارير المنشأة الأولية، حسبما تم تعديلها وفقا لأي استثناء محدد (انظر الفقرات ٣٥.٩ - ٣٥.١١).

ويجب أن تشمل البيانات المالية الأولى للمنشأة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بيانا صريحا وغير متحفظ بالالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والملاحظات المقارنة لفترة سابقة واحدة على الأقل وتوضيحا لكيفية تأثير التحول من إطار المحاسبة المطبق سابقا إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية التي تم إعداد تقارير بها.

ويحدد القسم ٣٥ متطلبات إعداد بيان المركز المالي الافتتاحي للمنشأة كما في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والذي تعد كنقطة بداية لمحاسبته بموجب هذا المعيار. ويعتبر تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هو بداية الفترة الأقرب التي يتم فيها عرض المعلومات المقارنة الكامل وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

فعلى سبيل المثال، إذا كانت البيانات المالية السنوية الأولى للمنشأة والتي تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وهي تعرض المعلومات المقارنة لسنة واحدة فقط، فيكون تاريخ التحول هو ١ يناير ٢٠٠٣ (تكافئ إغلاق الأعمال في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢).

وتستخدم نفس السياسات المحاسبية في كافة الفترات المعروضة (أي، بما فيها المعلومات المقارنة) في المجموعة الأولى من البيانات المالية التي تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويجب تطبيق هذه السياسات المحاسبية بأثر رجعي، باستثناء ما هو محدد في الفقرة ٣٥.٩ وعندما تختار المنشأة استخدام واحد أو أكثر من الإعفاءات من الفقرة ٣٥.١٠. وهناك أيضا إعفاء عام من التطبيق بأثر رجعي عندما يكون غير مجدي (انظر الفقرة ٣٥.١١). ويمكن أن تختلف السياسات المحاسبية عن تلك المستخدمة بموجب إطار إعداد التقارير المالية السابق للمنشأة. ويمكن أن تؤدي التغييرات في السياسات المحاسبية عند تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى تعديلات على الأرقام المبلغ عنها سابقا للفترات المقارنة. ويتم الاعتراف بكافة التعديلات على فترات إعداد التقارير قبل تاريخ التحول (أي في ١ يناير ٢٠٠٣) مباشرة في الأرباح المستبقاة (أو، إذا كان ملائما، في فئة أخرى من حقوق الملكية) في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ٣٥.٨).

المتطلبات والأمثلة

تم تحديد متطلبات القسم ٣٥ "التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم فيما يلي وتظليلها باللون الرمادي. وتعتبر قائمة المصطلحات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم جزء من المتطلبات. وتكون في المرة الأولى التي تظهر فيها في القسم ٣٥ بخط غامق. ولم يتم تظليل الملاحظات والأمثلة التي تم إدراجها من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتم عرض الملاحظات الأخرى لموظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بين أقواس بخط غامق ومائل. ولا تشكل الإضافات التي قام بها الموظفون جزء من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ولم تتم الموافقة عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

نطاق هذا القسم

٣٥.١ ينطبق هذا القسم على الجهات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة، بغض النظر عما إذا كان إطارها المحاسبي السابق هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أو مجموعة أخرى من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً مثل معايير محاسبتها الوطنية أو إطار آخر مثل أساس ضريبة الدخل المحلي.

الملاحظات

الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة هي المنشأة التي تعرض بياناتها المالية التي تتطابق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بغض النظر عما إذا كان إطارها المحاسبي السابق هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أو مجموعة أخرى من معايير المحاسبة أو سواء لم تقم أبداً بإعداد البيانات المالية للأغراض العامة في الماضي. والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة هي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عدا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتقتضي الفقرة ٣٥.٤ من الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة عمل بيان صريح وغير متحفظ بالالتزام في أو مجموعة سنوية كاملة من بياناتها المالية التي تتطابق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وللتأكيد على الالتزام، يجب أن تلتزم المنشأة بكافة متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ولا تستطيع المنشأة الاختيار والانتقاء من بين متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة. ويشمل تطبيق القسم ٣٥ أربع خطوات رئيسية:

- ١- تحديد ما إذا كانت المنشأة تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة.
- ٢- تحديد تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- ٣- إعداد البيان الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ تحولها إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- ٤- إعداد البيانات المالية التي تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، بما فيها الإفصاحات المطلوبة لتوضيح تأثير التحول من إطار إعداد التقارير المالية السابق إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

٣٥.٢ يمكن أن تتبنى المنشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم فقط مرة واحدة. وإذا توقفت المنشأة التي تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عند استخدامها لفترة أو أكثر من فترات إعداد التقارير وكان مطلوباً منها، أو اختارت، تبنيها محددًا لاحقاً، فإن الإعفاءات الخاصة والتبسيطات والمتطلبات الأخرى في هذا القسم لا تنطبق على إعادة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

الملاحظات

يجب على المنشأة التي تستأنف استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الالتزام بكافة متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كما لو أنها لم تتوقف عن استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ونتيجة لذلك، تعيد المنشأة بيان المعلومات المقارنة المعروضة من تاريخ توقفها عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، أي تطبيق بأثر رجعي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حتى التاريخ الذي تبنته فيه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة.

مثال - يمكن أن تكون تتبنى المنشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة فقط مرة واحدة

مثال ١ تلبية المنشأة شروط تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة في عام ٢٠٠٠. وفي عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ أصدرت المنشأة مجموعتين كاملتين من البيانات المالية - واحد تطابق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والأخرى تتطابق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية. في عام ٢٠٠٤، تعد المنشأة البيانات المالية فقط وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

يمكن أن تتبنى المنشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة فقط لمرة واحدة. وتم تطبيق القسم ٣٥ في بيانات المنشأة المالية لعام ٢٠٠٠. ونتيجة لذلك، لا يمكن تطبيق القسم ٣٥ مجدداً عند إعداد بيانات المنشأة المالية لعام ٢٠٠٤. في عام ٢٠٠٤، يمكن أن تعيد المنشأة بيان مبالغ عام ٢٠٠٣ إلى ما كان من الممكن أن تكون عليه لو لم تتوقف المنشأة عن استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة

٣٥.٣ تطبق الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة هذا القسم في بياناتها المالية الأولى التي تتوافق مع هذا المعيار.

الملاحظات

يهدف القسم ٣٥ إلى تحديد الإرشادات وتخفيف عبء إعداد تقارير البيانات المالية الأولى للمنشأة التي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وبدون القسم ٣٥، يتعين على المنشأة تطبيق كافة متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بأثر رجعي.

٣٥.٤ تعتبر البيانات المالية الأولى للمنشأة التي تتوافق مع هذا المعيار هي البيانات المالية السنوية الأولى

التي تقدم فيها المنشأة بياناً صريحاً وغير متحفظ بالالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم [الإشارة: الفقرة ٣.٣]. وتعتبر البيانات المالية التي تم إعدادها وفقاً لهذا المعيار البيانات المالية الأولى لهذه المنشأة إذا، على سبيل المثال:

أ- لم تعرض المنشأة البيانات المالية لفترات سابقة؛ أو

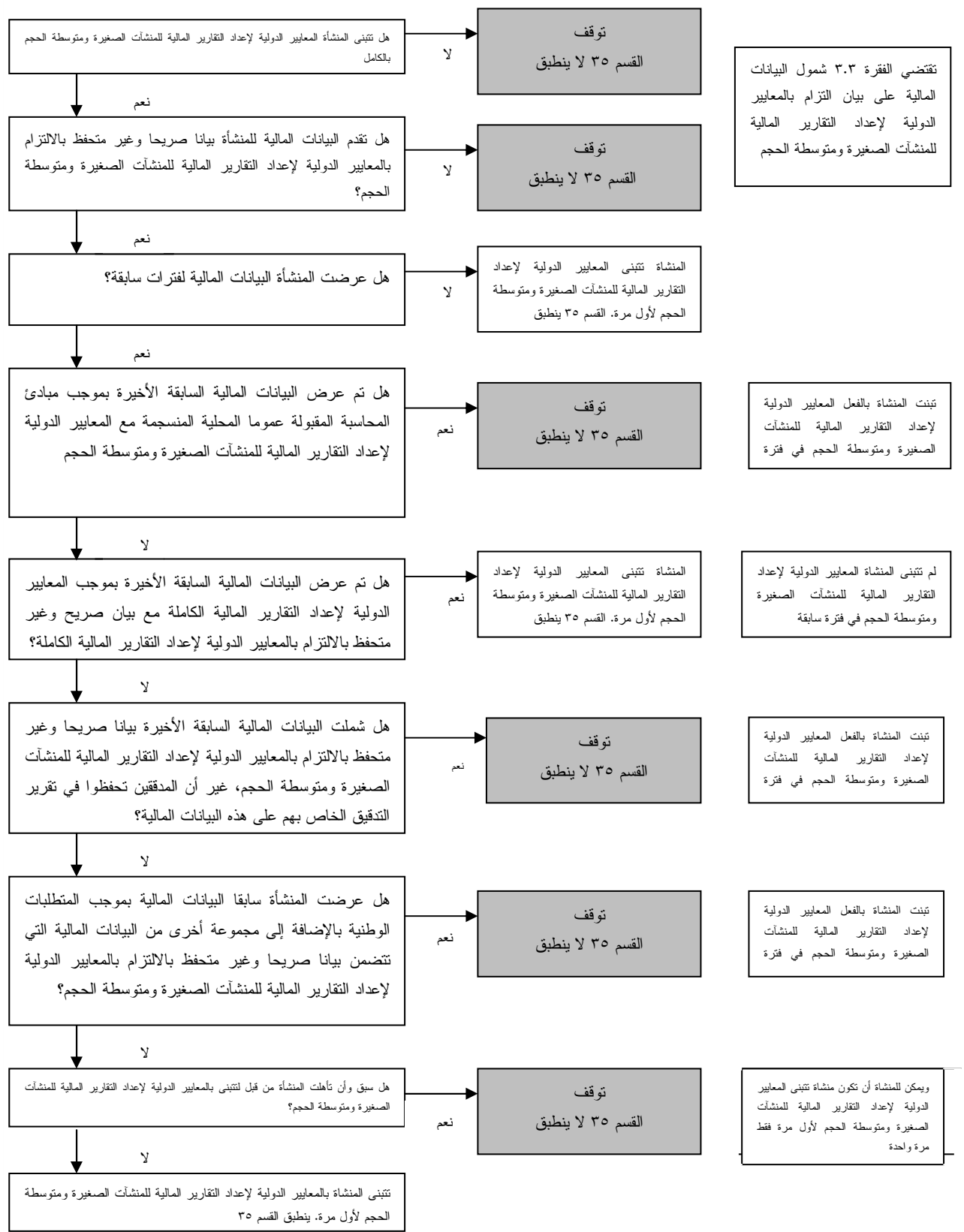
ب- عرضت المنشأة بياناتها المالية السابقة الأخيرة بموجب متطلبات وطنية لا تتسجم مع هذا المعيار في كافة الجوانب؛ أو

ج- عرضت المنشأة بياناتها المالية السابقة الأخيرة بما يتوافق مع للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة.

تؤكد المنشأة الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلا إذا كانت تلتزم بكافة متطلبات هذا المعيار.

ويعتبر تحديد ما إذا كانت المنشأة تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة الخطوة الأولى في تطبيق القسم ٣٥. وفي معظم الحالات، يكون التحديد مباشراً. وفي بعض الحالات، يحتاج التحديد إلى ممارسة التقدير. ويوضح الشكل ١ في الصفحة التالية عملية اتخاذ القرارات لممارسة التقدير.

الشكل ١: شجرة القرارات - تحديد ما إذا كانت المنشأة تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة



أمثلة - أول بيانات مالية تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
مثال ٢ عرضت المنشأة بياناتها المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية منذ أن تم تأسيسها. كما
وأعدت للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ بيانات القوائم المالية المفترضة وفقا لمتطلبات المعايير
الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عدا عن بيانات القوائم المالية المفترضة
تلك التي لم تشتمل على أشكال مقارنة أو بيان امتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت
الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تمتثل بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
للنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتبعاً لذلك، تشمل تلك البيانات المالية أشكال مقارنة لعام ٢٠٠٣
وبيان امتثال صريح وغير متحفظ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة
الحجم.

تكون مجموعة البيانات المالية الكاملة التي تم إعدادها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ هي بيانات
المنشأة المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
يتم اعتبار المنشأة في عام ٢٠٠٤ جهة تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة
ومتوسطة الحجم لأول مرة. ينطبق القسم ٣٥ ويكون تاريخ التحول في ١ يناير ٢٠٠٣.

ستشمل المنشأة بيان امتثال صريح وغير متحفظ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة
ومتوسطة الحجم في الملاحظات الملحقة ببياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤، كما هو في
المثال الآتي:

٢. أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة
الحجم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. تكون مجموعة البيانات المالية الكاملة هذه (للسنة المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤) بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
للنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

مثال ٣ يوجد بعض الفروق بين معيار المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم المحلي الخاص بنطاق اختصاص
والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (على سبيل المثال، تختلف
بعض متطلبات الإفصاح والقياس بشكل جوهري). يتعين على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في
نطاق الاختصاص ذلك أن تقوم باستخدام معيار المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم المحلي. يتم إعداد بيانات
المنشأة المالية الأولى التي تمتثل لمعيار المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم المحلي للسنة المنتهية في ٣١
ديسمبر ٢٠٠٤. تشمل تلك البيانات المالية بيان امتثال صريح وغير متحفظ لمعيار المنشأة الصغيرة
ومتوسطة الحجم المحلي وللمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أيضا
باستثناء متطلبات معينة.

لا تمتثل البيانات المالية المعدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ لجميع متطلبات المعايير الدولية لإعداد
التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتبعاً لذلك، لا تعتبر المنشأة جهة تتبنى المعايير الدولية
لإعداد التقارير المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة في بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١
ديسمبر ٢٠٠٤.

مثال ٤ يوجد بعض الفروق بين معيار المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم المحلي الخاص بنطاق اختصاص
والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. يتعين على المنشآت الصغيرة
ومتوسطة الحجم في نطاق الاختصاص ذلك أن تقوم باتباع معيار المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم
المحلي. يتم إعداد بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمتثل لمعيار المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم

المحلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. تمثل تلك البيانات المالية أيضا بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كما وتشمل بيان امتثال صريح وغير متحفظ لكل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومعايير المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم المحلي.

تمثل البيانات المالية المعدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ لجميع المتطلبات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتبعاً لذلك، تعتبر المنشأة جهة تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة في بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤.

ملاحظات: يمكن أن تحدث الظروف المبينة في هذا المثال عندما؛

- تتعلق الفروق بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومعايير المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم المحلي بمتطلبات الإفصاح فقط وتمثل المنشأة لجميع متطلبات الإفصاح الواردة بكلّي المعيارين.
- تتعلق الفروق بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومعايير المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم المحلي فقط بمتطلبات الاعتراف والقياس التي تخص المعاملات التي لم تنطبق لها المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أو المعاملات غير الجوهرية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم.

مثال ٥ عرضت المنشأة بياناتها المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية منذ أن تم تأسيسها. عرضت المنشأة في ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ تحولها إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) بيانها الافتتاحي للمركز المالي كتلك في ١ يناير ٢٠٠٣.

لا يكون البيان الافتتاحي للمركز المالي هو بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

مثال ٦ عرضت المنشأة بياناتها المالية وفقاً للمعايير لدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة منذ أن تم تأسيسها. كما وأعدت للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ بيانات القوائم المالية المفترضة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم باستثناء تلك البيانات المالية التي لم تشمل أشكال مقارنة أو بيان امتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تمثل البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتبعاً لذلك، تشمل تلك البيانات المالية أشكال مقارنة لعام ٢٠٠٣ وبيان امتثال صريح وغير متحفظ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تكون مجموعة البيانات المالية الكاملة التي تم إعدادها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ هي بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. تعتبر المنشأة في عام ٢٠٠٤ جهة تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة. تشمل المنشأة في الملاحظات الملحقة ببياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ الإفصاحات المحددة في المثال ٢.

٣٥.٥ تعرف الفقرة ٣.١٧ من هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مجموعة البيانات المالية الكاملة.

ملاحظات

تشمل "مجموعة البيانات المالية الكاملة" وفقا للفقرة ٣.١٧ على الآتي:

(أ) بيان المركز المالي كما هو في تاريخ إعداد التقارير (انظر القسم ٤).

(ب) إما: (انظر القسم ٥):

(١) بيان منفرد للدخل الشامل لفترة إعداد التقارير، بعرض جميع بنود الدخل والمصروف المعترف

بها خلال الفترة بما في ذلك تلك البنود المعترف بها عند تحديد الربح أو الخسارة (ما يشكل

مجموع فرعي في بيان الدخل الشامل) وبنود الدخل الشامل الآخر؛ أو

(٢) بيان دخل منفصل وبيان دخل شامل منفصل. في حال اختارت المنشأة عرض بيان الدخل وبيان

الدخل الشامل أيضا، تبدأ ببيان الدخل الشامل بالربح أو الخسارة ومن ثم تعرض بنود الدخل

الشامل الآخر.

(ج) بيان التغيرات في حقوق الملكية لفترة إعداد التقارير (انظر القسم ٦).

(د) بيان التدفقات النقدية لفترة إعداد التقارير (انظر القسم ٧).

(هـ) ملاحظات تشمل ملخصا عن السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من المعلومات التوضيحية (انظر

القسم ٨).

وتقتضي الفقرة ٣.١٤ من المنشأة أيضا عرض المعلومات المقارنة المتعلقة بفترة المقارنة السابقة.

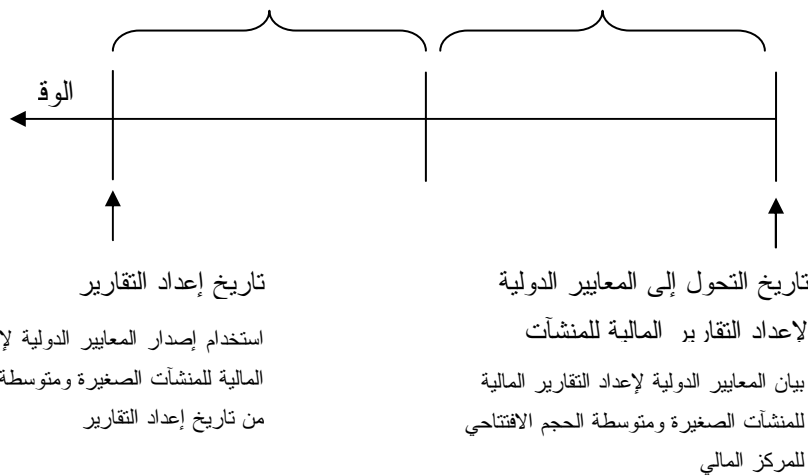
٣٥.٦ تقتضي الفقرة ٣.١٤ من المنشأة الإفصاح، في مجموعة بيانات مالية كاملة، عن المعلومات المقارنة التي تتعلق بفترة المقارنة السابقة لجميع المبالغ النقدية المعروضة في البيانات المالية، إضافة إلى معلومات مقارنة محددة وصفية وتفصيلية. يمكن للمنشأة عرض المعلومات المقارنة المتعلقة بأكثر من فترة مقارنة سابقة. و يكون بالتالي تاريخ تحول المنشأة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بداية أول فترة تقوم فيها المنشأة بعرض معلومات مقارنة كاملة وفقا لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الأولى التي تمتثل بهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ملاحظات

يتم إعداد البيان الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرات ٣٥.٧-٣٥.١١).

الشكل ٢: توضيح للفرق بين تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتاريخ إعداد التقارير.

المعلومات المقارنة المعروضة لما لا يقل	السنة المالية التي يتم فيها عرض أول بيانات
عن سنة واحدة (تتطبق الاستثناءات -	مالية تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير
انظر الفقرة ٣٥.١١)	المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم



تنص الفقرة ٢.٢ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على أن الهدف من البيانات المالية هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية التي تعتبر مفيدة للمستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية (انظر الفقرة ٤٧ع). تعتبر الصفات النوعية هي الخواص التي تجعل المعلومات المقدمة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين. وتشمل الملاءمة والموثوقية (على سبيل المثال خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز وتقدم تمثيل صحيح) والمقارنة.

يمكن أن تكون مقارنة المعلومات المالية:

أ. ضمن بيانات المنشأة المالية خلال الفترة؛ أو

ب. بين منشآت مختلفة في الوقت نفسه.

وفي إطار تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة، تكون المقارنات مفيدة بين:

أ. المركز المالي للمنشأة وأدائها وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية ومركزها المالي وأدائها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ب. المركز المالي للمنشأة وأدائها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الفترة بين تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتاريخ إعداد التقارير لأول مجموعة بيانات مالية تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي بين تاريخ إعداد التقارير وفترات المقارنة التي يتم تقديم المعلومات لها).

ج. منشآت مختلفة تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة في فترة محددة.

د. الجهات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة والمنشآت التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من قبل.

تتطلب الفقرة ٣٥.١٢ توضيحا للتغيرات في معلومات المنشأة المالية من الإطار السابق لإعداد التقارير المالية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ((أ) أعلاه). يبين القسم ٣٥ قرار مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه من المهم القيام بمقارنة خلال الفترة ضمن مجموعة البيانات المالية الكاملة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ((ب) أعلاه) وبين المنشآت المختلفة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة في التاريخ المنصوص عليه ((ج) أعلاه). يعتبر القيام بمقارنة بين متبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة والمنشآت التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من قبل ((د) أعلاه) هدفا ثانويا.

ويتطلب التحول من إطار سابق لإعداد التقارير المالية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على الأرجح إجراء بعض التغيرات في السياسات المحاسبية. يلزم بشكل عام لتعزيز مقارنة المعلومات المالية تطبيق بآثر رجعي للسياسات المحاسبية جميعها. بما أن إعادة البيان الرجعي يمكن أن يكون غير ممكنا أو سوف لن يكن مجد من حيث التكلفة، بالتالي لا يتم اقتضاؤه في بعض الحالات المحددة (انظر الفقرتين ٣٥.١٠ و ٣٥.١١). وفي بعض الحالات الأخرى، يمكن أن يتطلب التطبيق الرجعي أحكاما من قبل الإدارة تتعلق بظروف سابقة عندما يكون ناتج المعاملة أو الحدث المحدد معروفا مسبقا. وفي مثل هذه الحالات، يتم منع التطبيق الرجعي لتجنب سوء الاستخدام (انظر الفقرة ٣٥.٩).

وفقا للفقرة ٣.١٤، عدا عن الحالات التي تسمح هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو تقتضي خلاف ذلك، يتعين على المنشأة عرض والإفصاح عن المعلومات المقارنة المتعلقة بفترة المقارنة السابقة لجميع

المبالغ المعروضة في البيانات المالية للفترة الحالية، بما في ذلك الملاحظات. وتشمل المنشأة بالتالي معلومات مقارنة جميع المبالغ التي تم تعديلها وفقا لما يقتضيه القسم ٣٥. يتم الإفصاح عن المعلومات التفصيلية المقارنة فقط عندما تتعلق بفهم البيانات المالية الخاصة بالفترة الحالية.

أمثلة - تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

مثال ٧ قررت إدارة منشأة في عام ٢٠١٠ تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. وإلى ذلك الحين، استمرت المنشأة بعرض بياناتها المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية. لا يقتضي أي من مبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية أو القانون المحلي من المنشآت عرض المعلومات المقارنة.

تقتضي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عرض المعلومات المقارنة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لما لا يقل عن سنة (انظر الفقرة ٣.١٤). تكون بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ هي بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. يجب أن تشمل تلك البيانات المالية معلومات مقارنة لسنة سابقة على الأقل (أي ٢٠٠٣) وبيان امتثال صريح للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

في حال اختارت المنشأة عرض معلومات مقارنة لسنة واحدة فقط، يكون بالتالي تاريخ تحول المنشأة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هو ١ يناير ٢٠٠٣ - بداية أول فترة عرضت المنشأة لها معلومات مقارنة كاملة وفقا لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الأولى التي تمتثل لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

في حال اختارت المنشأة، على سبيل المثال، عرض معلومات مقارنة لسنتين (أي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣)، يكون بالتالي تاريخ تحول المنشأة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هو ١ يناير ٢٠٠٢ - بداية أول فترة عرضت المنشأة لها معلومات مقارنة كاملة وفقا لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الأولى التي تمتثل إلى هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ملاحظة: يتعين على المنشأة امتثالا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أن تقوم بعرض المعلومات المقارنة والإفصاح عنها لما لا يقل عن سنة، رغم أن القانون المحلي لا يقتضي ذلك.

مثال ٨ الحقائق هي نفسها في المثال ٧. ولكن يقتضي القانون المحلي، في هذا المثال، من المنشآت عرض المعلومات المقارنة لفترتين سابقتين على الأقل.

تكون بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ هي بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. تشمل تلك البيانات المالية معلومات مقارنة لعام ٢٠٠٢ و عام ٢٠٠٣ وبيان امتثال صريح للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

يكون تاريخ تحول المنشأة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هو ١ يناير ٢٠٠٢ - بداية أول فترة عرضت المنشأة لها معلومات مقارنة كاملة وفقا لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الأولى التي تمتثل إلى هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

مثال ٩ أعدت منشأة تم تأسيسها في ١ يناير ٢٠٠٤ بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تكون بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ هي بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. لا يمكن أن تشمل تلك البيانات المالية معلومات مقارنة وذلك لأنها ظهرت في السنة الحالية فقط. ستفصح المنشأة عن تلك الحقيقة ولن يمنع عدم وجود المعلومات المقارنة المنشأة من الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ٣٥.١٥). يكون تاريخ التحول في هذا المثال هو ١ يناير ٢٠٠٤.

ملاحظة: من ناحية أخرى، في حال كانت المنشأة في عام ٢٠٠٣ قد تأسست ولكن لم تقم بإعداد أي بيانات مالية (ربما بيان الضرائب فقط)، يتعين عليها بالتالي الإفصاح عن المعلومات المقارنة التي تقتضيها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ما لم يكن ذلك غير قابلاً للتطبيق.

إجراءات إعداد البيانات المالية في تاريخ التحول

٣٥.٧ باستثناء ما ورد في الفقرات ٣٥.٩-٣٥.١١، ينبغي على المنشأة، في بيانها الافتتاحي للمركز المالي كما في تاريخ تحولها إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي بداية أول فترة معروضة):

(أ) الاعتراف بجميع الأصول والالتزامات التي تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الاعتراف بها؛ و

ملاحظات

يكون المبدأ العام الذي تقوم عليه الفقرات الفرعية ٣٥.٧ (أ) إلى (د) هو أنه ينبغي على الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أن تطبق بأثر رجعي جميع أقسام إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المطبقة في نهاية أول فترة إعداد تقارير لها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتبعاً لذلك، يتم عرض البيانات المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كما لو كانت المنشأة قد طبقت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على الدوام.

أمثلة - الاعتراف بالأصول والالتزامات جميعها (الفقرة ٣٥.٧ (أ))

مثال ١٠ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية. امتثالاً بإطار إعداد التقارير المالية ذلك، اعترفت المنشأة بالشهرة التي نشأت عن اندماج الأعمال الذي حدث في عام ٢٠٠٠ على أنها مصروف في عام ٢٠٠٠. في تاريخ التحول، لا تختار المنشأة تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (أ).

بما أن الفقرة ١٩.٢٢ (أ) تقتضي من المشتري، في تاريخ الاستملاك، الاعتراف بالشهرة المشتركة في اندماج الأعمال على أنها أصل، تعدل المنشأة أرصدها المحددة وفقاً لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية للوصول إلى بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ من خلال الاعتراف بالشهرة على أنها أصل في ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم). يتم الاعتراف بهذا التعديل بشكل مباشر في الأرباح المحتجزة (انظر الفقرة ٣٥.٨).

¹ في هذا المثال، وفي كافة الأمثلة الأخرى، تم تجاهل تأثير ضريبة الدخل في هذه الوحدة لغرض التبسيط.

يتم قياس التعديل على الشهرة والأرباح المحتجزة في ١ يناير ٢٠٠٣ مطروحا من الإطفاء المتراكم وأي انخفاض قيمة سيتم الاعتراف بهم بين ٢٠٠٠ و ١ يناير ٢٠٠٣ في حال تمت محاسبة الشهرة وفقا للقسم ١٩ اندماجات الأعمال والشهرة (انظر الفقرة ٣٥.٧ (د)). على نحو مماثل، يلزم أيضا تعديل المعلومات المقارنة المعروضة لعام ٢٠٠٣ باستخدام مبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية للاعتراف بإطفاء الشهرة في ربح أو خسارة السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣.

انظر الفقرة ٣٥.١٠ (أ) والأمثلة ٢٩ و ٣٠ و ٣١ للإعفاءات من هذا المتطلب.

مثال ١١ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

أبرمت المنشأة في ١ يناير ٢٠٠٢، بصفقتها مستأجر، عقد إيجار لاستئجار آلة. في حال كانت المنشأة تقوم دائما بمحاسبة عقد الإيجار وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، سيتم تصنيف اتفاق الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي وفي بيان المنشأة للمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، سيتم قياس الأصل المستأجر والالتزام المستأجر بالقيم ٩٧.٤١٣ وحدة عملة و ٨٨.٦٤٩ وحدة عملة على التوالي.

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما. امتتالا بإطار إعداد التقارير المالية ذلك، قامت المنشأة بمحاسبة جميع عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية. وتبعا لذلك، قامت المنشأة بمحاسبة دفعات الإيجار على أنها مصروف في الربح أو الخسارة موزع بشكل متساو على فترة الإيجار. بما أن عقد الإيجار تطلب دفعات شهرية ذات قيمة متساوية، لم تعترف المنشأة بأصل أو التزام في بياناتها المالية للمركز المالي.

تعترف المنشأة في بياناتها المالية للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ بأصل قيمته ٩٧.٤١٣ وحدة عملة والالتزام قيمته ٨٨.٦٤٩ وحدة عملة (الالتزام بدفعات الإيجار الدنيا المستقبلية) لعقد الإيجار التمويلي. وتبعا لذلك، تزيد المنشأة أرباحها المحتجزة الافتتاحية بما قيمته ٨.٧٦٤ وحدة عملة (أي ٩٧.٤١٣ وحدة عملة مطروحا منها ٨٨.٦٤٩ وحدة عملة).

مثال ١٢ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

عرضت المنشأة بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمتطلبات ضريبة الدخل المحلية. ووفقا لإطار إعداد التقارير المالية ذلك، يتم منع الاعتراف بالالتزام بالتعهد نافع.

يتطلب القسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة" من المنشأة الاعتراف بمخصص للالتزام النافع الموجود في تاريخ إعداد التقارير كنتيجة لحدث سابق عندما يكون من المحتمل أن تقوم المنشأة بنقل المنافع الاقتصادية عند التسديد ويمكن تقدير قيمة الالتزام بشكل موثوق (انظر الفقرتين ٢١.٤ (أ) و ٢١.٦).

في حال نشأ الالتزام النافع في عام ٢٠٠٤ ولم يتم تسديده بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤، تعترف المنشأة به على أنه التزام وعلى أنه مصروف في عام ٢٠٠٤.

² في هذا المثال، وفي كافة الأمثلة الأخرى في هذه الوحدة، يتم تسمية المبالغ النقدية بوحدات العملة.

في حال نشأ الالتزام النافع في عام ٢٠٠٣ ولم يتم تسديده بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣، تعترف المنشأة به على أنه التزام في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وعلى أنه مصروف في عام ٢٠٠٣. تراجع المنشأة وفقا للفقرة ٢١.١١ المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وتعترف بتعديل إعادة القياس في الربح أو الخسارة في عام ٢٠٠٤.

في حال نشأ الالتزام النافع قبل عام ٢٠٠٣، تعترف المنشأة به على أنه التزام في ١ يناير ٢٠٠٣ وعلى أنه تعديل في حقوق الملكية مباشرة في الأرباح المحتجزة في ١ يناير ٢٠٠٣ (انظر الفقرة ٣٥.٨). تراجع المنشأة المخصص وفقا للفقرة ٢١.١١ في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ كما وتعترف بتعديلات إعادة القياس في الربح أو الخسارة في سنة التغيير في قيمة الالتزام (أي في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي).

يتم قياس الالتزام وفقا للفقرة ٣٥.٧ بأفضل تقدير للمبلغ اللازم لتسديد الالتزام أو لنقله إلى طرف ثالث كما هو متوقع في تاريخ إعداد التقارير (أي في ١ يناير ٢٠٠٣ للبيان الافتتاحي للمركز المالي، وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ لأشكال المقارنة وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ لبيان المركز المالي في ذلك التاريخ - انظر الفقرة ٢١.٧). يعتمد قياس الالتزام على المعلومات الموثوقة التي كانت متاحة عندما تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية لتلك الفترات والتي يكون من المتوقع منطقيا أن يتم الحصول عليها وأخذها بالاعتبار (انظر الفقرة ١٠.١٩). لا يتعين على الإدارة استخدام منفعة الإدراك المتأخر لإجراء تغييرات في تقدير الالتزام بناء على المعلومات أو التطورات الحديثة التي لم تكن موجودة عندما تم تقدير الالتزام من الأساس وفقا لإطار المنشأة السابق لإعداد التقارير المالية (انظر الفقرة ٣٥.٩ (ج) والملاحظات المساندة أدناه).

ملاحظة: بعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، يتعين محاسبة المخصصات التي كانت موجودة في تاريخ التحول أو في نهاية فترة المقارنة التي لم يكن معترفا بها وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية وذلك بأثر رجعي. ينبغي أن يعكس التقدير الظروف التي كانت قائمة في تاريخ التحول أو نهاية فترة المقارنة بأثر رجعي. تقدم هذه المعالجة تمثيل صحيح لالتزام المنشأة وأدائها على نحو قابل للمقارنة عبر الزمن وبين المنشآت.

إتمة الفقرة ٣٥.٧ - باستثناء ما ورد في الفقرات ٣٥.٩ - ٣٥.١١، ينبغي على المنشأة، في بيانها الافتتاحي للمركز المالي كما في تاريخ تحولها إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي بداية أول فترة معروضة):

(ب) أن لا تعترف بالبنود على أنها أصول أو التزامات في حال لم تسمح هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بهذا الاعتراف؛ و

أمثلة - عدم الاعتراف بالبنود على أنها أصول أو التزامات (الفقرة ٣٥.٧ (ب))

مثال ١٣ تكون بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ هي بياناتها المالية الأولى التي تتمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

عرضت المنشأة بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمتطلبات ضريبة الدخل المحلية. ووفقا لإطار إعداد التقارير المالية ذلك، قامت المنشأة بمحاسبة جميع النفقات المتكبدة على أنشطة البحث والتطوير على أنها أصول غير ملموسة.

تقتضي الفقرة ١٨.١٤ الاعتراف بالنفقات المتكبدة داخليا على أصل غير ملموس (بما في ذلك البحث والتطوير) في الربح أو الخسارة عند تكبدها ما لم تشكل جزءا من تكلفة أصل آخر يلبي معيار الاعتراف الوارد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتبعا لذلك، تعدل المنشأة وفقا للفقرة ٣٥.٨ أرصدها الافتتاحية من ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد

التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) بهدف إلغاء الاعتراف ببند البحث والتطوير غير الملموس المتكبد قبل ١ يناير ٢٠٠٣ مع تعديل مقابل للأرباح المحتجزة.

ملاحظة: يتم عرض أي نفقات تم تكبدها على البحث والتطوير في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ في المصاريف في بيان الدخل الشامل للسنوات المنتهية في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. في حال تم الاعتراف بأي إطفاء، وفقا لإطار المنشأة السابق لإعداد التقارير المالية، على أنه مصروف في ٢٠٠٣، تستثنى أشكال المقارنة لعام ٢٠٠٣ المعدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ذلك الإطفاء.

مثال ١٤ تكون بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ هي بياناتها المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

عرضت المنشأة بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية. اعترفت المنشأة في بياناتها للمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ بالتزام تم قياسه بما قيمته ٢.٠٠٠ وحدة عملة (٢٠٠٢: ١.٥٠٠ وحدة عملة) لبند لا يلبي معيار الاعتراف الوارد في القسم ٢١ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي يعتبر البند، بدلا من ذلك، التزاما طارئا وفقا للفقرة ٢١.١٢).

في حال أعدت المنشأة بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية، سيشمل بالتالي بياناتها للمركز المالي التزاما بالبند بقيمة ٢.٢٠٠ وحدة عملة.

تستثنى المنشأة الالتزام الطارئ من بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣. وتبعاً لذلك، تخفض المنشأة في ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) الالتزامات وتزيد أرباحها الافتتاحية المحتجزة (أي في ١ يناير ٢٠٠٣) بما قيمته ١.٥٠٠ وحدة عملة (انظر الفقرة ٣٥.٨).

لا يشمل بيان المنشأة للمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ التزاما بالبند. كما ولا يتم الاعتراف بالالتزام بذلك البند في المعلومات المقارنة (أي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣) كما هو معروض في بياناتها المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. وعلى نحو مماثل، لا يشمل بيان المنشأة للدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ (والمعلومات المقارنة لعام ٢٠٠٣) مصروفا يتعلق بالالتزام الطارئ. ولكن سيتم الإفصاح عن تلك المبالغ (في بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤) في الملاحظة التي تبين مطابقت حقوق الملكية والربح أو الخسارة المحددة وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية (انظر الفقرتين ٣٥.١٢ و ٣٥.١٣).

ملاحظة: ما لم تكن إمكانية تدفق الموارد مستبعدة، ستقصح المنشأة عن الالتزام الطارئ (انظر الفقرة ٢١.١٥).

إتمة الفقرة ٣٥.٧ - باستثناء المنصوص عليه في الفقرات ٣٥.٩-٣٥.١١، ينبغي على المنشأة، في بيانها الافتتاحي للمركز المالي كما في تاريخ تحولها إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي بداية أول فترة معروضة):

(ج) إعادة تصنيف البنود التي اعترفت بها وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية على أنها نوع واحد من الأصول أو الالتزامات أو عنصر حقوق الملكية، ولكنها وفقا لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نوعا مختلفا من الأصول أو الالتزامات أو عنصر حقوق الملكية؛ و

أمثلة - إعادة تصنيف البنود (الفقرة ٣٥.٧ (ج))

مثال ١٥ تكون بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ هي بياناتها المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

عرضت المنشأة بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية. تعرض المنشأة ذلك الجزء من أصول الضريبة المؤجلة والتزامات الضريبة المؤجلة الخاصة بها الذي يكون من المتوقع تسديده خلال ١٢ شهراً من تاريخ إعداد التقارير على أنه أصول والتزامات متداولة على التوالي في بيانها للمركز المالي ووفقاً لذلك الإطار السابق لإعداد التقارير المالية.

بما أن الفقرة ٢٩.٢٨ تمنع عرض أصول الضريبة المؤجلة (الالتزامات) على أنها أصول متداولة (التزامات)، يتعين على الجهة المتبينة لأول مرة إعادة تصنيف جزء أصول (التزامات) الضريبة المؤجلة الذي تم عرضه على أنه أصول (التزامات) متداولة إلى أصول (التزامات) غير متداولة.

لا يكون هنالك تعديلات على الأرباح المحتجزة في ١ يناير ٢٠٠٣، في حال سيتم قياس القيمة الإجمالية للضريبة المؤجلة (المتداولة وغير المتداولة) المعترف بها وفقاً لإطار إعداد التقارير بالقيمة نفسها.

مثال ١٦ تكون بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ هي بياناتها المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

عرضت المنشأة بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية. قامت المنشأة وفقاً لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية بمحاسبة جميع الأسهم الممتازة التي أصدرتها المنشأة كأدوات حقوق ملكية رغم أن المنشأة تسترد أسهمها الممتازة مقابل ١.٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

تعتبر الأسهم الممتازة وفقاً للفقرة ٢٢.٥ (هـ) التزامات مالية - مع استرداد إجباري من قبل المصدر مقابل قيمة ثابتة وفي تاريخ محدد في المستقبل. وتبعاً لذلك، يتعين على المنشأة، في بيانها الافتتاحي للمركز المالي (أي في ١ يناير ٢٠٠٣) أن تصنف الأسهم الممتازة على أنها التزامات ويتعين عليها إعادة قياس القيمة بالتكلفة المضافة وفقاً للقسم ١١. تعدل المنشأة أرصدها الافتتاحية في ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم).

تعرض المنشأة الأسهم الممتازة على أنها التزام في بيانها للمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وفي المعلومات المقارنة المعروضة لعام ٢٠٠٣. وعلى نحو مماثل، تشمل بيانات المنشأة للدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ (والمعلومات المقارنة لعام ٢٠٠٣) مصروفاً لتكاليف التمويل التي تنشأ من الالتزام المالي (أي الأسهم الممتازة) كما هو محدد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة وفقاً للقسم ١١. في حال تم اقتطاع القيمة من الأرباح المحتجزة لأرباح الأسهم المدفوعة على الأسهم الممتازة، سيتم بالتالي إعادة إضافتها. ستفصح الملاحظات عن المطابقات من حقوق الملكية والربح أو الخسارة المحددة وفقاً لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية إلى حقوق الملكية والربح أو الخسارة المحددة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرتين ٣٥.١٢ و ٣٥.١٣).

[إنتمة الفقرة ٣٥.٧ باستثناء المنصوص عليه في الفقرات ٣٥.٩-٣٥.١١، ينبغي على المنشأة، في بيانها الافتتاحي للمركز المالي كما في تاريخ تحولها إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي بداية أول فترة معروضة):]

(د) تطبيق هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند قياس جميع الأصول والالتزامات المعترف بها.

أمثلة - قياس الأصول والالتزامات المعترف بها (الفقرة ٣٥.٧)(د)

مثال ١٧ قامت منشأة أعدت بياناتها المالية سابقا وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة بحاسبة ممتلكاتها ومصانعها ومعداتها باستخدام نموذج إعادة التقييم (أي القيمة المسجلة = القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منها أي استهلاك تراكمي لاحق وخسائر انخفاض قيمة تراكمية لاحقة. يتم الاعتراف بزيادات إعادة التقييم في دخل شامل آخر ومتراكم في حقوق الملكية تحت عنوان فائض إعادة التقييم).

تكون بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ هي بياناتها المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠×٣). وفي تاريخ التحول، لم تختار المنشأة تطبيق القيمة العادلة أو إعادة التقييم كإعفاءات التكلفة المفترضة الواردة في الفقرتين ٣٥.١٠ (ج) و ٣٥.١٠ (د).

لا تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم باستخدام نموذج إعادة التقييم، الذي تسمح به المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة. كما تقتضي قياس جميع بنود الممتلكات والمصانع والمعدات بعد الاعتراف الأولي بالتكلفة مطروحا منها أي استهلاك متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة (انظر الفقرة ١٧.١٥). وتبعاً لذلك، تعدل المنشأة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي أرصدها للممتلكات والمصانع والمعدات في ١ يناير ٢٠×٣ (تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) لإلغاء تأثيرات أي إعادة تقييم تمت محاسبته وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة في فترات سابقة. و سيتم على نحو مماثل إلغاء أي استهلاك تم فرضه في عام ٢٠×٣ على القيم المعاد تقييمها من المعلومات المقارنة في بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وبعبارة أخرى، تقوم المنشأة في بياناتها المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي تلك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ بما في ذلك المبالغ المقارنة لعام ٢٠×٣) بعرض الممتلكات والمصانع والمعدات كما لو كانت دائماً تستخدم نموذج التكلفة والاستهلاك وانخفاض القيمة للمحاسبة. ولكن يتعين الإفصاح عن أي فرق بين المبالغ المعترف بها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة (أي نموذج إعادة التقييم والاستهلاك وانخفاض القيمة) في الملاحظة التي تبين المطابقات لحقوق الملكية والربح أو الخسارة المحددة وفقاً لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية (انظر الفقرتين ٣٥.١٢ و ٣٥.١٣).

انظر الفقرة ٣٥.١٠ (د) والأمثلة ٣٤-٣٨ للإعفاء المتعلق بهذا المتطلب.

مثال ١٨ تكون بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ هي بياناتها المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠×٣). تستخدم المنشأة معادلة الوارد أولاً صادر أولاً للتكلفة لقياس تكلفة مخزونها.

عرضت المنشأة قبل عام ٢٠×٤ بياناتها المالية وفقاً لمتطلبات ضريبة الدخل لنطاق الاختصاص الذي تشغل فيه، بما في ذلك استخدام معادلة الوارد أخيراً صادر أولاً للتكلفة لقياس المخزون.

لا تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم باستخدام معادلة الوارد أخيراً صادر أولاً للتكلفة (انظر الفقرة ١٣.١٨). وتبعاً لذلك، تقيس المنشأة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي مخزونها باستخدام معادلة الوارد أولاً صادر أولاً للتكلفة كما وتعدل أرباحها الافتتاحية المحتجزة في ١ يناير ٢٠×٣ وفق لذلك (انظر الفقرة ٣٥.٨). وتبعاً لذلك، يتم تعديل تكلفة المبيعات للسنة المنتهية في ٢٠×٣ على نحو مماثل عند إعداد المعلومات المقارنة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وبعبارة أخرى، تقيس المنشأة المخزون في بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ (ومبالغ المعلومات المقارنة لعام ٢٠٠٣) باستخدام معادلة الوارد أولاً صادر أولاً للتكلفة. تشمل الملاحظة الملحقة بيانات المنشأة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ التي تبيّن المطابقات من حقوق الملكية والربح أو الخسارة المحددة وفقاً لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية إلى حقوق الملكية والربح أو الخسارة المحددة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تعديلات قياس المخزون نظراً للتغيير من معادلة الوارد أخيراً صادر أولاً للتكلفة إلى معادلة الوارد أولاً صادر أخيراً للتكلفة (انظر الفقرتين ٣٥.١٢ و ٢٥.١٣).

٣٥.٨ يمكن أن تختلف السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي وفقاً لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن تلك التي استخدمتها للتاريخ نفسه باستخدام إطارها السابق لإعداد التقارير المالية. تنشأ التعديلات الناتجة من المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى قبل تاريخ التحول إلى هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وينبغي على المنشأة بالتالي الاعتراف بتلك التعديلات مباشرة في الأرباح المحتجزة (أو، عند الاقتضاء، صنف آخر من حقوق الملكية) في تاريخ التحول إلى هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ملاحظات

يتم الاعتراف بتعديلات بنود الدخل والمصرف المتعلّقة بالمعاملات أو الأحداث الأخرى أو الظروف التي حدثت قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مباشرة في الأرباح المحتجزة (أو، عند الاقتضاء، صنف آخر من حقوق الملكية) في تاريخ التحول إلى هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يتم الاعتراف بتعديلات بنود الدخل والمصرف المتعلّقة بالمعاملات أو الأحداث الأخرى أو الظروف التي حدثت في الفترة بين تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتاريخ إعداد تقارير أول بيانات مالية للمنشأة لتمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ربح أو خسارة الفترة التي تنشأ بها. تعزز هذه المعالجة التمثيل الصحيح ومقارنة المعلومات المالية عبر الزمن ومع منشآت أخرى لتمثل بياناتها المالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

٣٥.٩ ينبغي على المنشأة عند تبني هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة أن لا تغير بأثر رجعي السياسة المحاسبية التي اتبعتها وفقاً لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية لأي من المعاملات الآتية:

ملاحظات

تذكر الفقرة ٣٥.٩ خمسة مواقف حيث يعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية إما أنه لا يمكن القيام بالتطبيق الرجعي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بموثوقية عالية أو أن هنالك احتمالية لإساءة الاستخدام لأن التطبيق بأثر رجعي سيتطلب أحكاماً من قبل الإدارة تتعلق بالظروف السابقة بعد أن يكون نتاج معاملة محددة معروفاً بالفعل. وتبعاً لذلك، تكون الإعفاءات المتعلقة بالتطبيق الرجعي الوارد في الفقرة ٣٥.٩ إلزامية لجميع الجهات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة.

بما أن الفقرة ٣٥.٩ تبين الإعفاءات المتعلقة بالمبادئ التي تقوم عليها الفقرتين ٣٥.٧ و ٣٥.٨، لا يمكن للمنشأة تطبيق الفقرة ٣٥.٩ قياساً بالبنود والمعاملات والأحداث والظروف الأخرى.

إتمة الفقرة ٣٥.٩ - ينبغي على المنشأة عند تبني هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة أن لا تغيير بأثر رجعي السياسة المحاسبية التي اتبعتها وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية لأي من المعاملات الآتية:

(أ) إلغاء الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية. لا ينبغي الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية وفقا لإطار المنشأة المحاسبية السابق قبل تاريخ التحول بعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وبالمقابل، وفيما يخص الأصول والالتزامات المالية التي كان ليتم إلغاء الاعتراف بها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في معاملة تمت قبل تاريخ التحول والتي لم يتم إلغاء الاعتراف بها وفقا للإطار المحاسبية السابق للمنشأة، يمكن أن تختار المنشأة (أ) إلغاء الاعتراف بهم عند تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أو (ب) الاستمرار بالاعتراف بهم إلى أن يتم التصرف بهم أو تسديدهم.

ملاحظات - إعفاء - إلغاء الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية

تطبق المنشأة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمرة الأولى بشكل عام متطلبات إلغاء الاعتراف الواردة في القسمين ١١ و ١٢ بشكل مستقبلي للمعاملات التي تحدث في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أو بعده. وتبعاً لذلك، لا ينبغي الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية التي تم إلغاء الاعتراف بها قبل تاريخ التحول وفقاً لإطار المنشأة السابق لإعداد التقارير المالية بعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حتى لو لم يكن سيتم إلغاء الاعتراف بتلك البنود في حال كانت المنشأة دائماً تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (بدلاً من إطارها السابق لإعداد التقارير المالية). لا يتعين الاعتراف بهذه البنود مرة أخرى ما لم تتأهل للاعتراف وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم نتيجة معاملة أو حدث لاحق يحدث في تاريخ التحول أو بعده.

فيما يتعلق بالأصول المالية والالتزامات المالية التي لكان سيتم إلغاء الاعتراف بها بحلول تاريخ التحول في حال كانت المنشأة تطبق دائماً المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (بدلاً من إطارها السابق لإعداد التقارير المالية)، يمكن للمنشأة أن تختار (أ) إلغاء الاعتراف بهم عند التحول (أي أنهم لن يظهروا في البيان الافتتاحي للمركز المالي) أو (ب) الاستمرار بالاعتراف بهم إلى أن يتم التصرف بهم أو تسديدهم (انظر الفقرة ٣٥.٩ (أ)).

في حال اختارت المنشأة تطبيق الخيار (ب)، ستقوم بإخضاع الأصل المالي لاختبار انخفاض القيمة (في حال كان يتم قياسه بالتكلفة أو التكلفة المطفأة (انظر الفقرات ١١.٢١ - ١١.٢٦)) أو ستقوم بإعادة قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة (في حال قاسته بالقيمة العادلة (انظر الفقرات ١١.٢٧ - ١١.٣٢)) عند تاريخ إعداد التقارير وللتواريخ التي تم عرض المعلومات المقارنة لها.

أمثلة - إعفاء - إلغاء الاعتراف بالأصول المالية (الفقرة ٣٥.٩ (أ))

مثال ١٩ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية. قامت المنشأة وفقاً لذلك الإطار السابق لإعداد التقارير المالية بإلغاء الاعتراف بأصول

مالية معينة - الذمم التجارية المدينة التي باعها المنشأة إلى بنك قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بما يقل عن قيمتهم الاسمية. وفي الوقت نفسه وافقت المنشأة على إعادة شراء أي جزء بقي مستحقا لما يزيد عن ١٢٠ يوم من تلك الذمم المدينة من البنك. في حال تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، لكان لن يتم إلغاء تلك الذمم التجارية المدينة - ولكن سيتم قياسها بما قيمته ١٠.٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ مع التزام مقابل بالمبلغ الذي قدمه البنك.

تستثني المنشأة الأصول المالية من بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ (أي الأصول المالية - الذمم التجارية المدينة - يبقى إلغاء الاعتراف بها قائما).

ملاحظة: في حال قام المدينون قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالدفع بشكل تام خلال ١٢٠ يوم، لن يتم أبدا بعد ذلك الاعتراف بالذمم المدينة من قبل المنشأة مرة أخرى. وفي حال لم يدفع بعض المدينين خلال فترة من ١٢٠ يوم، ستعترف المنشأة بالذمة المدينة التجارية (الأصل) والالتزام المقابل بإعادة شراء الذمة المدينة التجارية من البنك. كما وستقوم المنشأة أيضا بإخضاع الذمة المدينة التجارية لاختبار انخفاض القيمة. وتبعاً لذلك، سيشمل البيان المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ (والمعلومات المقارنة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣) أي ذمم مدينة تجارية تم "إعادة شرائها" من البنك ولم يتم تسديدها أو خفض قيمتها إلى الصفر لاحقاً.

مثال ٢٠ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية. اقتضت مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية من المنشأة قياس بعض ذممها المدينة التجارية بالتكلفة المطفأة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ رغم بيعها سابقاً إلى بنك بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية. يتحمل البنك خطر الائتمان وخطر التسديد البطيء. في حال طبقت المنشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، لكان سيتم إلغاء الاعتراف بذلك الأصل المالي عندما تم بيعه إلى البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢.

يمكن للمنشأة أن تختار الاستمرار بالاعتراف بالذمة المدينة التجارية إلى أن يتم تسديدها أو أن تستثني الذمة المدينة التجارية من بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ (أي أن تلغي الاعتراف بالذمة التجارية المدينة).

ملاحظة: في حال اختارت المنشأة الاستمرار بالاعتراف بالذمة المدينة التجارية إلى أن يتم تسديدها، تقوم المنشأة بإخضاع الأصل المالي لاختبار انخفاض القيمة (انظر القسمين ١١ و ١٢).

[تنمة الفقرة ٣٥.٩ - ينبغي على المنشأة عند تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة أن لا تغير بأثر رجعي السياسة المحاسبية التي اتبعتها وفقاً لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية لأي من المعاملات الآتية:]

(ب) محاسبة التحوط. ينبغي على المنشأة أن لا تغير سياستها لمحاسبة التحوط قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لعلاقة التحوط التي لا تبقى موجودة في تاريخ التحول. وفيما يتعلق بعلاقة التحوط الموجودة في تاريخ التحول، ينبغي على المنشأة إتباع متطلبات التحوط الواردة في القسم ١٢ "قضايا الأداة المالية الأخرى"، بما في ذلك متطلبات محاسبة التحوط المتوقف لعلاقات التحوط التي لا تلبى شروط القسم ١٢.

ملاحظات - محاسبة التحوط

تطبق المنشأة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم متطلبات محاسبة التحوط الواردة في القسم ١٢ "قضايا الأداة المالية الأخرى" على جميع علاقات التحوط الموجودة في تاريخ التحول.

يمكن تطبيق محاسبة التحوط وفقا للقسم ١٢ بشكل مستقبلي فقط بعد:

- تاريخ التحول؛ و
- التاريخ الذي تلبى فيه علاقة التحوط المتطلبات الواردة في القسم ١٢ (أو في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ في حال تم اختيار هذا الخيار)، بما في ذلك متطلبات تحديدها وتوثيقها على نحو ملائم.

وفي تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، لا تبين المنشأة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي سوى علاقات التحوط تلك التي تتأهل لمحاسبة التحوط وفقا للقسم ١٢.

يتعين الانتهاء من تحديد وتوثيق علاقة التحوط في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وبعده في حال كانت تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط منذ ذلك التاريخ.

أمثلة - إعفاء محاسبة التحوط (الفقرة ٣٥.٩(ب))

مثال ٢١ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية. لم يكن للمنشأة أي علاقة تحوط نشطة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ولكن استخدمت المنشأة وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية نوعا من محاسبة التحوط) اعترفت بالتغير في القيمة العادلة للبند المحوط والتغير في القيمة العادلة للأداة المحوطة في ربح أو خسارة فترة التحوط) لعدة بنود لن تتأهل لمحاسبة التحوط وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ونظرا لعدم بقاء علاقات التحوط في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، لا تجري المنشأة أي تعديلات على محاسبة التحوط السابقة عند إعداد بيانها الافتتاحي للمركز المالي (أي في ١ يناير ٢٠٠٣).

مثال ٢٢ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية. لا تمتلك المنشأة سوى علاقة تحوط واحدة في تاريخ التحول إلى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي في ١ يناير ٢٠٠٣). واستخدمت المنشأة وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية محاسبة التحوط للاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للبند المحوط (استثمار في سندات حكومية من الفئة الثانية متحملة بالتكلفة المطفأة) وبأداة التحوط (خيار) في الربح أو الخسارة في الفترة نفسها (أي فترة التغير في القيمة العادلة). بما أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لا تسمح بتحديد الخيار باعتباره أداة تحوط كما ولا تسمح بتحوط إجمالي التغير في القيمة العادلة لأداة الدين، لا يقدم القسم ١٢ متطلبات لوقف ذلك النوع من محاسبة التحوط.

بما أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لا تسمح بتعيين الخيار باعتباره أداة تحوط وبما أنها لا تسمح أيضاً بحاسبة التحوط لكامل التغير في القيمة العادلة للالتزام، لا يمكن للمنشأة استخدام محاسبة التحوط اعتباراً من تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تقوم المنشأة بإعداد بيانها الافتتاحي للمركز المالي (أي في ١ يناير ٢٠٠٣) كما لو لم تطبق محاسبة التحوط أبداً. وسينطلب هذا إجراء تعديل على الأرباح الافتتاحية المحتجزة في ١ يناير ٢٠٠٣.

[تنمة الفقرة ٣٥.٩ - ينبغي على المنشأة عند تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة أن لا تغير بأثر رجعي السياسة المحاسبية التي اتبعتها وفقاً لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية لأي من المعاملات الآتية:]
(ج) التقديرات المحاسبية.

الملاحظات - التقديرات المحاسبية

ويكون هذا الإعفاء الوارد في القسم ٣٥ لمنع المنشأة من استخدام منفعة الإدراك المتأخر لتعديل التقديرات المحاسبية على أساس المعلومات التي لم تكن متاحة عندما تم تقدير المبالغ من الأصل وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية السابق للمنشأة.

تعتبر التقديرات جزءاً لا يتجزأ من إعداد التقارير المالية. ينبغي أن تكون التقديرات التي تقوم بها المنشأة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم منسجمة مع التقديرات التي قامت بها للتاريخ نفسه وفقاً لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية (بعد التعديلات لإظهار أي فروق في السياسات المحاسبية).

ملاحظات:

عندما تكون التقديرات خاطئة بسبب حدوث أخطاء (على سبيل المثال حذفات أو بيانات خاطئة) في الوقت التي تم القيام بها من الأساس، يتم تصحيحهم بأثر رجعي، أي إعادة بيان بأثر رجعي لخطأ الفترة الماضية. (انظر الفقرة ٣٥.١٤).

ومن ناحية أخرى، لا يتم تغيير التقديرات السابقة كنتيجة للمعلومات التي أصبحت متاحة فقط بعد تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يتم التعامل مع تلقي المعلومات بعد تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالطريقة نفسها التي يتم فيها التعامل مع الحدث غير المعدل بعد انتهاء فترة إعداد التقارير (انظر الفقرتين ٣٢.٦ و ٣٢.٧).

مثال - إعفاء - التقديرات المحاسبية (الفقرة ٣٥.٩ ج)

مثال ٢٣ يتم عرض البيانات المالية الأولى للمنشأة والتي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية. قاست المنشأة في بيانها للمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ التزام الإصلاح البيئي الخاص بها بقيمة تبلغ ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة (٢٠٠٢: ٩.٥٠٠ وحدة عملة).

تكون متطلبات الاعتراف بالمخصص وقياسه باستخدام إطار المنشأة السابق لإعداد التقارير المالية مطابقة لتلك الواردة في القسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وفي أواخر العام ٢٠٠٤ خفضت التطورات غير المتوقعة التي حدثت في مجال التكنولوجيا إلى حد كبير التكاليف المتوقعة للإصلاح البيئي. وتبعاً لذلك، قاست المنشأة الالتزام بما قيمته ٥.٢٠٠ وحدة عملة في بيانها للمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. في حال كانت المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا الجديدة متاحة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، لكانت المنشأة ستقيس الالتزام بالقيم ٥.٠٠٠ وحدة عملة و ٤.٧٥٠ وحدة عملة على التوالي.

تقيس المنشأة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي (أي في ١ يناير ٢٠٠٣) المخصص بما قيمته ٩.٥٠٠ وحدة عملة (أي لا تعدل المنشأة أرباحها الافتتاحية المحتجزة في ١ يناير ٢٠٠٣ وذلك لأن التقدير المحاسبي الذي تم القيام به باستخدام إطار إعداد التقارير المالية السابق للمنشأة كان ملائماً في الوقت الذي تم به التقدير في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢).

تقيس المنشأة في بيانها للمركز المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ الالتزام وفقاً للقسم ٢١ بقيمة تبلغ ٥.٢٠٠ وحدة عملة (٢٠٠٣: ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة). يتم شمل تأثير التغيير في التقدير المحاسبي في ربح أو خسارة الفترة التي أصبحت المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة متاحة (أي في السنة المنتهية في ٢٠٠٤). وبعبارة أخرى، ينبغي أن لا تكون المحاسبة في البيانات المالية التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مبنية على الإدراك المتأخر للمعلومات الجديدة.

أمثلة - لا تقديرات محاسبية

مثال ٢٤ الحقائق هي نفسها في المثال ٢٣. ولكن كانت المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة، في هذا المثال، متاحة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وقررت إدارة المنشأة تجاهلها.

لم يكن ينبغي تجاهل المعلومات كما وتم المبالغة بالالتزام في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣. تم تصحيح الخطأ السابق بأثر رجعي. تقيس المنشأة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي (في ١ يناير ٢٠٠٣) المخصص بما قيمته ٤.٧٥٠ وحدة عملة (أي أنها تزيد أرباحها الافتتاحية المحتجزة في ١ يناير ٢٠٠٣) لعرض إعادة البيان بأثر رجعي لخطأ الفترة السابقة الذي حدث عند استخدامها لإطار السابق لإعداد التقارير المالية.

تقيس المنشأة الالتزام في بيانها للمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ بقيمة تبلغ ٥.٢٠٠ وحدة عملة (٢٠٠٣: ٥.٠٠٠ وحدة عملة) وفقاً للقسم ٢١. يتم تصحيح خطأ الفترة السابقة بأثر رجعي (انظر الفقرة ٥٣.١٤ أيضاً).

المثال ٢٥ الحقائق هي نفسها في المثال ٢٣. ولكن لم تعترف المنشأة، في هذا المثال، في بياناتها المالية التي تلتزم بمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية بالالتزام المتعلق بإصلاح البيئة لأنه لم يكن مطلوباً منها القيام بذلك. في حال طبقت المنشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ستكون قد قاست المخصص وفقاً للقسم ٢١ المخصصات والبنود المحتملة.

تقيس المنشأة وفقاً للفقرة ٣٥.٨ بالمخصص وتعترف به في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ بقيمة تبلغ ٩.٥٠٠ وحدة عملة (أي إنها تقلل أرباحها الافتتاحية المحتجزة في ١ يناير ٢٠٠٣ وذلك بغرض تنفيذ متطلبات القسم ٢١ في ١ يناير ٢٠٠٣).

ملاحظة: تكون هذه المعاملة مماثلة للتطبيق الرجعي للسياسة المحاسبية الجديدة.

تقيس المنشأة في بيانها للمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ الالتزام وتعترف به وفقاً للقسم ٢١ بقيمة تبلغ ٥.٢٠٠ وحدة عملة (٢٠٠٣: ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة). يتم شمل تأثير التغيير في التقدير المحاسبي وفقاً للقسم ١٠ في ربح أو خسارة السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ (أي الفترة التي أصبحت فيها المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة متاحة).

ترد تنمة الفقرة ٣٥.٩ في تبني المعايير الدولية لأول مرة" من هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، لا ينبغي على المنشأة تغيير السياسة المحاسبية التي اتبعتها بموجب إطارها السابق لإعداد التقارير المالية لأي من المعاملات الآتية: [(د) العمليات المتوقفة.

ملاحظات - العمليات المتوقفة

يتم تعريف العمليات المتوقفة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كالآتي:

- جزءاً من المنشأة تم التصرف به أو الاحتفاظ به بهدف بيعه؛ و
- أ. يمثل خط أعمال رئيسي منفصل أو منطقة جغرافية من العمليات؛ أو
 - ب. جزءاً من أحد الخطط المنسقة للتصرف بخط أعمال رئيسي منفصل أو منطقة جغرافية من العمليات؛ أو
 - ج. يكون شركة تابعة فقط بهدف إعادة بيعها.

وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، في حال تم تصنيف جزء ما على أنه عملية متوقفة، يتم تصنيف ربحها أو خسارتها بعد الضريبة عند القياس بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو عند التصرف بشكل منفصل في بيان الدخل الشامل (انظر الفقرة ٥.٥).

يمكن أن يكون لإطار إعداد التقارير المالية السابق للمنشأة تعريف مختلف للعملية المنفصلة كما يمكن أن يحدد سياسة محاسبية مختلفة للعمليات المتوقفة. وفي مثل هذه الحالات، لا يتم الاعتراف بأي إعادة تصنيف أو إعادة قياس للعمليات المتوقفة التي تمت محاسبتها سابقاً باستخدام إطار إعداد التقارير المالية السابق. وفي حال لم يكن هنالك متطلبات محاسبية معينة للعمليات المتوقفة في الإطار المحاسبي السابق، يتم تطبيق متطلبات العمليات المتوقفة بشكل مستقبلي وابتداءً من ١ يناير ٢٠٠٣ عند تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

مثال - إعفاء - العمليات المتوقفة (الفقرة ٣٥.٩ (د))

مثال ٢٦ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تتمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية. لا يرد في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية أي متطلبات محددة للعمليات المتوقفة. باعت المنشأة في بداية عام ٢٠٠٢ عمليات محددة ينطبق عليها تعريف العملية المتوقفة الوارد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

يتم تطبيق متطلبات العمليات المتوقفة الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفقاً للفقرة ٣٥.٩ (د) بشكل مستقبلي على العمليات التي ينطبق عليها تعريف العمليات المتوقفة في تاريخ التحول (١ يناير ٢٠٠٣) أو بعده. وفي ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول)، لا يكن للمنشأة أي عملية متوقفة - فقد تصرفت بالعمليات التي ينطبق عليها تعريف العملية المتوقفة التي تم تبينه في بداية عام ٢٠٠٢.

ملاحظة: وفي حال تم بدلاً من ذلك الاحتفاظ بالعملية بهدف بيعها في ٢٠٠٢ وتم التصرف بها في عام ٢٠٠٣، سيتم تصنيفها على أنها عملية متوقفة في بيانات المنشأة المالية الأولى التي تتمثل للمعايير الدولية

إعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأن تعريف العملية المتوقفة الوارد في تاريخ التحول (١ يناير ٢٠٠٣) ينطبق عليها.

مثال ٢٧ الحقائق هي نفسها في المثال ٢٦. ولكن باعت المنشأة، في هذا المثال، العمليات التي ينطبق عليها تعريف العملية المتوقفة في عام ٢٠٠٣ (لم يكن للمنشأة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ أي عملية متوقفة).

لا ينطبق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.٩ (د) وذلك لأن التوقف حدث بعد تاريخ التحول. وتبعاً لذلك، سيتم تصنيف المشروع الذي تم بيعه على أنه عملية متوقفة في بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي في المعلومات المقارنة - ٢٠٠٣).

ترد تنمة الفقرة ٣٥.٩ في تبني المعايير الدولية لأول مرة من هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، لا ينبغي على المنشأة تغيير السياسة المحاسبية التي اتبعتها بموجب إطارها السابق لإعداد التقارير المالية لأي من المعاملات الآتية:]

(هـ) قياس الحصص غير المسيطرة. ينبغي تطبيق متطلبات الفقرة ٥.٦ بتخصيص الربح أو الخسارة والدخل الشامل الإجمالي بين الحصة غير المسيطرة ومالكي الشركة الأم في السنوات المقبلة ابتداء من تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أو ابتداء من مثل هذا التاريخ المبكر حيث يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لإعادة بيان اندماج الأعمال - انظر الفقرة ٣٥.١٠).

ملاحظات - الحصص غير المسيطرة

رغم أن تعديلات أصول والتزامات الشركة التابعة التي حدثت في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تؤثر على قياس الحصص غير المسيطرة، إلا أن الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة لا تغير السياسة المحاسبية التي اتبعتها في محاسبة الحصص غير المسيطرة بموجب إطار المنشأة السابق لإعداد التقارير المالية، ما لم تقرر تطبيق هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية لإعادة بيان اندماجات الأعمال (انظر الفقرة ٣٥.١٠ (أ) والقسم ١٩).

مثال - إعفاء - الحصص غير المسيطرة (الفقرة ٣٥.٩ (هـ))

مثال ٢٨ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية. ووفقاً لإطار إعداد التقارير المالية السابقة، كانت المنشأة ملزمة على عرض البيانات المالية الموحدة ولكنها لم تكن ملزمة على تخصيص جزء من إجمالي دخلها الشامل الموحد للحصة غير المسيطرة.

وفقاً للفقرة ٣٥.٩ (هـ)، لا تقوم المجموعة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي بتعديل أرباحها الافتتاحية المحتجزة في ٣ يناير ٢٠٠٣ لإعادة تخصيص جزء أرباح المجموعة المحتجزة الذي سيتم نسبه وفقاً للفقرة ٥.٦ إلى الحصة غير المسيطرة في حال طبقت المنشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم سابقاً.

٣٥.١٠ يمكن للمنشأة أن تستخدم واحد أو أكثر من الإعفاءات الآتية عند إعداد بياناتها المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ملاحظات

يمكن أن يتطلب التطبيق الرجعي للمتطلبات المحددة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تكلفة أو جهداً كبيراً كما ويمكن أن يكون غير قابل للتطبيق، في بعض الحالات.

وتبعاً لذلك، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية أن تكاليف التطبيق الرجعي لمتطلبات معينة ترد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يمكن أن تتجاوز المنافع التي يتم الحصول عليها من القيام بذلك. وبالتالي تقدم الفقرة ٣٥.١٠ إعفاءات اختيارية عديدة من المبدأ العام بالتطبيق الرجعي الكامل للجهات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة. تقرر المنشأة الإعفاءات التي سنتبّعها (إن وجدت) بناء على فكرة الموازنة بين المنفعة والتكلفة (انظر الفقرتين ٢٠.١٣ و ٢٠.١٤). يمكن أن تختار الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة وبحرية تطبيق إعفاءات معينة دون غيرها. ولكن في حال اختارت الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة تطبيق (أو عدم تطبيق) إعفاء معين، يتعين عليها بالتالي تطبيق (أو عدم تطبيق) الإعفاء المحدد على جميع المعاملات المماثلة والأحداث والحالات الأخرى وفقاً لما تتطلبه الفقرة ١٠.٧ (اتساق السياسات المحاسبية).

ونظراً لتبنيين الفقرة ٣٥.١٠ الإعفاءات التي تتعلق بمبدأ قابلية المقارنة التي تركز عليها الفقرتين ٣٥.٧ و ٣٥.٨، لا تستطيع المنشأة تطبيق هذه الإعفاءات على المعاملات الأخرى المماثلة أو الأحداث والحالات الأخرى عن طريق القياس.

إتمة للفقرة ٣٥.١٠ - يمكن للمنشأة أن تستخدم واحد أو أكثر من الإعفاءات الآتية عند إعداد بياناتها المالية التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

(أ) اندماجات الأعمال. يمكن أن تختار الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة عدم تطبيق القسم ١٩ "اندماجات الأعمال والشهرة" على اندماجات الأعمال التي تم تنفيذها قبل تاريخ التحول إلى هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولكن في حال أعادت الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة بيان أي اندماج للأعمال بحيث تمثل بما ورد في القسم ١٩، ينبغي عليها إعادة بيان اندماجات الأعمال اللاحقة جميعها.

ملاحظات - اندماجات الأعمال

فيما يخص جميع اندماجات الأعمال التي حدثت قبل تاريخ التحول إلى هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يمكن للمنشأة تطبيق القسم ١٩ "اندماجات الأعمال والشهرة" بأثر رجعي أو يمكن لها أن تستبقي على إطارها السابق لإعداد التقارير المالية لمحاسبة اندماجات الأعمال تلك.

يتعين على المنشأة في حال قررت إعادة بيان أي اندماج للأعمال قد تم تنفيذه قبل تاريخ التحول للالتزام بما ورد في القسم ١٩ أن تقوم بإعادة بيان اندماجات الأعمال الأخرى جميعها.

ملاحظة: يمكن أن يكون التطبيق الرجعي الكامل للقسم ١٩ في بعض الحالات مكلفاً أو غير قابلاً للتطبيق. ستحتاج المنشأة التي قررت أن لا تطبق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (أ)، على سبيل المثال، إلى أن تحدد القيم العادلة في تاريخ الاستملاك (وليس في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) لجميع الأصول التي تم استملاكها وجميع الالتزامات والالتزامات المحتملة التي تم تحملها في جميع اندماجات الأعمال التي يكون تاريخ استملاكها قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

مثال - إعفاء - اندماجات الأعمال (الفقرة ٣٥.١٠ (أ))

مثال ٢٩ يتم عرض بيانات المنشأة المالية التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣). لدى المنشأة شركتين تابعتين، استمكت الأولى في ٢٠٠٠ بينما استمكت الأخرى في ٢٠٠٢.

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية. وقاست المنشأة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية، عند الاعتراف الأولي،

الشهرة المشتراة بفائض تكلفة اندماج الأعمال على حصة المنشأة المشترية في الأصول الصافية للمنشأة المشتراة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة للأصول الصافية الخاصة بالمنشأة المشتراة في البيانات المالية الخاصة بالمنشأة المشترية في تاريخ الاستملاك. وبعبارة أخرى، تم تسجيل أصول والتزامات المنشأة المشتراة، عند الاستملاك، في البيانات المالية الموحدة بنفس القيمة المسجلة في البيانات المالية الموحدة للمنشأة المشتراة رغم إلغاء المبالغ المتبادلة بين الشركات المندمجة.

تخصص المنشأة المشترية وفقا للفقرة ١٩.١٤، في تاريخ الاستملاك، تكلفة اندماج الأعمال من خلال الاعتراف بأصول والتزامات المنشأة القابلة للتحديد ومخصص الالتزامات المحتملة التي تلي معيار الاعتراف المحدد بقيمهم العادلة في ذلك التاريخ. تتطلب الفقرة ١٩.١٤ محاسبة أي فرق بين تكلفة اندماج الأعمال وحصة المنشأة المشترية في القيمة العادلة للصافية للأصول والالتزامات وبنود الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد المعترف بها على أنها شهرة.

ولكن يمكن للمنشأة، نظرا لكونها جهة تتبنى المعايير الدولية لأول مرة في ٢٠٠٤، أن لا تعيد بيان كل من اندماجات الأعمال التي تم تنفيذها قبل تاريخ التحول (١ يناير ٢٠٠٣).

وتبعاً لذلك، يمكن للمنشأة في ١ يناير ٢٠٠٣ قياس الشهرة بنفس القيمة التي تم قياسها بها في ذلك التاريخ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية، وفقاً لاختبار انخفاض القيمة الذي يتم ابتداءً من ١ يناير ٢٠٠٣ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

علاوة على ذلك، سيتم تحديد الإطفاء وانخفاض القيمة في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

لا يكون هنالك إعادة قياس لقيم مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية الأصلية والمحددة في وقت اندماج الأعمال (تاريخ الاستملاك) رغم أن تلك القيم كانت على أساس القيم المسجلة في البيانات المالية الخاصة بالمنشأة المشتراة (أي سيتم اعتبار القيمة المسجلة تكلفة مفترضة في تاريخ الاستملاك).

ملاحظات:

يمكن تطبيق إعفاءات أخرى على هذه الأصول عند تاريخ التحول (على سبيل المثال استخدام القيمة العادلة كتكلفة مفترضة لأصول معينة وفقاً للفقرة ٣٥.١٠ (ج)).

في حال اختارت الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة إعادة بيان أي اندماج أعمال، يتعين عليها أيضاً إعادة بيان اندماجات الأعمال اللاحقة جميعها. وتبعاً لذلك، في هذا المثال، تكون الخيارات المتاحة للجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة كالتالي:

- عدم القيام بإعادة بيان (في حال اختارت المنشأة استخدام الإعفاء كاملاً)؛ أو
- إعادة بيان اندماج الأعمال الذي يحدث في ٢٠٠٢ (في حال اختارت المنشأة تطبيق الإعفاء فقط فيما يتعلق بجميع اندماجات الأعمال قبل ٢٠٠٢؛ أو
- إعادة بيان اندماج الأعمال الذي يحدث في عام ٢٠٠٠ واندماج الأعمال الذي يحدث في ٢٠٠٢ (في حال لم تختار المنشأة تطبيق الإعفاء).

مثال ٣٠ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تتمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

كان اندماج الأعمال الوحيد الذي قامت به المجموعة هو استملاك ١٠٠% من حقوق ملكية منشأة أخرى في ١ يناير ٢٠٠٢ وذلك مقابل ١٠.٠٠٠ وحدة عملة. وفي ١ يناير ٢٠٠٢، كانت القيمة المسجلة للأصول الصافية الخاصة بالمنشأة المشتراة ٥.٠٠٠ وحدة عملة. وفي ذلك الوقت كانت القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة إضافة إلى التزاماتها المحتملة القابلين للتحديد ما قيمته ٨.٠٠٠ وحدة عملة.

ووفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية، قاست المنشأة عند الاعتراف الأولي الشهرة المكتسبة بقيمة تبلغ ٥.٠٠٠ وحدة عملة (أي زيادة تكلفة اندماج الأعمال (١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة) على حصة المنشأة المشتريية في الأصول الصافية الخاصة بالمنشأة المشتراة المقاسة بالقيمة المسجلة للأصول الصافية الخاصة بالمنشأة المشتراة في البيانات المالية الخاصة بالمنشأة المشتراة في تاريخ الاستملاك (٥.٠٠٠ وحدة عملة)).

يكون الفرق بين القيمة المسجلة والقيمة العادلة للأصول الصافية الخاصة بالمنشأة المشتراة والذي تبلغ قيمته ٣.٠٠٠ وحدة عملة منسوبا بأكمله إلى الآلة التي تستهلكها المنشأة المشتراة على أساس القسط الثابت في حساب الاستهلاك إلى أن لا يبقى لها قيمة متبقية خلال عمرها الإنتاجي المتبقي من ١٠ سنوات الذي يتم قياسه اعتبارا من ١ يناير ٢٠٠٢. في حال طبقت المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فبالتالي ستستهلك المنشأة الآلة أيضا على أساس القسط الثابت في حساب الاستهلاك إلى أن لا يبقى لها قيمة متبقية خلال عمرها الإنتاجي من ١٠ سنوات والذي يتم قياسه ابتداء من ١ يناير ٢٠٠٢.

ووفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية، أطفأت المجموعة الشهرة على أساس القسط الثابت في حساب الاستهلاك إلى أن لم يبقى لها قيمة متبقية خلال الخمس سنوات. وفي حال طبقت المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فبالتالي ستقوم بإطفاء الشهرة التي تبلغ قيمتها ٢.٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها ٨.٠٠٠ وحدة عملة) على أساس القسط الثابت في حساب الاستهلاك إلى أن لا يكون لها قيمة متبقية خلال الخمس سنوات.

اختارت المجموعة تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (أي أنها اختارت ألا تقوم بتطبيق القسم ١٩ على اندماجات الأعمال الخاصة بها والتي حدثت قبل تاريخ التحول).
تكون المجموعة مربحة للغاية ولا يتطلب أي من أصولها تخفيض قيمة.

تقيس المجموعة الشهرة نظرا لاختيارها تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ في بيانها الافتتاحي الموحد للمركز المالي (في ١ يناير ٢٠٠٣) بقيمة تبلغ ٤.٠٠٠ وحدة عملة (تم تحديد القيمة وفقا لإطار إعداد التقارير المالية السابق الخاص بالمجموعة - أي ٥.٠٠٠ وحدة عملة $\times \frac{5}{4}$ سنوات كعمر إنتاجي متبقي = ٤.٠٠٠ وحدة عملة) وتبعا لذلك لا تعدل أرباحها المحتجزة الافتتاحية الموحدة في ١ يناير ٢٠٠٣. تقيس المجموعة في بيانها الموحد للمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ الشهرة بقيمة تبلغ ٢.٠٠٠ وحدة عملة (٣.٠٠٠:٣٠٠٠ وحدة عملة). يتم الوصول إلى ربح المجموعة للسنة المنتهية في ٢٠٠٤ بعد أن تقوم المجموعة باقتطاع ١.٠٠٠ وحدة عملة (٥.٠٠٠ وحدة عملة $\times \frac{5}{1}$ سنوات من العمر الإنتاجي = ١.٠٠٠ وحدة عملة) كمصروف لإطفاء الشهرة (٢.٠٠٠: ١.٠٠٠ وحدة عملة).

المثال ٣١ الحقائق هي نفسها في المثال ٣٠. ولكن لم تختار المجموعة، في هذا المثال، تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (أي أنها تطبق القسم ١٩ بأثر رجعي على اندماج الأعمال الخاص بها).

تقيس المنشأة الشهرة في بيانها الافتتاحي الموحد للمركز المالي (أي في ١ يناير ٢٠٠٣) بقيمة تبلغ ١.٦٠٠ وحدة عملة (تم تحديد القيمة وفقا للقسم ١٩ - أي ٢.٠٠٠ وحدة عملة $\times \frac{5}{4}$ سنوات كعمر إنتاجي متبقي = ١.٦٠٠ وحدة عملة) عدا عن المبلغ الذي قيمته ٤.٠٠٠ وحدة عملة والذي سيتم قياسها به باستخدام إطار إعداد التقارير المالية السابق. ولكن يتعين على المجموعة أيضا قياس الممتلكات والمصانع والمعدات الخاصة بها بقيمة تزيد عن القيمة التي تم قياسها بها باستخدام إطار إعداد التقارير المالية السابق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ بما مقداره ٢.٧٠٠ وحدة عملة - أي ٣.٠٠٠ وحدة عملة $\times \frac{10}{9}$ سنوات من العمر الإنتاجي المتبقي = ٢.٧٠٠ وحدة عملة). وتبعا لذلك، تعدل المجموعة أرباحها المحتجزة الافتتاحية الموحدة في ١ يناير ٢٠٠٣ وفقا للقيمة التي تم قياسها بها باستخدام الإطار السابق لإعداد التقارير المالية للمنشأة بزيادة ٣٠٠ وحدة عملة

عليها عند إعداد البيان الافتتاحي للمركز المالي (أي ٢.٧٠٠ وحدة عملة كزيادة على الممتلكات والمصانع والمعدات مطروحا منها ٢.٤٠٠ وحدة عملة كإعفاء في قيمة الشهرة).

تعترف المجموعة في بياناتها المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بما يلي:

- في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ (أي المعلومات المقارنة)، الشهرة بقيمة تبلغ ١.٢٠٠ وحدة عملة (أي ٢.٠٠٠ وحدة عملة $\times \frac{5}{3}$ سنوات من العمر الإنتاجي المتبقي = ١.٢٠٠ وحدة عملة) وبالممتلكات والمصانع والمعدات بقيمة تزيد عما كان من الممكن قياسها بها باستخدام الإطار السابق لإعداد التقارير المالية بما مقداره ٢.٤٠٠ وحدة عملة (أي ٣.٠٠٠ وحدة عملة $\times \frac{10}{8}$ سنوات من العمر الإنتاجي المتبقي = ٢.٤٠٠ وحدة عملة)؛ و
- في ديسمبر ٢٠٠٤، الشهرة بقيمة تبلغ ٨٠٠ وحدة عملة (أي ٢.٠٠٠ وحدة عملة $\times \frac{5}{2}$ سنوات من العمر الإنتاجي المتبقي = ٨٠٠ وحدة عملة) وبالممتلكات والمصانع والمعدات بقيمة تزيد عما كان من الممكن قياسها بها باستخدام الإطار السابق لإعداد التقارير المالية بما مقداره ٢.١٠٠ وحدة عملة (أي ٣.٠٠٠ وحدة عملة $\times \frac{10}{7}$ سنوات من العمر الإنتاجي = ٢.١٠٠ وحدة عملة)؛ و
- لكل من السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٠٣، مصروف إطفاء الشهرة بقيمة تبلغ ٤٠٠ وحدة عملة (أي ٢.٠٠٠ وحدة عملة $\times \frac{5}{1}$ سنوات من العمر الإنتاجي = ٤٠٠ وحدة عملة) وبمصروف الاستهلاك الإضافي للممتلكات والمصانع والمعدات بقيمة تبلغ ٣٠٠ وحدة عملة (أي ٣.٠٠٠ وحدة عملة $\times \frac{10}{1}$ سنوات من العمر الإنتاجي = ٣٠٠ وحدة عملة).

تتمة للفقرة ٣٥.١٠ - يمكن للمنشأة أن تستخدم واحد أو أكثر من الإعفاءات الآتية عند إعداد بياناتها المالية التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: [

(ب) معاملات دفع على أساس الأسهم. لا تكون الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة ملزمة على تطبيق القسم ٢٦ "الدفع على أساس الأسهم" على أدوات حقوق الملكية التي تم منحها قبل تاريخ التحول لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو على الالتزامات الناتجة عن معاملات الدفع على أساس الأسهم والتي تم تحملها قبل تاريخ التحول لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أمثلة - إعفاء - معاملات الدفع على أساس الأسهم (الفقرة ٣٥.١٠ (ب))

المثال ٣٢ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية. منع ذلك الإطار السابق لإعداد التقارير المالية الاعتراف بالمعاملات التي تشتري فيها المنشأة مقابل حقوق الملكية التي تتحملها أمام المورد. منحت المنشأة في عام ٢٠٠٢ أسهم لموظفيها مقابل الخدمات التي قدموها في تلك الفترة. لا تؤثر هذه المعاملات وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية على إجمالي حقوق الملكية. ولكن تعيد المنشأة تصنيف المبالغ التي تتضمنها حقوق الملكية وفقا لما يتطلبه القانون المحلي لعكس إصدار الأسهم.

في حال قررت المنشأة تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ب)، فبالتالي لا تقوم بأي تعديلات على تصنيفها لحقوق الملكية في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ - تاريخ تحولها إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ملاحظة: في حال لم تختار المنشأة تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ب)، ستعدل، وفقا للفقرة ٣٥.٧ (ج) والفقرتين ٢٦.٣ و ٢٦.٤، أرباحها المحتجزة وأرصدة حقوق الملكية المساهم بها في بيانها الافتتاحي

للمركز المالي في تاريخ التحول (أي في ١ يناير ٢٠٠٣) لتأثيرات قياس الخدمات التي تم الحصول عليها مقابل أسهم المنشأة بالقيمة العادلة (انظر الفقرة ٢٦.٧).

المثال ٣٣ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية. أصدرت المنشأة في عام ٢٠٠٠ مكافأة الموظف مقابل ارتفاع الأسهم في الاتفاق الذي تشتري فيه المنشأة البضاعة أو الخدمات مقابل الالتزامات التي تتحملها أمام المورد مقابل تقديمهم للخدمات. تحملت المنشأة مكافأة الموظف مقابل ارتفاع الأسهم (أي دفعت نقد للموظفين) في عام ٢٠٠٢.

اعترف إطار المنشأة السابق لإعداد التقارير بالمعاملات التي تشتري فيها المنشأة البضاعة أو الخدمات مقابل الالتزامات التي تتحملها أمام المورد فقط عندما تم دفع النقد من قبل المنشأة إلى الموظفين.

وبما أنه قد تم تحمل الالتزام قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (في ١ يناير ٢٠٠٣)، يمكن للمنشأة أن تطبق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ب) وبالتالي يمكن لها أن لا تقوم بأي تعديلات على الدفعات التي تشتري بها المنشأة البضاعة أو الخدمات مقابل الالتزامات التي تتحملها أمام المورد في تاريخ التحول.

ملاحظة: على فرض أنه تم الاعتراف بالمبلغ المدفوع لتحمل مكافأة الموظف مقابل ارتفاع الأسهم على أنه مصروف في ربح أو خسارة العام ٢٠٠٢ أو ما قبله، لكان لا يوجد أي تأثير على المبالغ المعدة تقاريرها للعام ٢٠٠٣ أو ٢٠٠٤ حتى لو لم تختار المنشأة تطبيق الإعفاء.

تتمة الفقرة ٣٥.١٠ يمكن للمنشأة أن تستخدم واحد أو أكثر من الإعفاءات الآتية عند إعداد بياناتها المالية التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: [

(ج) القيمة العادلة كتكلفة مفترضة. تمكن أن تختار الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة أي بند من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات أو أي عقار استثماري أو أي أصل غير ملموس في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالقيمة العادلة وأن تستخدم تلك القيمة العادلة كتكلفتها المفترضة في ذلك التاريخ.

(د) إعادة التقييم كتكلفة مفترضة. يمكن أن تختار الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة استخدام تقييم المبادئ المحاسبية السابقة المقبولة عموما [أي إطارها السابق لإعداد التقارير المالية] لأي بند من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات أو أي عقار استثماري أو أي أصل غير ملموس في تاريخ التحول إلى هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو قبله، كتكلفة إضافية في تاريخ إعادة التقييم.

ملاحظات - القيمة العادلة أو إعادة التقييم كتكلفة مفترضة

يمكن استخدام القيمة العادلة أو قيمة إعادة التقييم السابق كتكلفة مفترضة لبعض الأصول المحددة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. يمكن اختيار القيمة العادلة أو قيمة إعادة التقييم السابق المحددة وفقا لسياسات المنشأة المحاسبية باستخدام إطارها السابق لإعداد التقارير المالية من قبل الجهة التي تتبنى المعايير الدولية ليتم استخدامها كأساس للتكلفة المفترضة في تاريخ التحول.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن عندها تبادل الأصل بين الأطراف ذوي المعرفة والراغبين في معاملة على أساس تجاري.

إعادة تقييم إطار إعداد التقارير المالية السابق

لا يتم السماح بإعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وبالتالي لا يعتبر "إعادة التقييم" مصطلحا معرّفا. ولكن يتم تعريف "القيمة المعاد تقييمها للأصل" في قائمة مصطلحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة على أنها "القيمة العادلة لأصل ما في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منها أي استهلاك متراكم لاحق وأي خسارة انخفاض قيمة متراكمة لاحقة".

أمثلة - إعفاء - القيمة العادلة كتكلفة مفترضة (الفقرة ٣٥.١٠ (ج))

المثال ٣٤ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية. ووفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية، قاست المنشأة الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة، مع الأخذ بالاعتبار التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة في الفترة التي حدث فيها تغير القيمة.

تقتضي الفقرة ١٧.١٥ قياس الممتلكات والمصانع والمعدات جميعها بعد الاعتراف الأولي بالتكلفة مطروحا منها أي استهلاك متراكم أو أي خسائر انخفاض قيمة متراكمة.

ولكن يمكن للمنشأة في تاريخ التحول للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي ١ يناير ٢٠٠٣)، وفقا للفقرة ٣٥.١٠ (ج)، اختيار قياس الممتلكات والمصانع والمعدات الخاصة بها (على أساس كل بند على حده) بتكلفتهم المفترضة (أي قيمهم العادلة في ٢ يناير ٢٠٠٣). وتبعاً لذلك، لم يتم القيام بأي تعديلات على الأرباح المحتجزة في ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) للممتلكات والمصانع والمنشآت.

ملاحظة: يكون الإعفاء متاحا على أساس كل بند على حده. وبالتالي يمكن للمنشأة استخدام القيمة العادلة كتكلفة مفترضة لبعض البنود في الصنف كما ويمكنها استخدام نموذج التكلفة والاستهلاك وانخفاض القيمة وفقا للقسم ١٧ بأثر رجعي للبنود الأخرى في الصنف. وفي حال لم تختار المنشأة تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ج) على بعض البنود أو عليها جميعا، فبالتالي ستعدل وفقا للفقرة ٣٥.٧ (ج) والفقرات ١٧.٩ - ١٧.٢٦، الأرباح والممتلكات والمصانع والمعدات المحتجزة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول (أي ١ يناير ٢٠٠٣) لتأثيرات قياس الممتلكات والمصانع والمعدات باستخدام نموذج انخفاض قيمة التكلفة واستخدامها وفقا للقسم ١٧.

المثال ٣٥ الحقائق هي نفسها في المثال ٣٤. ولكن قاست المنشأة، في هذا المثال، وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية الممتلكات والمصانع والمعدات التي تمتلكها بتكلفة شرائهم (أي لم تستهلك ولم تخفض قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات التي تمتلكها).

تتطلب الفقرة ١٧.١٥ قياس بنود الممتلكات والمصانع والمعدات جميعها بعد الاعتراف الأولي بالتكلفة مطروحا منها أي استهلاك متراكم أو أي خسائر انخفاض قيمة متراكمة.

لا يمكن للمنشأة أن تختار تكلفة استهلاك الممتلكات والمصانع والمعدات بعد الاعتراف الأولي لتكون القيمة المفترضة في ١ يناير ٢٠٠٣ وذلك لأنها لا تمثل قيمة عادلة ولا قيمة معاد تقييمها. وبالتالي يتعين على المنشأة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ محاسبة الممتلكات والمصانع والمعدات التي تمتلكها بأثر رجعي وفقا للقسم ١٧ (أي باستخدام نموذج التكلفة والاستهلاك وانخفاض القيمة) بإعفاء الحد الذي تختار فيه قياس بنود معينة من الممتلكات والمصانع والمعدات في ١ يناير ٢٠٠٣ بالتكلفة المفترضة وفقا للفقرة ٣٥.١٠ (ج). وفي حال كانت المنشأة تستخدم القيمة العادلة كتكلفة مفترضة لأي بند، تقوم بالتالي بتعديل الأرباح والممتلكات والمصانع والمعدات المحتجزة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول

(١ يناير ٢٠٠٣) لتأثيرات قياس الممتلكات والمصانع والمعدات في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول (أي في ١ يناير ٢٠٠٣) لتأثيرات قياس الممتلكات والمصانع والمعدات حسب نموذج التكلفة والاستهلاك وانخفاض القيمة وفقا للقسم ١٧.

أمثلة - إعفاء - إعادة التقييم كتكلفة مفترضة (الفقرة ٣٥.١٠ (د))

المثال ٣٦ الحقائق هي نفسها في المثال ٣٤. ولكن قاست المنشأة، في هذا المثال، وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية الممتلكات والمصانع والمعدات التي تمتلكها بالقيم المعاد تقييمها (أي القيمة العادلة مطروحا منها الاستهلاك المتراكم مطروحا من الناتج خسائر انخفاض القيمة) مع الأخذ بالاعتبار زيادات إعادة التقييم المتضمنة في احتياطي إعادة التقييم. أعادت المنشأة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات التي تمتلكها بالقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢.

تتطلب الفقرة ١٧.١٥ قياس بنود الممتلكات والمصانع والمعدات جميعها بعد الاعتراف الأولي بالتكلفة مطروحا منها أي استهلاك متراكم أو أي خسائر انخفاض قيمة متراكمة.

ولكن يمكن للمنشأة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي ١ يناير ٢٠٠٣)، وفقا للفقرة ٣٥.١٠ (د)، اختيار قياس الممتلكات والمصانع والمعدات الخاصة بها بتكلفتهم المفترضة (أي قيمهم المعاد تقييمها) (القيمة العادلة) والمحددة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢. وتبعا لذلك، لن يتم القيام بأي تعديلات على الأرباح المحتجزة في ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) للممتلكات والمصانع والمنشآت.

ملاحظة: في حال لم تختار المنشأة تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (د)، فبالتالي ستقوم وفقا للفقرة ٣٥.٧ (ج) والفقرات ١٧.٢٦ - ١٧.٢٩ بتعديل حقوق الملكية والممتلكات والمصانع والمعدات في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول (أي في ١ يناير ٢٠٠٣) لتأثيرات قياس الممتلكات والمصانع والمعدات بموجب نموذج التكلفة والاستهلاك وانخفاض القيمة وفقا للقسم ١٧.

المثال ٣٧ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية. تم خصخصة المنشأة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ كما وتم تحديد القيم العادلة للممتلكات والمصانع والمعدات جميعها كجزء من المعاملة. وفي بيانات المنشأة المالية التي تقوم على مبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣، قامت المنشأة بقياس الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة للممتلكات والمصانع والمعدات كما تم تحديدها في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢.

قررت المنشأة وفقا للفقرة ٣٥.١٠ (د) افتراض تكلفة الممتلكات والمصانع والمعدات التي تمتلكها بحيث تكون نفس القيمة العادلة التي تم تحديدها في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ (أي تاريخ التقييم). تقتضي الفقرة ١٧.١٥ قياس بنود الممتلكات والمصانع والمعدات جميعها بالتكلفة مطروحا منها أي استهلاك متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة.

ولكن يمكن للمنشأة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي في ١ يناير ٢٠٠٣)، وفقا للفقرة ٣٥.١٠ (د) استخدام تقييم ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ (التقييم المبني على الأحداث) كتكلفة مفترضة. وتبعا لذلك يمكن للمنشأة قياس الممتلكات والمصانع والمعدات التي تمتلكها في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ كالاتي - القيمة المعاد تقييمها المحددة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ مطروحا منها استهلاك الفترة التي تمتد من ١ يوليو ٢٠٠٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ المحدد وفقا للقسم ١٧ وخسائر انخفاض القيمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ (إن وجدت) المحددة وفقا للقسم ٢٧.

تعديل المنشأة، وفقا للفقرة ٣٥.٧ (ج)، الأرباح والممتلكات والمصانع والمعدات المحتجزة والخاصة بها في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول (أي ١ يناير ٢٠٠٣) لتأثيرات قياس الممتلكات والمصانع والمعدات بتكلفتهم المفترضة (وفقا لما هو مبين أعلاه) في ١ يناير ٢٠٠٣.

ملاحظة: في حال لم تختار المنشأة تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ج) أو (د)، فبالتالي ستعدل، وفقا للفقرة ٣٥.٧ (ج) والفقرات ١٧.٩ - ١٧.٢٦، الأرباح والممتلكات والمصانع والمعدات المحتجزة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول (أي في ١ يناير ٢٠٠٣) لتأثيرات قياس الممتلكات والمصانع والمعدات باستخدام نموذج التكلفة والاستهلاك وانخفاض القيمة وفقا للقسم ١٧.

المثال ٣٨ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة. اتبعت المنشأة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ١٦ "الممتلكات والمصانع والمعدات" سياسة محاسبية لقياس آلتها بعد الاعتراف الأولي باستخدام نموذج إعادة التقييم. لا تمتلك المنشأة سوى آلة واحدة.

تم شراء الآلة في ١ يناير ٢٠٠٠ مقابل ١٠.٠٠٠ وحدة عملة ويكون العمر الاقتصادي للآلة ١٠ سنوات يتم قياسها ابتداء من التاريخ الذي تم شراؤها فيه. يتم استهلاك الآلة على أساس القسط الثابت في حساب الاستهلاك إلى أن لا يكون لها قيمة متبقية.

أعدت المنشأة تقييم آلتها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي بقيمة تبلغ ٩.٥٠٠ وحدة عملة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢. قاست المنشأة في بيانها للمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ الآلة بقيمة تبلغ ٨.٨٦٧ وحدة عملة (٩.٥٠٠ وحدة عملة كقيمة إجمالية مطروحا منها ٦٣٣ وحدة عملة كاستهلاك لمدة من اثني عشر شهرا تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢).

لا يتم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ١٧.١٥). كما أنها تقتضي أن يتم قياس بنود الممتلكات والمصانع والمعدات جميعها عند الاعتراف الأولي بالتكلفة مطروحا منها أي استهلاك متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. ولكن يمكن للمنشأة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي في ١ يناير ٢٠٠٣)، ووفقا للفقرة ٣٥.١٠ (د)، أن تقوم باستخدام القيمة المعاد تقييمها والمحددة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ١٦ كتكلفة مفترضة تقوم بقياس الآلة بها في بياناتها الافتتاحية للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣. بما أن متطلبات الاستهلاك هي نفسها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، لن تعدل المنشأة أرباحها المحتجزة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول (أي في ١ يناير ٢٠٠٣) وذلك لأن التكلفة المفترضة تبلغ ٨.٨٦٧ وحدة عملة (أي القيمة نفسها التي تم قياس الآلة بها بموجب الإطار السابق لإعداد التقارير المالية).

ملاحظة: في حال لم تختار المنشأة تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ج) أو (د)، سنقوم بتخفيض الممتلكات والمصانع والمعدات في بياناتها المالية للمركز المالي، وفقا للفقرة ٣٥.٧ (ج) والفقرات ١٧.٩ - ١٧.٢٦، في تاريخ التحول (أي ١ يناير ٢٠٠٣) بقيمة ١.٨٦٧ وحدة عملة (٨.٨٦٧ وحدة عملة باستخدام نموذج إعادة التقييم الوارد في معيار المحاسبة الدولي ١٦ مطروحا منها ٧.٠٠٠ وحدة عملة باستخدام نموذج التكلفة الوارد في القسم ١٧ - أي ١٠.٠٠٠ وحدة عملة $\times ١٠/٧$ سنوات من العمر الإنتاجي المتبقي = ٧.٠٠٠ وحدة عملة). وتبعاً لذلك، سيتم تخفيض الأرباح المحتجزة بما قيمته ١.٨٦٧ وحدة عملة لتأثيرات

قياس الممتلكات والمصانع والمعدات بأثر رجعي وفقا لنموذج التكلفة والاستهلاك وانخفاض القيمة بموجب القسم ١٧.

[تمتة الفقرة ٣٥.١٠ - يمكن للمنشأة أن تستخدم واحد أو أكثر من الإعفاءات الآتية عند إعداد بياناتها المالية التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:]
(ه) فروقات التحويل التراكمية. يقضي القسم ٢٠ "تحويل العملة الأجنبية" من المنشأة تصنيف بعض فروقات التحويل على أنها جزء منفصل عن حقوق الملكية. يمكن أن تختار الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة افتراض قيمة فروقات التحويل التراكمية للعمليات الأجنبية جميعها بحيث تكون صفر في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي بداية جديدة).

مثال - إعفاء - فروقات التحويل التراكمية (الفقرة ٣٥.١٠ (ه))

مثال ٣٩ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية. منع الإطار السابق لإعداد التقارير المالية تصنيف تبادل الأرباح أو الخسائر على البنود النقدية مستحقة القبض من عملية أجنبية أو مستحقة الدفع إليها والتي تشكل بشكل أساسي جزءا من الاستثمار الصافي للمنشأة في تلك العملية الأجنبية من أن يتم عرضه على أنه جزء منفصل عن حقوق الملكية.

تتطلب الفقرتين ٣٠.١٢ و ٣٠.١٣ أن يتم الاعتراف بالاعتراف الأولي بتبادل الفروقات التي تنشأ عن البند النقدي الذي يشكل جزءا من الاستثمار الصافي للمنشأة في العملية الأجنبية في دخل شامل آخر كما وتتطلب الفقرتين أن يتم إعداد تقاريره في البيانات المالية الموحدة على أنه جزء منفصل من حقوق الملكية. في حال اختارت المجموعة تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ه)، لا يكن هنالك حاجة لتعديل أرباحها المحتجزة الموحدة في بيانها الموحد الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول (أي في ١ يناير ٢٠٠٣) لفرق التحويل التراكمي الذي سيتم بخلاف ذلك إعداد تقاريره على أنه جزء منفصل من حقوق الملكية وفقا للفقرة ٣٠.١٣.

ملاحظة: في حال لم تختار المنشأة تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ه)، ستقوم، وفقا للفقرة ٣٥.٧ (ج) والفقرات ٣٠.١٢ و ٣٠.١٣، بتعديل بيانها الموحد الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول (أي ١ يناير ٢٠٠٣) من خلال نقل قيمة مساوية لفرق التحويل التراكمي من الأرباح المحتجزة الموحدة إلى جزء منفصل من حقوق الملكية.

[إنتمة الفقرة ٣٥.١٠ - يمكن للمنشأة أن تستخدم واحد أو أكثر من الإعفاءات الآتية عند إعداد بياناتها المالية التي تتمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]:

(و) البيانات المالية المنفصلة. تقتضي الفقرة ٩.٢٦ من المنشأة عند إعدادها للبيانات المالية المنفصلة أن تقوم بحسابه استثمارها في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة إما (١) بالتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة؛ أو (٢) بالقيمة العادلة مع الأخذ بالاعتبار التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة. في حال قاست الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة مثل هذا الاستثمار بالتكلفة، ينبغي عليها بالتالي قياس ذلك الاستثمار بأحد القيم الآتية في بيانها الافتتاحي المنفصل للمركز المالي والمعد وفقا لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

التكلفة المحددة وفقا للقسمة ٩ "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة؛ أو (١) التكلفة المفترضة والتي ينبغي أن تكون القيمة العادلة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أو القيمة المسجلة في ذلك التاريخ والتي تقوم على أساس المبادئ المحاسبية السابقة المقبولة عموما [الإطار السابق لإعداد التقارير المالية].

ملاحظات - البيانات المالية المنفصلة

تكون البيانات المالية المنفصلة هي تلك البيانات التي تعرضها منشأة أم أو مستثمر في شركة زميلة أو مشارك في منشأة خاضعة للسيطرة المشتركة، التي تتم محاسبة الاستثمارات فيها على أساس حصة المالك المباشرة بدلا من محاسبتها على أساس النتائج المبلغ عنها والأصول الصافية للجهات المستثمر بها. لا تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عرض البيانات المالية المنفصلة (انظر الفقرة ٩.٢٤).

تطبق المنشأة السياسة المحاسبية نفسها على جميع استثماراتها في الصنف الواحد. وتبعاً لذلك، يمكن للمنشأة، على سبيل المثال، أن تقيس استثماراتها في الشركات الزميلة بالقيمة العادلة واستثماراتها في الشركات التابعة بالتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة. ولكن لا يمكنها استخدام التكلفة لبعض استثماراتها في الشركات الزميلة والقيمة العادلة لاستثماراتها الأخرى في الشركات الزميلة.

مثال - إعفاء - البيانات المالية المنفصلة (الفقرة ٣٥.١٠ (و))

مثال ٤٠ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تتمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية.

يتطلب قانون نطاق الاختصاص الذي تعمل به المنشأة من المنشآت جميعها إعداد بيانات مالية منفصلة. يتطلب الإطار السابق لإعداد التقارير المالية من المنشأة محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة في بياناتها المالية المنفصلة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقا للمتطلبات الواردة في الفقرة ٩.٢٦ فيما يتعلق بقياس كل صنف من الاستثمارات (أي الاستثمار في الشركات التابعة والاستثمار في المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة والاستثمار في الشركات الزميلة)، يتعين على المنشأة اختيار نموذج التكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة أو نموذج القيمة العادلة كسياسة محاسبية لها.

نموذج القيمة العادلة

لا يكون هنالك أي إعفاء متاحا للمنشأة في حال اختارت نموذج القيمة العادلة. تقيس المنشأة استثماراتها في شركتها التابعة أو منشأتها الخاضعة للسيطرة المشتركة أو شركتها الزميلة بالقيمة العادلة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتعديل تبعا لذلك الأرباح المحتجزة الافتتاحية في بياناتها المالية للمركز المالي في تاريخ التحول (أي ١ يناير ٢٠٠٣).

نموذج التكلفة

في حال اختارت المنشأة نموذج التكلفة، تسمح الفقرة ٣٥.١٠ (و) بتطبيق الإعفاءين التاليين لتحديد تكلفة الاستثمار المفترضة:

(أ) القيمة العادلة في تاريخ التحول (أي التكلفة المفترضة)؛ أو
 (ب) القيمة المسجلة في تاريخ التحول والتي تم قياسها باستخدام الإطار السابق لإعداد التقارير المالية والذي يخضع لاختبار انخفاض القيمة (أي التكلفة المفترضة).
 تقيس المنشأة استثمارها في شركتها التابعة أو منشأتها الخاضعة للسيطرة المشتركة أو شركتها الزميلة بالتكلفة وفقا للقسم ٩ أو بالقيمة المفترضة (أي وفقا للنقطة (أ) أو (ب) المذكورتين أعلاه) في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. في حال كانت تلك القيمة المسجلة مختلفة عن القيمة المحددة باستخدام إطار المنشأة السابق إعداد التقارير المالية، تقوم المنشأة بالتالي بتعديل الأرباح المحتجزة الافتتاحية في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول (أي ١ يناير ٢٠٠٣) وفقا لذلك. وفي حال تم الاعتراف بالمبالغ في أجزاء أخرى من حقوق الملكية وفقا لطريقة حقوق الملكية، فبالتالي يمكن أن يكون نقل الأرباح المحتجزة مطلوباً.

ملاحظة: في حال لم تختار المنشأة تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (و)، ستقوم بالتالي، وفقا للفقرة ٣٥.٧ (ج) والقسم ٩، بتعديل بيانها الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول (أي ١ يناير ٢٠٠٣) وذلك بتعديل الأرباح المحتجزة بالفرق التراكمي بين القيمة المسجلة لاستثماراتها في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة والتي تم قياسها باستخدام طريقة حقوق الملكية (وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية) والقيم المسجلة لها والتي تم قياسها وفقا للفقرة ٩.٢٦ (أي باستخدام أساس القياس الذي اختارته، إما التكلفة أو القيمة العادلة). في حال تم الاعتراف بالمبالغ في عناصر أخرى من حقوق الملكية باستخدام طريقة حقوق الملكية، يمكن بالتالي أن يكون نقل الأرباح المحتجزة مطلوباً.

إتمة الفقرة ٣٥.١٠ - يمكن للمنشأة أن تستخدم واحد أو أكثر من الإعفاءات الآتية عند إعداد بياناتها المالية التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:]

(ز) الأدوات المالية المركبة. تقتضي الفقرة ٢٢.١٣ من المنشأة فصل الأداة المالية المركبة إلى عناصر التزامات وحقوق ملكية في تاريخ الإصدار. وتحتاج الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة إلى عدم فصل هذين العنصرين في حال لم يكن عنصر الالتزام مستحقا في تاريخ التحول بناء على هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ملاحظات - الأدوات المالية المركبة

في حال اختارت المنشأة ألا تطبق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ز)، فستقوم بالتالي وفقا للفقرة ٣٥.٧ (ج) والقسم ٢٢ بعرض بيانها الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما لو كانت تطبق الفقرة ٢٢.١٣ دائما على جميع البيانات المالية المركبة التي تم إصدارها.

لا يقدم الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ز) مساعدة إلا فيما يتعلق بتلك الأدوات المالية المركبة التي تم تحملها قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتبعاً لذلك، يتعين على المنشأة تحديد ما إذا كان عنصر الالتزام من هذه الأدوات المالية المركبة مستحقا في

تاريخ التحول. وفي حال كان عنصر الالتزام مستحقاً، يتعين على المنشأة تطبيق الفقرة ٢٢.١٣ عند إعداد بيانها الافتتاحي للمركز المالي.

يتم تحديد التصنيف (التزامات/حقوق ملكية) وفقاً لجوهر الاتفاق التعاقدية عندما تلي الأداة أولاً معيار الاعتراف الوارد في القسم ٢٢. لا تأخذ المنشأة الأحداث التي تتم بعد ذلك التاريخ بعين الاعتبار (عدا عن التغيرات في بنود الأدوات). على سبيل المثال، لا يؤدي تغير أسعار السوق إلى مراجعة تصنيف الأداة القابلة للتحويل. تبعاً لذلك، وفيما يتعلق بالأدوات المالية المستحقة في تاريخ التحول، تحدد المنشأة القيمة المسجلة الأولية للعناصر بناءً على الظروف التي كانت موجودة عندما تم إصدار الأداة.

تقتضي الفقرة ٢٢.١٣ منذ البداية فصل الأدوات المركبة إلى عنصرين ألا وهما الالتزامات والحقوق ملكية. في حال لم يعد الالتزام مستحقاً، يشمل التطبيق الرجعي للفقرة ٢٢.١٣ فصل حقوق الملكية إلى جزأين:

(أ) يكون الجزء الأول في الأرباح المحتجزة ويمثل الفائدة التراكمية التي تراكمت على عنصر الالتزام.

(ب) يمثل الجزء الآخر عنصر حقوق الملكية الأصلي للأداة المالية.

ووفقاً للفقرة ٣٥.١٠، في حال لم يعد عنصر الالتزام مستحقاً في تاريخ التحول، يمكن للمنشأة أن لا تفصل الالتزام الأصلي (الذي يمكن أن يكون ضمن الأرباح المحتجزة) عن عنصر حقوق الملكية الأصلية (التي تكون عادة رأس مال بطبيعتها) من الأداة المالية (أي لا يكون تصنيف حقوق الملكية المشتركة مطلوباً).

أمثلة - إعفاء - الأدوات المالية المركبة (انظر الفقرة ٣٥.١٠ (ز))

مثال ٤١ يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٨).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية. يقتضي الإطار السابق لإعداد التقارير المالية من المنشأة محاسبة الدين القابل للتحويل الذي قد قامت بإصداره بشكل كامل على أنه التزام. ولكن عندما يمارس حاملي السند حقوقهم بالتحويل، يتم تحويل القيمة المسجلة للسند المحول من الالتزامات إلى حقوق الملكية.

في ١ يناير ٢٠٠١، أصدرت المنشأة ٥٠٠ سندا قابلاً للتحويل. يتم إصدار السندات بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ وحدة عملة لكل سند كما وتكون مدة السندات خمس سنوات، دون أي تكاليف معاملة. كانت قيمة إجمالي عائدات الإصدار ما قيمته ٥٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. يتم دفع الفائدة سنوياً ضمن دفعات متأخرة وبسعر فائدة سنوي بنسبة ٤%. يكون كل سند، وفقاً لتقدير حامله، قابلاً للتحويل إلى ٢٥ سهماً عادياً في أي وقت إلى تاريخ الاستحقاق. وفي الوقت الذي تم فيه إصدار السندات، كان سعر فائدة السوق لدين مماثل لا يمتلك خيار التحويل ما نسبته ٦%. يتم سداد السندات عند انتهاء مدة الخمس سنوات، في حال كانت غير قابلة للتحويل، بالقيمة الاسمية، بما في ذلك أي فائدة تم تكبدها.

يتعين على المنشأة وفقاً للفقرات ٢٢.١٣ - ٢٢.١٥ تخصيص العائدات المقبوضة من إصدار السندات بين عنصرى الالتزامات وحقوق الملكية من الأداة الصادرة. لا تتم مراجعة التخصيص في الفترات اللاحقة. يبين ملحق القسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية" المحاسبة المطلوبة لهذا المثال.

في هذا المثال، لا يبقى عنصر الالتزام مستحقاً (أي سيكون قد تم تحويل كل سند إلى ٢٥ سهماً عادياً أو سيكون قد تم سداد قيمته نقداً في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥) في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي في ١ يناير ٢٠٠٨). وتبعاً لذلك، يمكن للمنشأة وفقاً للفقرة ٣٥.١٠ (ز) أن تختار تطبيق الإعفاء من حساب آثار فصل الأدوات المالية المركبة إلى عنصرى الالتزامات وحقوق الملكية. وفي حال اختارت المنشأة تطبيق الإعفاء، تبقى المنشأة على السياسة المحاسبية التي استخدمتها بموجب إطارها السابق لإعداد التقارير المالية في بيانها الافتتاحي للمركز المالي (أي في ١ يناير ٢٠٠٨)، وتبعاً لذلك لا يكون هنالك أي تعديلات على احتجاز الأرباح.

٥٠.٠٠٠ -	(ج)	(ب) - (أ)	٦% × (هـ)		
(د)					
٤٥.٧٨٨	٤.٢١٢				٢٠ × ١/١/١
٤٦.٥٣٥	٣.٤٦٥	٧٤٧	٢.٧٤٧	٢.٠٠٠	٢٠ × ١/١٢/٣١
٤٧.٣٢٧	٢.٦٧٣	٧٩٢	٢.٧٩٢	٢.٠٠٠	٢٠ × ٢/١٢/٣١
٤٨.١٦٧	١.٨٣٣	٨٤٠	٢.٨٤٠	٢.٠٠٠	٢٠ × ٣/١٢/٣١
٤٩.٠٥٧	٩٤٣	٨٩٠	٢.٨٩٠	٢.٠٠٠	٢٠ × ٤/١٢/٣١
٥٠.٠٠٠	٠	٩٤٣	٢.٩٤٣	٢.٠٠٠	٢٠ × ٥/١٢/٣١
		٤.٢١٢	١٤.٢١٢	١٠.٠٠٠	المجموع

وتبعاً لذلك، ووفقاً للفقرة ٥٣.٧ (ج) والقسم ٢٢، تعرض المنشأة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول (أي في ١ يناير ٢٠×٣) السند القابل للتحويل على أنه التزام قيمته ٤٧.٣٢٧ وحدة عملة (انخفاض قدره ٢.٦٧٣ وحدة عملة) وحقوق الملكية قيمتها ٤.٢١٢ وحدة عملة (زيادة قدرها ٤.٢١٢ وحدة عملة) كما وتعدل أرباحها المحتجزة لتأثيرات المحاسبة الرجعية للسند وفقاً للقسم ٢٢ بقيمة ١.٥٣٩ وحدة عملة.

العمل:

الأرباح - الملكية - حقوق الملكية - الأرباح	حقوق الملكية - حق التحويل	الالتزام	الإطار السابق لإعداد التقارير المالية
المحتجزة (الفائدة)	حقوق الملكية - حق التحويل	٥٠.٠٠٠ وحدة عملة	الإطار السابق لإعداد التقارير المالية
(٤.٠٠٠ وحدة عملة)			المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر نهاية العام ٢٠×٢ أعلاه)
(٥.٥٣٩ وحدة عملة)	٤.٢١٢ وحدة عملة	٤٧.٣٢٧ وحدة عملة	الفرق
١.٥٣٩ وحدة عملة	٤.٢١٢ وحدة عملة	٢.٦٧٣ وحدة عملة	
	(عملة)		

إتمة للفقرة ٣٥.١٠ - يمكن للمنشأة أن تستخدم واحد أو أكثر من الإعفاءات الآتية عند إعداد بياناتها المالية التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

(ح) **ضريبة الدخل المؤجلة.** لا يتم إلزام الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة على الاعتراف، في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، بأصول الضريبة المؤجلة أو التزامات الضريبة المؤجلة التي تتعلق بالفروقات بين الأساس الضريبي والقيمة المسجلة لأي من الأصول أو الالتزامات التي سيشمل الاعتراف بأصول أو التزامات الضريبة المؤجلة الخاصة بها تكلفة أو جهدا لا داعي لهما.

ملاحظات - الضريبة المؤجلة

تعفي الفقرة ٣٥.١٠ (ح) الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة من الاعتراف بأصل أو التزام الضريبة المؤجلة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم فقط عندما سيشمل الاعتراف بأصل أو التزام الضريبة المؤجلة تكلفة أو جهدا لا داعي لهما (أي لا يكون خيارا متاحا وإنما يكون الإعفاء متاحا فقط في حال سينتج عن قياس أصل أو التزام ضريبة مؤجلة محدد تكلفة أو جهدا لا داعي لهما). وعلاوة على ذلك، لا ينطبق الإعفاء على الاعتراف بالأصل الأساسي الذي ينشئ أصل أو التزام الضريبة المؤجلة.

[تتمة للفقرة ٣٥.١٠ - يمكن للمنشأة أن تستخدم واحد أو أكثر من الإعفاءات الآتية عند إعداد بياناتها المالية التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:]
(ط) ترتيبات امتياز تقديم الخدمات. لا يتم إلزام الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة على تطبيق الفقرات ٣٤.١٢ - ٣٤.١٦ على ترتيبات امتياز تقديم الخدمات التي تم إبرامها قبل تاريخ التحول إلى هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ملاحظات - ترتيبات امتياز تقديم الخدمات

يعتبر ترتيب امتياز تقديم الخدمات ترتيباً تتعاقد بموجبه الحكومة أو أي هيئة أخرى من القطاع العام مع مشغل خاص لتطوير (أو تحسين) وصيانة أصول البنية التحتية الخاصة بالمانح مثل الطرق والجسور والأنفاق والمطارات وشبكات توزيع الطاقة والسجون والمستشفيات. تحدد الفقرات ٣٤.١٢ - ٣٤.١٦ المتطلبات اللازمة لترتيب امتياز تقديم الخدمات. وفيما يتعلق بترتيبات امتياز تقديم الخدمات التي تم إبرامها قبل تاريخ التحول، يمكن للمنشأة الاستمرار باستخدام سياستها المحاسبية التي ينص عليها إطارها السابق لإعداد التقارير المالية إلى أن ينتهي الترتيب حتى لو كان الترتيب ينتهي بعد تاريخ التحول.

[تتمة للفقرة ٣٥.١٠ - يمكن للمنشأة أن تستخدم واحد أو أكثر من الإعفاءات الآتية عند إعداد بياناتها المالية التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:]
(ي) الأنشطة الإستخراجية. يمكن للجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة والتي تستخدم محاسبة التكلفة الكلية وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المقبولة عموماً [الإطار السابق لإعداد التقارير المالية] أن تختار قياس أصول النفط والغاز (تلك المستخدمة في استكشاف وتقييم وتطوير وإنتاج النفط والغاز) في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالقيمة المحددة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة للمنشأة المقبولة عموماً [الإطار السابق لإعداد التقارير المالية]. ينبغي على المنشأة إخضاع تلك الأصول لاختبار انخفاض القيمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقاً للقسم ٢٧ "انخفاض قيمة الأصول".

ملاحظات - الأنشطة الإستخراجية

وفقا لمحاسبة التكلفة الكلية، تتم محاسبة تكاليف الاستكشاف والتطوير في مراكز تحديد التكلفة التي ترتبط عادة بمنطقة جغرافية كبيرة مثل الدولة. يشمل مركز التكلفة الكلية عادة التكاليف المرتبطة بمشاريع الاستكشاف والتطوير الناجحة وغير الناجحة. يسمح القسم ٣٥ بشكل عام للجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة والتي استخدمت سابقا أساس المحاسبة هذا بأن تقوم بقياس أصول النفط والغاز ذات الصلة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالقيمة المحددة بموجب إطار المنشأة السابق لإعداد التقارير المالية. يتعين على المنشأة التي اختارت تطبيق الإعفاء إخضاع كل من أصول الاستكشاف والتقييم والأصول في مراحل التطوير والإنتاج بتاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. يتعين الاعتراف في تاريخ التحول بأي خسائر انخفاض قيمة محددة.

وتطبق المنشأة بعد التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الفقرة ٣٤.١١ والتي تنص على أن المنشأة التي تتخبط بعمليات استكشاف^٣ أو تقييم^٤ أو استخراج^٥ الموارد المعدنية (الأنشطة الإستخراجية) أن تقوم بمحاسبة النفقات المترتبة على استملاك أو تطوير^٦ الأصول الملموسة أو غير الملموسة لاستخدامها في الأنشطة الإستخراجية بتطبيق القسم ١٧ "الممتلكات والمصانع والمعدات" والقسم ١٨ "الأصول غير الملموسة عدا عن الشهرة" على التوالي.

مثال - الإعفاء - الأنشطة الإستخراجية (الفقرة ٣٥.١٠ (ي))

مثال ٤٣ يتم عرض بيانات المالية الأولى للمنشأة التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض البيانات المالية للمنشأة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية، مما سمح للمنشأة استخدام سياسة محاسبة التكلفة الكلية لمحاسبة جميع ممتلكاته من النفط

^٣ لا يتم تعريف الاستكشاف في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. يعرف معيار المحاسبة الدولي ٦ "استكشاف وتقييم الموارد المعدنية" كمصطلح واحد. وفي الملحق (أ) من ورقة مناقشة "الأنشطة الإستخراجية" الخاصة بمجلس معيار المحاسبة الدولي، يتم وصف الاستكشاف على أنه تنقيب شامل للمنطقة الجغرافية المعنية والتي أظهرت إمكانية إنتاج معادن عالية للقيام بالمزيد من الاستكشاف. تشمل أنشطة الاستكشاف: إجراء دراسات طبوغرافية وجيولوجية وبيوكيميائية وبيوفيزيائية وتنفيذ عمليات حفر استكشافية وحفر الخنادق وأنشطة أخذ العينات.

^٤ لا يتم تعريف التقييم في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. يعرف معيار المحاسبة ٦ "استكشاف وتقييم الموارد المعدنية" كمصطلح واحد. وفي الملحق (أ) من ورقة مناقشة "الأنشطة الإستخراجية" الخاصة بمجلس معيار المحاسبة الدولي، يتم وصف التقييم على أنه نشاط يضم تحديد الجدوى الفنية والجدوى التجارية للودائع المعدنية التي تم إيجادها خلال عملية الاستكشاف.

^٥ لا يتم الاعتراف بالاستخراج في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفي الملحق (أ) من ورقة مناقشة مجلس معايير المحاسبة الدولية "الأنشطة الإستخراجية". ولكن يتم الإشارة أيضا إلى استخراج المعادن أو النفط والغاز عموما بإنتاج المعادن أو النفط والغاز. وفي الملحق (أ) من ورقة مناقشة مجلس معايير المحاسبة الدولية "الأنشطة الإستخراجية"، يتم وصف الإنتاج على أنه استخراج للموارد الطبيعية من الأرض والعمليات ذات الصلة اللازمة لجعل المورد المنتج متداول في السوق أو قابل للنقل.

^٦ يتم تعريف مصطلح التطوير في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولكن لا يتعلق ذلك التعريف بتطوير الموارد المعدنية (انظر قائمة المصطلحات). وفي الملحق (أ) من ورقة مناقشة مجلس معايير المحاسبة الدولية "الأنشطة الإستخراجية"، يتم وصف التطوير على أنه إيجاد طريقة للوصول للاحتياطي المعادن والتحضيرات الأخرى للإنتاج التجاري. وغالبا ما تستمر أنشطة التطوير خلال عملية الإنتاج.

والغاز والتي تقع في البلد (خ) في مركز تكلفة واحد. (ووفقا لسياسة محاسبة التكلفة الكلية، تتم محاسبة تكاليف الاستكشاف والتطوير المتعلقة بالامتلاكات الفردية من النفط والغاز في مراكز التكلفة التي تشكل جميع الممتلكات التي تقع ضمن منطقة جغرافية كبيرة مثل الدولة).

تختار المنشأة عند إعدادها لبياناتها المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أن تقوم بقياس أصولها من النفط والغاز في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ بالقيمة المحددة وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية (أي وفقا لمحاسبة التكلفة الكلية).

بما أن مركز التكلفة لمحاسبة أصول المنشأة من النفط والغاز بموجب محاسبة التكلفة الكلية هي وحدة محاسبة أكبر من وحدة المحاسبة التي تختارها المنشأة عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، تخصص المنشأة القيمة المسجلة الخاصة بمركز التكلفة لأصول النفط والغاز الأساسية في مركز التكلفة ذلك. تختار المنشأة تخصيص تلك القيمة لكل من الأصول التي تملكها من النفط أو الغاز على أساس الحصص أو النسب باستخدام وحدات التخزين الاحتياطي أو قيم الاحتياطي في ذلك التاريخ. تطبق المنشأة بعد ذلك القسم ٢٧ "انخفاض قيمة الأصول" لإخضاع أصول النفط والغاز الأساسية تلك لاختبار انخفاض القيمة.

وبعد بيانها الافتتاحي للمركز المالي، تقوم المنشأة بمحاسبة أصولها من النفط والغاز وفقا للفقرة ٣٤.١١.

تتمة للفقرة ٣٥.١٠ - يمكن للمنشأة أن تستخدم واحد أو أكثر من الإعفاءات الآتية عند إعداد بياناتها المالية التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: [

(ك) ترتيبات تضم عقد إيجار. يمكن أن تختار الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة أن تقوم بتحديد ما إذا كان الترتيب الموجود بتاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يحتوي على عقد إيجار (انظر الفقرة ٢٠.٣) على أساس الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ بدلا من الوقت الذي تم فيه إبرام الترتيب.

ملاحظات - الترتيبات التي تحتوي على عقد إيجار

لا تأخذ بعض الترتيبات مثل ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية معينة التي تمنح حقوق القدرات والساعات الشكل القانوني لعقد الإيجار بينما تنقل حقوق الانتفاع من الأصول مقابل دفعات. تقتضي الفقرة ٢٠.٣ محاسبة هذه الترتيبات وفقا للقسم ٢٠ "عقود الإيجار". يقوم تصنيف عقد الإيجار هذا على بنود الإيجار المبدئية والظروف القائمة عند بدء الإيجار.

تسمح الفقرة ٣٥.١٠ (ك) للجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة بأن تقوم بتحديد ما إذا كان الترتيب الموجود في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يحتوي على عقد إيجار بناء على الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التحول، عدا عن الوقت الذي يتم فيه إبرام الترتيب. ولكنها لا تعفي المنشأة من القيام بهذا القرار.

مثال - إعفاء - الترتيبات التي تحتوي على عقد إيجار (الفقرة ٣٥.١٠ (ك))

مثال ٤٤ يتم عرض البيانات المالية الأولى للمنشأة التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض البيانات المالية للمنشأة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية.

يقتضي الإطار السابق لإعداد التقارير المالية من المنشأة محاسبة ترتيبات الإيجار فقط في حال اتخذت بنود الاتفاقية شكل عقد إيجار تعاقدي بغض النظر عما إذا كان الترتيب ينقل حقوق الانتفاع من الأصول مقابل قبض دفعات.

أبرمت المنشأة في ١٢ أبريل ٢٠٠١ ترتيباً يحتوي على عقد إيجار وفقاً لما هو محدد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ولكن لم تقوم المنشأة بحاسبة الترتيب على أنه عقد إيجار بل قامت بحاسبة الدفعات على أنها مصروف وفقاً للإطار السابق لإعداد التقارير المالية.

يتعين على المنشأة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي في ١ يناير ٢٠٠٣) أن تقوم بتقييم ما إذا كانت طرفاً بأي اتفاقية تحتوي على عقد إيجار، وفقاً للفقرتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. تقوم المنشأة بذلك التقييم إما على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة عندما تم إبرام الترتيب (أي في ١٢ أبريل ٢٠٠١) أو يمكنها أن تقوم بذلك التقييم، في حال اختارت القيام بذلك، وفقاً للفقرة ٣٥.١٠ (ك) بناء على الحقائق والظروف التي كانت قائمة في تاريخ التحول (أي ١ يناير ٢٠٠٣).

مثال ٤٥ يتم عرض البيانات المالية الأولى للمنشأة التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض البيانات المالية للمنشأة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية.

أبرمت المنشأة في ١ يناير ٢٠٠٠ ترتيباً مع المورد لشراء كمية قليلة من الغاز ليتم استخدامه في عملية إنتاجها لمدة زمنية محددة (ترتيب دفع أو شراء).

كان هنالك تغيير في البنود التعاقدية للترتيب في ١ يناير ٢٠٠٢.

في تاريخ التحول للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي في ١ يناير ٢٠٠٣)، يمكن للمنشأة في حال طبقت الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ك) أن تقوم بتحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار بتطبيق المعيار الوارد في الفقرة ٢٠.٤ على أساس الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ، وفقاً لما سمح به الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ك).

وبدلاً من ذلك، في حال لم تطبق المنشأة الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ك) فإنها تطبق بالتالي ذلك المعيار بناء على الحقائق والظروف القائمة في ١ يناير ٢٠٠٠ كما وتعيد تقييم الترتيب في ١ يناير ٢٠٠٢ بسبب التغيير التعاقدية.

تتمة للفقرة ٣٥.١٠ - يمكن للمنشأة أن تستخدم واحد أو أكثر من الإعفاءات الآتية عند إعداد بياناتها المالية التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: [

(ل) التزامات الإزالة المتضمنة في تكلفة الممتلكات والمصانع والمعدات. تنص الفقرة ١٧.١٠ (ج) على أن تكلفة أي بند من الممتلكات والمصانع والمعدات تشمل التقدير الأولي لتكاليف إزالة وحذف البند واستعادة الموقع الذي توجد فيه والالتزام الذي تتكبده المنشأة عند استملاك البند أو كنتيجة لاستخدام البند خلال فترة محددة عدا عن إنتاج المخزون خلال تلك الفترة. يمكن أن تختار الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة قياس هذا العنصر من تكلفة بند من الممتلكات والمصانع والمعدات في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بدلاً من التاريخ الذي نشأ به الالتزام بشكل أولي.

ملاحظات - إزالة الالتزامات المتضمنة في تكلفة الممتلكات والمصانع والمعدات.

سيطلب التطبيق الرجعي للفقرة ١٧.١٠ (ج) في تاريخ التحول إلى هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من المنشأة إنشاء سجل تاريخي لجميع التغييرات على الالتزامات التي تمت في الماضي. كما سيتطلب أيضا تعديل التكلفة الأولية المسجلة للممتلكات والمصانع والمعدات عند الاستهلاك وفيما يتعلق بالاستهلاك الذي تم فرضه في السنوات السابقة. ولن يكون هذا قابل للتطبيق في العديد من الحالات. تسمح الفقرة ٣٥.١٠ (ل) بإعفاء المنشأة من هذه المتطلبات للتغييرات في هذه الالتزامات التي حدثت قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. في حال طبقت الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة هذا الاستثناء، يتعين بالتالي عليها:

- قياس الالتزام في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفقا للقسم ٢١.
- تقدير القيمة التي تم ضمها بتكلفة الأصل ذي العلاقة عندما تم إنشاء الالتزام للمرة الأولى من خلال خصم الالتزام لذلك التاريخ باستخدام تقدير معدل (معدلات) الخصم التاريخي المعدل وفق المخاطر الذي سيتم تطبيقه على ذلك الالتزام خلال فترة التدخل.
- حساب الاستهلاك المتراكم لتلك القيمة، في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بناء على سياسة الاستهلاك والعمر الإنتاجي المقدر وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تاريخ التحول.

مثال - الإعفاء - إلغاء الالتزامات المتضمنة في تكلفة الممتلكات والمصانع والمعدات (الفقرة ٣٥.١٠ (ل))

مثال ٤٦ يتم عرض البيانات المالية الأولى للمنشأة التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لا تشمل تلك البيانات المالية سوى سنة واحدة من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض البيانات المالية للمنشأة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية. منع الإطار السابق لإعداد التقارير المالية المنشأة من الاعتراف بإلغاء الالتزام الذي نشأ في ١ يناير ٢٠٠١ بسبب بناء مصنع المنشأة. وتبعاً لذلك لم يتم شمل تقدير تكلفة تلبية ذلك الالتزام تكلفة بند الممتلكات والمصانع والمعدات ذي الصلة أو لم يتم الاعتراف به على أنه التزام. تم تسجيل المصنع بقيمة تبلغ ٢٠٠٠٠ وحدة عملة.

سيتم قياس الالتزام في ١ يناير ٢٠٠٣، وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، بقيمة قدرها ١.٢١٠ وحدة عملة. افترض أن سعر الخصم المعدل للمخاطر الذي يعتبر مناسباً للالتزام ١٠% سنويا بين ١ يناير ٢٠٠١ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢.

تستهلك المنشأة مصنعها على أساس القسط الثابت في حساب الاستهلاك خلال العمر الإنتاجي المقدر من ٢٠ عاما والتي لا يبقى لها قيمة بعده وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية. كما ويعتبر هذا أيضا استهلاك مناسب وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتبعاً لذلك كان في ١ يناير ٢٠٠٣ العمر الإنتاجي المتبقي ١٨ عاما.

يتعين على المنشأة وفقا للفقرة ١٧.١٠ (ج) أن تشمل في القياس الأولي لممتلكاتها ومصانعها ومعدات الالتزام الحالي بإزالة مصنعها.

في حال اختارت المنشأة تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ل)، ستقوم بالتالي ب:

- قياس الالتزام بإزالة المصنع والذي نشأ من بنائها لمصنعها بقيمة تبلغ ١.٢١٠ وحدة عملة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣.

• خصم الالتزام بسنتين لتقدير القيمة التي تم شملها في تكلفة الأصل ذي العلاقة عندما تم إنشاء الالتزام للمرة الأولى. يكون تقدير القيمة التي سيتم إضافتها للمصنع في ١ يناير ٢٠×١ ما قيمته ١.٠٠٠ وحدة عملة (أي ١.٢١٠ وحدة عملة/١.١)). وتبعاً لذلك سيكون الاستهلاك المتراكم الإضافي على المصنع ١٠٠ وحدة عملة (أي ١.٠٠٠ وحدة عملة × ٢٠/٢ سنة) في ١ يناير ٢٠×٣.

• في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ينبغي قياس المصنع بقيمة تبلغ ١٨.٩٠٠ وحدة عملة (أي ٢١.٠٠٠ وحدة عملة كتكلفة للمصنع مطروحا منها سنتين × ١.٠٥٠ كاستهلاك سنوي).

ملاحظة: في حال لم تختار المنشأة تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ل)، فسنتقيس بالتالي الالتزام، في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠×٣، وفقاً للقسم ٢١ في ١ يناير ٢٠×١ باستخدام المعلومات المتاحة في ذلك التاريخ. وبما ينسجم مع مبادئ المحاسبة المتعلقة بالتغيرات في التقديرات المحاسبية، ستؤثر التغيرات في إزالة الالتزام بين ١ يناير ٢٠×١ و٣١ ديسمبر ٢٠×٢ على قيمة إزالة الالتزام وتكلفة المصنع والاستهلاك بشكل مستقبلي من تاريخ التغير في التقدير المحاسبي، وذلك عندما لا يتم تطبيق الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (ط).

٣٥.١١ في حال كان من غير الممكن للمنشأة إعادة كتابة البيان الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول لوحد أو أكثر من التعديلات المطلوبة بموجب الفقرة ٣٥.٧، ينبغي على المنشأة تطبيق الفقرات ٣٥.٧ - ٣٥.١٠ لهذه التعديلات في الفترة السابقة التي يكون من الممكن فيها القيام بذلك، كما وينبغي عليها تحديد المعلومات المعروضة عن الفترات السابقة والتي لا تكون قابلة للمقارنة مع معلومات الفترة التي تعد المنشأة فيها بياناتها المالية الأولى التي تمثل لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وفي حال لم يكن من الممكن للمنشأة تقديم أي من الإفصاحات المطلوبة بموجب هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأي فترة قبل الفترة التي تعد المنشأة فيها بياناتها المالية الأولى التي تمثل لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ينبغي الإفصاح عن الحذف.

ملاحظة

تشكل عبارة "غير قابل للتطبيق/غير ممكن" عقبة كبيرة - يكون تطبيق المتطلب غير ممكن فقط عندما لا تستطيع المنشأة تطبيقه بعد أن تبذل أقصى ما في وسعها للقيام بذلك. ويعتبر هذا اختصاراً أصعب من "التكلفة والجهد الذي لا داعي لهما". على سبيل المثال، لا يكن تطبيق المتطلب غير ممكن بكل بساطة لأنه سيكون مكلفاً (على سبيل المثال ستكبد المنشأة تكلفة رسوم المثمن).

وسيكون من غير الممكن لفترة سابقة محددة القيام بإعادة كتابة البيان الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول لوحد أو أكثر من التعديلات المطلوبة بموجب الفقرة ٣٥.٧، في حال كانت التأثيرات، على سبيل المثال، غير قابلة للتحديد.

أمثلة - من غير الممكن إعادة كتابة البيان الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول

مثال ٤٧ يتم عرض البيانات المالية الأولى للمنشأة التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤. تشمل تلك البيانات المالية سنتين من المعلومات المقارنة (أي ٢٠×٣ و ٢٠×٢).

تم عرض البيانات المالية للمنشأة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣ و ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية. يتطلب الإطار السابق لإعداد التقارير المالية استخدام معادلة الوارد أخيراً صادر أولاً لتكلفة المخزون.

تستخدم المنشأة وفقا للفقرة ١٣.١٨ معادلة الوارد أولا صادر أولا لتكلفة المخزون. ولكن بما أنه قد دمر حريق ما سجلات مخزون المنشأة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١، لا يمكنها بالتالي إعادة بيان المخزون (أي أنه من غير الممكن القيام بذلك) في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٢ (تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم).

تم بيع كامل المخزون الذي امتلكته المنشأة في ١ يناير ٢٠٠٢ قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢.

بما أنه من غير الممكن إعادة كتابة بيان المنشأة الافتتاحي للمركز المالي لاستخدام معادلة الوارد أولا صادر أولا لتكلفة المخزون، تقيس المنشأة وفقا للفقرة ٣٥.١١ المخزون باستخدام معادلة الوارد أخيرا صادر أولا لتكلفة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي (أي في ١ يناير ٢٠٠٢).

سيتم قياس مخزون المنشأة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ باستخدام معادلة الوارد أولا صادر أولا لتكلفة. وتبعاً لذلك ستفصح المنشأة في بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ (البيانات المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) عن الحقيقة التي تنص على أن تكلفة بنود مصروف المبيعات وربح أو خسارة السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ لا تكون قابلة للمقارنة مع البنود نفسها المعروضة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤. سيوضح الإفصاح أن عدم قابلية المقارنة يرجع لقياس المخزون في ١ يناير ٢٠٠٢ باستخدام معادلة الوارد أخيرا صادر أولا لتكلفة وذلك بسبب اندلاع الحريق الذي دمر السجلات اللازمة للمنشأة لتقوم بقياس المخزون باستخدام معادلة الوارد أولا صادر أولا لتكلفة.

مثال ٤٨ الحقائق هي نفسها في المثال ٤٧. ولكن تم بيع كامل المخزون الذي امتلكته المنشأة في ١ يناير ٢٠٠٢ قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣.

بما أنه من غير الممكن إعادة كتابة بيان المنشأة الافتتاحي للمركز المالي لاستخدام معادلة الوارد أولا صادر أولا لتكلفة المخزون، تقيس المنشأة وفقا للفقرة ٣٥.١١ المخزون باستخدام معادلة الوارد أخيرا صادر أولا لتكلفة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي (أي في ١ يناير ٢٠٠٢).

سيتم قياس بعض مخزون المنشأة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ باستخدام معادلة الوارد أولا صادر أولا لتكلفة (أي المخزون المشتري في ١ يناير ٢٠٠٢ أو ما بعد ذلك). كما سيتم قياس البعض باستخدام معادلة الوارد أخيرا صادر أولا لتكلفة (أي المخزون المشتري قبل ١ يناير ٢٠٠٢). وسيتم قياس مخزون المنشأة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ باستخدام معادلة الوارد أولا صادر أولا لتكلفة.

وتبعاً لذلك ستقوم المنشأة في بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ (البيانات المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) بالإفصاح عن الآتي:

- الحقيقة التي تنص على أن مخزون بند السطر في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وذلك في بيانها للمركز المالي.
- الحقيقة التي تنص على أن تكلفة بنود مصروف المبيعات وربح أو خسارة السنوات المنتهية في ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ لا تكن قابلة للمقارنة، وذلك في بيانها للدخل الشامل.
- توضيح لعدم قابلية المقارنة - على سبيل المثال عدم قابلية المقارنة كنتيجة لقياس المخزون في ١ يناير ٢٠٠٢ (تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) باستخدام معادلة الوارد أخيرا صادر أولا لتكلفة وذلك لأن اندلاع الحريق دمر السجلات اللازمة للمنشأة للقيام بالتعديل اللازم لقياس المخزون باستخدام معادلة الوارد أولا صادر أولا لتكلفة. سيضمن الإفصاح على جزء من المخزون محتفظ به في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وتم قياسه باستخدام معادلة الوارد أخيرا صادر أولا لتكلفة في ١ يناير ٢٠٠٢.

الإفصاحات

توضيح للتحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

٣٥.١٢ ينبغي على المنشأة أن توضح أثر التحول من إطارها السابق لإعداد التقارير المالية إلى هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على كل من مركزها المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية المعدة تقاريرها.

المطابقات

٣٥.١٣ لتلبية ما ورد في الفقرة ٣٥.١٢ ينبغي أن تشمل بيانات المنشأة المالية الأولى المعدة باستخدام هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ما يلي:

(أ) وصفا لطبيعة كل تغيير في السياسة المحاسبية.

(ب) مطابقات حقوق ملكيتها المحددة وفقا لإطارها السابق إعداد التقارير المالية بحقوق ملكيتها المحددة وفقا لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لكل من التواريخ الآتية:

(١) تاريخ التحول إلى هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و

(٢) نهاية الفترة الأخيرة المعروضة في أحدث البيانات المالية السنوية للمنشأة والمحددة وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية.

ج. مطابقة للربح أو الخسارة المحددة وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية للفترة الأخيرة المعروضة في أحدث البيانات المالية السنوية للمنشأة بربحها أو خسارتها المحددة وفقا لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للفترة نفسها.

ملاحظات

يتعين على المنشأة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الالتزام بجميع متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. لا يقدم القسم ٣٥ أي إعفاءات اختيارية من متطلبات الإفصاح. رغم أن الفقرة ٣٥.١١ تقدم إعفاء عام غير قابل للتطبيق من الإفصاحات، إلا أنه من الصعب تطبيق ذلك (كما هو مذكور أعلاه).

يكون توضيح المنشأة لتأثير التحول من إطارها السابق لإعداد التقارير المالية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية المعدة تقاريرها هو الأكثر ملاءمة للمساهمين الخارجيين لمساعدتهم على فهم معلومات المنشأة المالية. يساعد الوصف المفصل لكل تغيير في السياسة المحاسبية (انظر الفقرة ٣٥.١٣ (أ) والتأثيرات الكمية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (انظر الفقرة ٣٥.١٣ (ب) و(ج) على حقوق الملكية (التي تشمل تأثيرات جميع التغيرات في قياس الأصول والالتزامات المعترف بها) والربح أو الخسارة المستخدمين، على سبيل المثال الموردين المحتملين والبنوك المقرضة، على تقييم ما إذا كان ينبغي تقديم قرض أو أي شكل آخر من الائتمان للمنشأة.

مثال - توضيح آثار تبني هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

مثال ٤٩ يتم تبين أحد الطرق التي يمكن فيها للمنشأة الإفصاح عن تأثير التحول من إطارها السابق لإعداد التقارير المالية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية المعدة تقاريرها أدناه.

مقتطف من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤.

الملاحظة ٢ أساس السياسات المحاسبية والإعدادية

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم التي أصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية. ويتم عرضهم في وحدات العملة الخاصة بالدولة (أ). وقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة قبل عام ٢٠٠٤ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية من مجلس المعايير المحاسبية الدولية (أ). يتم تبين التأثيرات المالية للتحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الملاحظة ٣ أدناه.

...

الملاحظة ٣ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تكون هذه البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ هي البيانات المالية الموحدة الأولى للمجموعة والتي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ١ يناير ٢٠٠٣ هو تاريخ تحول المجموعة إلى مبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية. كانت التقارير المالية الأخيرة المعدة وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية هي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣. أدى التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى عدد من التغييرات في سياسات المنشأة المحاسبية مقارنة مع تلك المستخدمة عند تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية.

تبين الملاحظات التوضيحية التالية الملحق بالبيانات المالية الموحدة الفروق بين حقوق الملكية والربح أو الخسارة المعروضين وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية والمبالغ المعروضة مؤخرًا وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لفترة إعداد التقارير المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ (أي معلومات مقارنة)، إضافة إلى حقوق الملكية المعروضة في البيان الافتتاحي للمركز المالي (أي في ١ يناير ٢٠٠٣). كما أنها تبين جميع التغييرات المطلوبة في السياسات المحاسبية التي تم القيام بها في تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة.

وفي الجدول أدناه تتم مطابقة حقوق الملكية المحددة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مع حقوق الملكية المحددة وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية في ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ (نهاية الفترة الأخيرة المعروضة في آخر بيانات مالية موحدة معدة وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية).

مطابقة حقوق الملكية

الملاحظة	في ١ يناير ٢٠٠٣		في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣		الدولية المعايير	الدولية المعايير
	مبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية	تأثير التحول	مبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية	تأثير التحول		
٣.١	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة
٣.١	الأصول الملموسة	غير	٤٤٦	(١٩٦)	٢٥٠	
٣.٢	الممتلكات والمصانع والمعدات	١.٢٨٨	١.٢٠٢	٤٤	١.٢٤٦	
٣.٣	الأصول المالية	٣٣٣	٦٥٨	(٢٠)	٦٣٨	
٣.٤	المخزون	٤٧٠	٢٣٠	١١٥	٣٤٥	
	إجمالي الأصول	٢.٦٢١	٢.٥٣٦	(٥٧)	٢.٤٧٩	

الوحدة ٣٥ - التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

٥٨	٥٨	-	٧٢	٧٢	-	٣.٢	الذمم الدائنة لعقد الإيجار
١٧٦	٥٠	١٢٦	٣٧٠	٥٠	٣٢٠	٣.٣	الالتزامات المالية
١٤٨	١٤٨	-	١٣٢	١٣٢	-	٣.٥	منافع الموظفين
٣٨٢	٢٥٦	١٢٦	٥٧٤	٢٥٤	٣٢٠		إجمالي الالتزامات
١.٩٢٥	(٥٠)	١.٩٧٥	١.٩٢٥	(٥٠)	١.٩٧٥	٣.٣	رأس المال الصادر
١٧٢	(٢٦٢)	٤٣٤	٥٦	(٢٧٠)	٣٢٦		الأرباح المحتجزة
٢.٠٩٧	(٣١٢)	٢.٤٠٩	١.٩٨١	٣٢٠٩	٢.٣٠١		إجمالي حقوق الملكية

مطابقة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣

المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	المعايير لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	تأثير التحول	المحاسبة عموماً	مبادئ المقبولة الأسترالية	الملاحظات	
وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة		
١.٠٠٠	(٥٨)		١.٠٥٨	١.٠٥٨	٣.٦	المبيعات الصافية
(٦٠٩)	٢١		(٦٣٠)	(٦٣٠)	٣.٥ و ٣.٤	تكلفة البضائع المباعة
٣٩١	(٣٧)		٤٢٨	٤٢٨		إجمالي الربح
(٢٢٥)	٣٨		(٢٦٣)	(٢٦٣)	٣.٥ و ٣.٢ و ٣.١	مصاريف التشغيل
١٦٦	١		١٦٥	١٦٥		الربح التشغيلي
١٠	١٠		-	-		القيمة العادلة للأصول المالية
(١٠)	(٣)		(٧)	(٧)	٣.٥ و ٣.٣ و ٣.٢	المصاريف المالية
١٦٦	٨		١٥٨	١٥٨		الربح (أو الخسارة) للفترة

ترد أدناه الملاحظات الملحقة بمطابقة حقوق الملكية المذكورة أعلاه. وبندي المعلومات الإضافيين هما:

- أعلنت المنشأة ودفعت أرباح أسهم بقيمة ٥٠ وحدة عملة في عام ٢٠٠٣.
- في هذا المثال، للتبسيط، تم تجاهل إلغاء الخصم لعنصر الالتزام للدين القابل للنقل (الأداة المالية المركبة).

الملاحظات المتعلقة بمطابقة حقوق الملكية

٣.١ الأصول غير الملموسة

يتم الاعتراف بتكاليف البحث والتطوير المعترف بها على أنها أصل وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الأسترالية على أنها مصروف وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وفي ١ يناير ٢٠٠٣، خفض تعديل التحول التراكمي القيمة المسجلة للأصول غير الملموسة بقيمة تبلغ ٢٤٥ وحدة عملة. وتبعاً لذلك، كان مصروف الإطفاء في عام ٢٠٠٣ للأصول غير الملموسة أقل بما قيمته ٤٩ وحدة عملة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مقارنة مع ما كانت عليه وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الأسترالية. ولم تتكبد المنشأة خلال عام ٢٠٠٣ أي نفقات على البحث والتطوير.

٣.٢ الممتلكات والمصانع والمعدات

الأصول المستأجرة

يتم تصنيف بعض عقود الإيجار التي تمت محاسبتها وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية من خلال الاعتراف بدفعات الإيجار على أنها مصروف بناء على طريقة القسط الثابت في حساب الاستهلاك على أنها عقود إيجار تمويلية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. اعترفت المنشأة في ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول) لأول مرة بأصول بقيمة ٨٧ وحدة عملة (عن حقوقها التعاقدية في الانتفاع من الأصول المستأجرة) والتزام بقيمة ٧٢ وحدة عملة (عن التزامها التعاقدية للقيام بدفعات إيجار مستقبلية).

وتبعاً لذلك تكون قيمة ربح السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أكبر بما قدره ٣ وحدات عملة مقارنة مع القيمة التي كان ليتم تحقيقها وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية وذلك بسبب التأثير الصافي لما يلي:

- تكون قيمة مصروف الاستهلاك للأصول المستأجرة أكبر بما قدره ١٠ وحدات عملة.
- تكون تكاليف التمويل لالتزام الإيجار المعترف به أكبر بما قدره ٤ وحدات عملة.
- تكون مصاريف الإيجار التشغيلي أقل بما قيمته ١٨ وحدة عملة.

انخفاض القيمة

تختلف اختبارات انخفاض القيمة التي يخضع لها كل من الممتلكات والمصانع والمعدات التي تتطلبها مبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية في جانب واحد عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (التي تتطلب خصم التدفقات النقدية عند حساب قيمة البند المستخدم)، بينما تستخدم مبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية تدفقات نقدية غير مخصومة عند حساب قيمة البند المستخدم. وتبعاً لذلك، تخفض المنشأة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول) القيمة المسجلة لمصنعها بما قدره ٣٠ وحدة عملة.

بما أن قيمة المصنع القابلة للاستهلاك أقل، تكون قيمة الاستهلاك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ أقل بما قيمته ٢ وحدة عملة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عما هي عليه وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية.

٣.٣ الأدوات المالية

الأصول المالية

يتم قياس الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل المتداولة عموما وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية بالتكلفة التاريخية. ويتم قياس تلك الاستثمارات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالقيمة العادلة مع الأخذ بالاعتبار التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة. وتبعاً لذلك، تزيد المنشأة القيمة المسجلة لاستثماراتها بقيمة تبلغ ٢٨ وحدة عملة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول).

يتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة للاستثمارات والتي قدرها ١٠ وحدات عملة في عام ٢٠٠٣ في الربح أو الخسارة المحددة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

الالتزامات المالية

يتم تصنيف كامل الدين القابل للنقل وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما على أنه حقوق ملكية. كما وتخصص المنشأة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عند إصدار دين قابل للتحويل (أداة مالية مركبة) العائدات بين عنصر الالتزام وعنصر حقوق الملكية.

وتبعاً لذلك، وفي البيان الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول)، تم إعادة تصنيف ما قيمته ٥٠ وحدة عملة من حقوق الملكية إلى الالتزام لعنصر الالتزام للدين القابل للتحويل الذي أصدرته المنشأة والذي كان مستحقاً في ١ يناير ٢٠٠٣.

٣.٤ المخزون

وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية، يتم قياس المخزون باستخدام معادلة الوارد أخيرا صادر أولا للتكلفة. ووفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، تقيس المنشأة المخزون باستخدام معادلة المتوسط المرجح للتكلفة. وتبعا لذلك، تزيد المنشأة القيمة المسجلة للمخزون بما قدره ٩٤ وحدة عملة في بياناتها المالية للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول). ونظرا للتغير في معادلة التكلفة، تكون تكلفة المنشأة للبضائع المباعة أقل بما قيمته ٢١ وحدة عملة في عام ٢٠٠٣ باستخدام معادلة المتوسط المرجح للتكلفة (وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) عما ما كانت لتكون عليه باستخدام معادلة الوارد أخيرا صادر أولا (وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية).

٣.٥ منافع الموظفين

تقدم المنشأة لموظفيها خطة تقاعد براتب نهائي. تكون الخطة غير مموله. لا تعترف المنشأة وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية بالتزامها بدفع المعاشات التقاعدية لموظفيها الحاليين والسابقين (أي يتم الاعتراف بمنافع ما بعد التوظيف على أنها مصروف عن دفعها فقط). وتعترف المنشأة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالتزامها بتنفيذ التزامات المنشأة وفق خطة المنافع المحددة باستخدام طريقة ائتمان الوحدة المقدرة كم ويتم الاعتراف بالتغير الصافي في الالتزام الفترة على أنه مصروف.

وتبعا لذلك، زادت المنشأة التزامها بما قدره ١٣٢ وحدة عملة في بيانها الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٣ (تاريخ التحول)، كما وتكون قيمة المصاريف في ٢٠٠٣ أكبر بما قدره ١٦ وحدة عملة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

٣.٦ الإيراد

المبيعات برسم البيع

اعتادت المنشأة بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية أن تعترف بالإيراد ذي الصلة بالبند الخاضعة لاتفاقيات المبيعات برسم البيع عند تسليم البند إلى المستلم (المشتري) بغض النظر عما إذا كان المستلم قد باع البند إلى طرف ثالث (العميل الأخير) نيابة عن المنشأة (البائع). تقتضي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من المنشأة الاعتراف بإيرادات المبيعات ذات العلاقة بهذه المعاملة فقط عندما يبيع المستلم البضائع إلى طرف ثالث (كما هو مبين في الفقرة ٦.١٢٣). وتبعا لذلك، يكون الإيراد في بياناتها للأداء المالي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ أقل بما قيمته ٢٠ وحدة عملة باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

المبيعات التي يتم بيعها مقابل التسديد نقدا

تمثل المبيعات التي يتم بيعها عن طريق الإنترنت حوالي ٢٨% من مبيعات المنشأة. لا تقبل المنشأة بطاقات الائتمان على مبيعات الإنترنت؛ تخضع مبيعات الإنترنت جميعها إلى شرط الدفع (الدفع عند الاستلام). يتم تسليم البند المباعة عن طريق الإنترنت إلى العملاء خلال مدة من ٥ أيام إلى ٤٠ يوما، بناء على المسافة والشروط اللوجستية.

اعتادت المنشأة وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأسترالية أن تعترف بالإيراد ذي الصلة بهذه المبيعات عند استلام الطلبات من خلال الإنترنت. تقتضي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من البائع أو وكيله الاعتراف بإيرادات المبيعات ذات العلاقة بهذه المعاملات عند الاستلام وعند قبض النقد (وفقا للفقرة ٧.١٢٣). وتبعا لذلك، يكون الربح في بيانات المنشأة للأداء المالي في ٣١

ديسمبر ٢٠٠٣ أقل بما قيمته ٣٨ وحدة عملة باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

٣٥.١٤ في حال أدركت المنشأة الأخطاء التي ارتكبتها وفقا لإطارها السابق إعداد التقارير المالية، ينبغي أن تفرق المطابقات المطلوبة بموجب الفقرة ٣٥.١٣ (ب) و(ج)، إلى الحد الذي تكن فيه قابلة للتطبيق، بين تصحيحات هذه الأخطاء والتغيرات في السياسات المحاسبية.

ملاحظات

تعتبر السياسات المحاسبية المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات المحددة التي تطبقها المنشأة عند إعداد البيانات المالية وعرضها (انظر قائمة المصطلحات).

الأخطاء هي حذفات، وبيانات خاطئة، من بيانات المنشأة المالية لفترة أو عدة فترات سابقة وهي التي تنشأ عن فشل في استخدام، أو إساءة استخدام، المعلومات الموثوقة التي:

- أ. كانت متاحة عندما تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية لهذه الفترات؛ و
- ب. يمكن وبشكل منطقي توقع الحصول عليها وأخذها بالاعتبار عند إعداد وعرض تلك البيانات المالية (انظر قائمة المصطلحات).

تتم محاسبة تصحيح أخطاء الفترة السابقة والتغيرات في السياسة المحاسبية (ما لم يسمح المعيار بشكل خاص أو يتطلب معالجة أخرى) بأثر رجعي (أي يتم عرض المعلومات المقارنة كما لو لم يحدث أي خطأ أو كما لو تم تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على الدوام - انظر الفقرة ١٠.٢١ و ١٠.٢٢ و ١٠.١٠٠ (ج) و ١٠.١٢).

تطبق المنشأة وفقا للفقرة ٣٥.٧ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عند الاعتراف بالأصول والالتزامات في بيانها الافتتاحي للمركز المالي. وبما أن السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مختلفة عن تلك التي استخدمتها وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية (وإلى الحد الذي تختار فيه المنشأة تطبيق إعفاءات معينة)، يتم القيام بتعديلات على الأرباح المحتجزة في بيان المنشأة الافتتاحي للمركز المالي. وبما أنه ينبغي القيام بعرض منفصل لتصحيح أخطاء الفترة السابقة (وفقا للفقرة ٣٥.١٤)، يمكن لمستخدمي بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أن تقوم بتقييم تأثيرات التغير في السياسات المحاسبية (وغيرها من تأثيرات التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) بشكل منفصل عن تأثيرات أخطاء الفترة السابقة.

يمكن للمنشأة عند الإعداد للتحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أن تكتشف أنها ارتكبت أخطاء بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموما السابقة. في حال تم ارتكاب الخطأ قبل تاريخ التحول، ينبغي تصحيح الخطأ من خلال تعديل الأرباح المحتجزة في البيان الافتتاحي للمركز المالي بنفس طريقة التعديلات الناتجة عن التغيرات في السياسات المحاسبية من مبادئ المحاسبة المقبولة عموما السابقة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفقا لما تتطلبه الفقرة ٣٥.٧. ولكن تقتضي مطابقات حقوق الملكية والربح أو الخسارة التي تقتضيها الفقرة ٣٥.١٣ تمييز تصحيح خطأ الفترة السابقة عن التعديلات الناتجة عن تغييرات السياسات المحاسبية عند التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

مثال - تمييز تصحيح تلك الأخطاء عن التغيرات في السياسات المحاسبية

مثال ٥٠ الحقائق هي نفسها في المثال ٤٩. ولكن اكتشفت المنشأة في هذا المثال، في عام ٢٠٠٤، خطأ منهجيا في عملية حساب مصروف الإطفاء للأصول غير الملموسة عدا عن البحث والتطوير للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣. ويتمثل التأثير التراكمي للخطأ في الأرباح المحتجزة للمنشأة في ١ يناير ٢٠٠٣ في المبالغة في

الأرباح بقيمة تبلغ ٨٠.٠٠٠ وحدة عملة. أدى الخطأ إلى المبالغة في ربح السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ بقيمة تبلغ ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة.

مقتطف من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤

...

الملاحظة ١٢ تصحيح خطأ الفترة السابقة

وفي ٢٠٠٤، صححت المنشأة الأخطاء الحسابية التي أدت إلى بخس مصروف الإطفاء ذي العلاقة بالأصول غير الملموسة عدا عن البحث والتطوير خلال الأربع أعوام الماضية. تتم محاسبة تصحيح الخطأ بأثر رجعي كما وتم إعادة بيان المعلومات المقارنة لعام ٢٠٠٣. وتمثل تأثير التغيير بتخفيض الربح بقيمة ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣. علاوة على ذلك، تم تخفيض الأرباح الافتتاحية المحتجزة لعام ٢٠٠٣ بقيمة ٨٠.٠٠٠ وحدة عملة والتي تمثل قيمة الخطأ المتعلق بالفترة التي تسبق ٢٠٠٣.

مطابقة حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٣

١ يناير ٢٠٠٣

الملاحظة	مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الأصلية الأسترالية	مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الأصلية الأسترالية	تصحيح أخطاء الفترات السابقة	مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الأصلية الأسترالية	تأثير التحول	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	تأثير التحول	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
٣.١	٥٣٠	٥٣٠	(٨٠)	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	(٨٠)	١٥٠
٣.٢	١.٢٨٨	١.٢٨٨	-	١.٢٨٨	٥٧	١.٣٤٥	١.٢٠٢	١.٢٤٦
٣.٣	٣٣٣	٣٣٣	-	٣٣٣	٢٨	٣٦١	٦٥٨	٦٣٨
٣.٤	٤٧٠	٤٧٠	-	٤٧٠	٩٤	٥٦٤	٢٣٠	٣٤٥
	٢.٦٢١	٢.٦٢١	(٨٠)	٢.٥٤١	(٦٦)	٢.٤٧٥	٢.٤٣٦	٢.٣٧٩
٣.٢	-	-	-	-	٧٢	٧٢	-	٥٨
٣.٣	٣٢٠	٣٢٠	-	٣٢٠	٥٠	٣٧٠	١٢٦	١٧٦
٣.٥	-	-	-	-	١٣٢	١٣٢	-	١٤٨
	٣٢٠	٣٢٠	-	٣٢٠	٢٥٤	٥٧٤	١٢٦	٣٨٢
٣.٣	١.٩٧٥	١.٩٧٥	-	١.٩٧٥	(٥٠)	١.٩٢٥	١.٩٧٥	١.٩٢٥

الوحدة ٣٥ - التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

٧٢	(٢٦٢)	٣٣٤	(٢٤)	(٢٧٠)	٢٤٦	(٨٠)	٣٢٦	الأرباح المحتجزة
١.٩٩٧	(٣١٢)	٢.٣٠٩	١.٩٠١	(٣٢٠)	٢.٢٢١	(٨٠)	٢.٣٠١	إجمالي حقوق الملكية

مطابقة الربح أو الخسارة للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	تأثير التحول	مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الأسترالية المعاد صياغتها	مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الأسترالية المعاد صياغتها	تصحيح أخطاء الفترات السابقة	مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الأسترالية المعاد صياغتها	الملاحظة
وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	
١.٠٠٠	(٥٨)	١.٠٥٨	-	١.٠٥٨	١.٠٥٨	٣.٦ المبيعات الصافية
(٦٠٩)	٢١	(١٦٣)	-	(٦٣٠)	(٦٣٠)	٣.٤ و ٣.٢ تكلفة البضائع المباعة
٣٩١	(٣٧)	٤٢٨	-	٤٢٨	٤٢٨	إجمالي الربح
(٢٤٥)	٣٨	(٢٨٣)	(٢٠)	(٢٦٣)	(٢٦٣)	٣.٢ و ٣.١ مصاريف التشغيل
١٤٦	١	١٤٥	-	١٦٥	١٦٥	الربح التشغيلي
١٠	١٠	٠	-	٠	٠	القيمة العادلة للأصول المالية
(١٠)	(٣)	(٧)	-	(٧)	(٧)	٣.٣ و ٣.٢ المصاريف المالية
١٤٦	٨	١٣٨	(٢٠)	١٥٨	١٥٨	الربح (أو الخسارة) للفترة
(٢٤)	(٢٧٠)	٢٤٦				الأرباح المحتجزة في بداية العام
(٢٤)	(٣٥٠)	٣٢٦				- كما تم ذكره سابقاً
-	٨٠	(٨٠)				- أثر تصحيح أخطاء الفترات السابقة
(٥٠)	-	(٥٠)				- أرباح الأسهم النقدية
٧٢	(٢٦٢)	٣٣٤				الأرباح المحتجزة في نهاية العام

٣٥.١٥ ينبغي على المنشأة في حال لم تعرض بيانات مالية للفترة السابقة أن تقوم بالإفصاح عن تلك الحقيقة في بياناتها المالية الأولى التي تراعي فيها هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

مثال - الإفصاح عن حقيقة عدم عرض المنشأة للبيانات المالية الحالية للفترة السابقة

مثال ٥١ أعدت المنشأة بيانات مالية للأغراض العامة لأول مرة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. تراعي تلك البيانات المالية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. يمكن للمنشأة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه الحقيقة كالاتي:

مقتطف من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤

الملاحظة ٢ أساس السياسات المحاسبية والإعدادية

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية في يوليو ٢٠٠٩. كما ويتم عرضهم في وحدات العملة للدولة (أ).

...

الملاحظة ٣ تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تعتبر هذه البيانات المالية الأولى للمنشأة. كما ويتم إعدادها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. تشمل البيانات المالية معلومات مقارنة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣.

اختارت المنشأة وفقا للقسم ٣٥ "التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أن تقوم باستخدام الإعفاءات الآتية من تطبيق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بأثر رجعي:

١. تقيس المنشأة في ١ يناير ٢٠٠٣ كل بند من الممتلكات والمصانع والمعدات بقيمهم العادلة كما تستخدم تلك القيم العادلة على أنها تكلفتها المفترضة في ذلك التاريخ؛

٢. تحدد المنشأة في ١ يناير ٢٠٠٣ ما إذا كان الترتيب الموجود في ذلك التاريخ يحتوي على عقد إيجار على أساس الحقائق والظروف التي كانت قائمة في تاريخ التحول، بدلا من التاريخ الذي تم فيه إبرام الترتيب؛

٣. الخ.

التقديرات الهامة والأحكام الأخرى

يقتضي تطبيق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على المعاملات والأحداث غالباً إصدار الأحكام. وتعتبر المعلومات حول الأحكام الهامة والمصادر الرئيسية لشكوك التقديرات مفيدة في تقييم مركز المنشأة المالية وأدائها وتدفقاتها النقدية.

ونتيجة لذلك، ووفقاً للفقرة ٨.٦، يتعين على المنشأة أن تفصح عن الأحكام التي قامت بها الإدارة خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة والتي لها أعظم الأثر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية. علاوة على ذلك، ووفقاً للفقرة ٨.٧، يتعين على المنشأة أن تفصح عن المعلومات حول الافتراضات المهمة المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى لشكوك التقديرات في تاريخ إعداد التقارير، والتي لها مخاطر هامة لأنها يمكن أن تتسبب بإصدار حكم هام على القيم المسجلة للأصول والالتزامات خلال السنة المالية القادمة.

وتقتضي الأقسام الأخرى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الإفصاح عن معلومات حول أحكام وشكوك تقديرات معينة.

وفيما يلي أمثلة على التقديرات الهامة والأحكام الأخرى اللازمة عند تطبيق القسم ٣٥.

تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

حالما تطبق المنشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمرة الأولى، لا يتوجب عليها فقط أن تقوم بالتقديرات والأحكام الهامة التي تتعلق بالمتطلبات المعروضة في القيم ٣٥ "التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم" بل وتصبح أيضاً خاضعة للتقديرات والأحكام الهامة اللازمة لتطبيق الأقسام ١ إلى ٣٤ من هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. انظر المادة التدريبية لهذه الوحدة للحصول على تفاصيل أكثر حول التقديرات والأحكام الهامة.

الإعفاءات

سيؤدي اختيار تطبيق العديد من الإعفاءات الواردة في الفقرة ٣٥.١٠ من هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى تخفيض كمية الأحكام والتقديرات المعقدة اللازم إصدارها من قبل المنشأة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، على سبيل المثال:

- سيلزم القيام بأحكام إلى حد كبير لتحديد القيم العادلة في تاريخ استملاك الأصول المشتراة والالتزامات والالتزامات المحتملة التي يتم تحملها في حال لم يتم القيام بها عند اندماج الأعمال (الفقرة ٣٥.١٠(أ)).

- سيلزم القيام بأحكام إلى حد كبير لتحديد التقييم المناسب لمعاملات الدفع على أساس الأسهم بأثر رجعي في حال لم يتم القيام بالتقييمات في وقت سابق (الفقرة ٣٥.١٠(ب)).
- يمكن أن يلزم إلى حد كبير القيام بتقدير لإعادة تنظيم المعلومات المتعلقة بالتكلفة أو بيانات المعاملات للممتلكات والمصانع والمعدات وغيرها من الأصول طويلة الأجل في حال لم تستبقي المعلومات التاريخية الضرورية (الفقرة ٣٥.١٠(ج) و(ب)).

ومن ناحية أخرى، يتطلب تطبيق الإعفاءات الواردة في القسم ٣٥.١٠ القيام بالأحكام على سبيل المثال، في حال اختارت المنشأة قياس تكلفة بند من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات بقيمهم العادلة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، يتعين عليها القيام بالتقديرات والأحكام اللازمة لتحديد تلك القيمة العادلة. تكون الإرشادات المقدمة في الفقرات ١١.٢٧-١١.٣٢ مفيدة عند إعداد تقارير هذه التقديرات والأحكام.

عدم جدوى إعادة البيان و/أو الإفصاح

يمكن أن يعفي الإعفاء غير القابل للتطبيق والمنصوص عليه في الفقرة ٣٥.١١ المنشأة من الآتي:

أ. تطبيق بعض التطبيقات التي تقتضيها الفقرات ٣٥.٧-٣٥.٩ بأثر رجعي.

ب. الإفصاح عن المعلومات التي تقتضيها الفقرات ٣٥.١٢-٣٥.١٥.

ولكن لا يعتبر استخدام هذا الإعفاء خياراً اختيارياً. لا يمكن للمنشأة تطبيق الإعفاء إلا في حال كان من غير المجدي إتباع المتطلبات العامة الواردة في القسم ٣٥.

مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة

تشمل الاختلافات الأساسية بين متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير عند تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة (انظر القسم ٣٥ "التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم") والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة (انظر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١ "تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة") ما يلي:

- صياغة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بلغة سهلة وتشمل إرشادات أقل بصورة جوهرية حول كيفية تطبيق المبادئ.
- تشمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إعفاء "غير قابل للتطبيق" (والذي لا يكون وارد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١). لا يكون إعادة بيان واحد أو أكثر من التعديلات مطلوباً في حال عدم قابلية تطبيقه. وعلى نحو مماثل، لا تكون الإفصاحات المقارنة مطلوبة في حال كان تقديمهم غير ممكناً (انظر الفقرة ٣٥.١١).
- تكون الإعفاءات المحددة في الفقرة ٣٥.٩ (أ) و(ب) و(هـ) مماثلة للإعفاءات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١. ولكن هنالك فروق في التفاصيل والتي سينتج عنها اختلافات بطريقة الممارسة.
- لا يرد الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.٩ (د) والذي يتعلق بالعمليات المخصومة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١.
- تسمح الفقرة ٣٥.١٠ (ح) للجهة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمرة الأولى بأن لا تعترف، في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، بأصول أو التزامات الضريبة المؤجلة. ولا يرد هذا الإعفاء في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١.
- ولا يشمل القسم ٣٥ على العديد من الإعفاءات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١ وذلك لأن لا صلة لها بالمتطلبات المحاسبية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (على سبيل المثال الإعفاءات التي تتعلق بالتأمين ومنافع الموظفين وأصول والتزامات الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وتعيين الأدوات المالية المعترف بها سابقاً).
- لا يتطلب القسم ٣٥ القيام بالعديد من الإفصاحات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١؛ على سبيل المثال فيما يتعلق بالآتي:
 - استخدام القيمة العادلة كتكلفة مفترضة (الفقرة ٣٠ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١)؛ و
 - استخدام التكلفة المفترضة للاستثمارات في الشركات التابعة والمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة والشركات الزميلة (الفقرة ٣١ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١)؛ و
 - استخدام التكلفة المفترضة لأصول النفط والغاز (الفقرة ٣١ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١).

اختبار المعرفة

الوحدة ٣٥ - التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

اختبار للمعرفة بمتطلبات التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية.

بعد إكمال الاختبار، يرجى التحقق من الإجابات مرة أخرى وفقاً للإجابات الواردة بعد الاختبار. يرجى افتراض أن كافة المبالغ عبارة عن مبالغ جوهرية.

ضع إشارة على المربع بجانب العبارة الصحيحة

السؤال ١

أي من المنشآت الآتية يعتبر جهة متبينة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة في الفترة الحالية؟

المنشأة التي قررت استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم اعتباراً من تاريخ ما في المستقبل.	أ-	<input type="checkbox"/>
المنشأة التي تعرض بياناتها المالية السنوية الأولى باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للفترة الحالية، عدا عن أن سياسة المنشأة المحاسبية لتكاليف البحث والتطوير هي لرسملة التكاليف جميعها كأصل غير ملموس منفصل.	ب-	<input type="checkbox"/>
المنشأة التي تعرض بياناتها المالية السنوية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للفترة الحالية، عدا عن أن المنشأة لم تقم ببيان امتثال صريح للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.	ج-	<input type="checkbox"/>
المنشأة التي تعرض بياناتها المالية السنوية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للفترة الحالية. وكان الإطار المحاسبي السابق لها هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة.	د-	<input type="checkbox"/>
المنشأة التي تعرض بياناتها المالية السنوية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للفترة الحالية. وكان الإطار المحاسبي السابق لها هو مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية.	هـ-	<input type="checkbox"/>
كل من (د) و(هـ).	و-	<input type="checkbox"/>

السؤال ٢

أي من المنشآت الآتية تعتبر متبينة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمرة الأولى في بياناتها المالية السنوية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤؟

عرضت المنشأة (أ) بياناتها المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. أعدت المنشأة (أ) بيانات مالية فقط وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.	أ-	<input type="checkbox"/>
تكون بيانات المنشأة (ب) المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ هي بياناتها المالية الأولى التي تمثل لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية والتي بدورها تتسجم مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بجميعها عدا عن التسمية. قامت المنشأة ببيان امتثال صريح وغير متحفظ لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية (وليس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم).	ب-	<input type="checkbox"/>
تكون بيانات المنشأة (ج) المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ هي بياناتها المالية الأولى التي تمثل لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية والتي بدورها تتسجم مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بجميعها عدا عن التسمية. قامت المنشأة ببيان امتثال صريح وغير متحفظ لكل من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.	ج-	<input type="checkbox"/>
لم تعرض المنشأة (د) البيانات المالية للسنوات الماضية - كما أنها غير ملزمة على القيام بذلك. تبنت المنشأة في عام ٢٠٠٤ طوعاً المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كما وعرضت البيانات المالية التي تمثل لذلك المعيار (بما في ذلك بيان امتثال صريح وغير متحفظ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم).	د-	<input type="checkbox"/>
كلا المنشأتان (ج) و(د).	هـ-	<input type="checkbox"/>
كلا المنشأتان (ب) و(ج).	و-	<input type="checkbox"/>

السؤال ٣

يكون تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

أ-	<input type="checkbox"/>	بداية آخر فترة عرضت المنشأة لها المعلومات المقارنة الكاملة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بياناتها المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
ب-	<input type="checkbox"/>	بداية أول فترة عرضت المنشأة لها جزءا من المعلومات المقارنة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بياناتها المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
ج-	<input type="checkbox"/>	بداية أول فترة عرضت المنشأة لها المعلومات المقارنة الكاملة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بياناتها المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
د-	<input type="checkbox"/>	بداية أول فترة عرضت المنشأة لها المعلومات المقارنة الكاملة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بياناتها المالية الأخيرة التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

السؤال ٤

قررت المنشأة التي لم تعرض بياناتها المالية أبدا أن تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في عام ٢٠٠٨. التزمت بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (بما في ذلك بيان امتثال صريح وغير متحفظ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الملاحظات). يتم تقديم المعلومات المقارنة الكاملة لسنة واحدة. ما هو تاريخ تحول المنشأة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

أ-	<input type="checkbox"/>	١ يناير ٢٠٠٥.
ب-	<input type="checkbox"/>	١ يناير ٢٠٠٦.
ج-	<input type="checkbox"/>	١ يناير ٢٠٠٧.
د-	<input type="checkbox"/>	١ يناير ٢٠٠٨.

السؤال ٥

الحقائق هي نفسها في المثال ٤. ولكن يتم تقديم المعلومات المقارنة، في هذا المثال، لمدة سنتين. ما هو تاريخ تحول المنشأة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

أ-	<input type="checkbox"/>	١ يناير ٢٠٠٥.
ب-	<input type="checkbox"/>	١ يناير ٢٠٠٦.
ج-	<input type="checkbox"/>	١ يناير ٢٠٠٧.
د-	<input type="checkbox"/>	١ يناير ٢٠٠٨.

السؤال ٦

استمكت المنشأة آلة في ١ يناير ٢٠٠١ مقابل ما قيمتها ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣، وفقا لإطار المنشأة السابق إعداد التقارير المالية، استهلكت المنشأة الآلة باستخدام طريقة القسط الثابت في حساب الاستهلاك خلال ١٠ سنوات ولا يكون لها قيمة متبقية بعد ذلك. ولكن وفقا لإطار المنشأة السابق لإعداد التقارير المالية، أعدت المنشأة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ تقييم الآلة بقيمتها العادلة البالغة ٩٠.٠٠٠ وحدة عملة. وتبعاً لذلك، قاست المنشأة الآلة بقيمة ٧٥.٠٠٠ وحدة عملة (أي ٩٠.٠٠٠ وحدة عملة كمجموع مطروحا منها ١٥.٠٠٠ وحدة عملة كاستهلاك متراكم) في البيان للمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

قررت المنشأة في عام ٢٠٠٦ أن تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وفي ١ يناير ٢٠٠٦، عندما كانت القيمة العادلة للآلة ٨٠.٠٠٠ وحدة عملة، قدرت المنشأة ما يلي وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

- العمر الإنتاجي المتبقي للآلة من ٥ سنوات؛ و
 - القيمة المتبقية للآلة بما قيمته صفر؛ و
 - طريقة القسط الثابت في حساب الاستهلاك على أنها الطريقة الأكثر ملائمة.
- سكنون بيانات المنشأة المالية الأولى التي ستمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. وفي بياناتها الافتتاحية للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٦، يمكن للمنشأة قياس الآلة بما قيمته:

أ- ٥٠.٠٠٠ وحدة عملة (كما لو تمت محاسبة الآلة على الدوام وفقا للقسم ١٧ " الممتلكات والمصانع والمعدات - ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة كتكلفة تاريخية مطروحا منها ٥٠.٠٠٠ وحدة عملة كاستهلاك متراكم).	<input type="checkbox"/>
ب- ٧٥.٠٠٠ وحدة عملة (أي باستخدام إعادة التقييم وفقا لإطار إعداد التقارير المالية السابق - ٩٠.٠٠٠ وحدة عملة كتكلفة تاريخية مطروحا منها ١٥.٠٠٠ وحدة عملة كاستهلاك تراكمي).	<input type="checkbox"/>
ج- ٨٠.٠٠٠ وحدة عملة (أي القيمة العادلة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم).	<input type="checkbox"/>
د- أي من الخيارات (أ) إلى (ج) المذكورين أعلاه.	<input type="checkbox"/>

السؤال ٧

استمكت منشأة في ١ يناير ٢٠٠١ مشروعاً مقابل ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة، وكانت القيمة العادلة للأصول المشتراة القابلة للتحديد ٩٠٠٠٠٠ وحدة عملة (ليس هنالك أي التزامات أو التزامات محتملة على المشروع المشتري). وفقاً للإطار السابق لإعداد التقارير المالية، قامت المنشأة بحاسبة الشهرة والتي قيمتها ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة على أنها مصروف مباشرة (أي في بيان المجموعة الموحد للدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١). ويكون هذا اندماج الأعمال الوحيد الذي أبرمته المنشأة.

قدرت المنشأة في ١ يناير ٢٠٠٦ القيمة العادلة للشهرة فيما يتعلق بالمشروع بما قيمته ٨٠٠٠٠ وحدة عملة.

قررت المنشأة في عام ٢٠٠٦ تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ستكون بيانات المنشأة المالية والتي ستمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

في حال طبقت المنشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عند اندماج الأعمال (١ يناير ٢٠٠١)، فبالتالي ستخصص للشهرة عمر إنتاجي من ١٠ سنوات ابتداء من ١ يناير ٢٠٠١. افترض أنه وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لن يتم اقتضاء أي انخفاض قيمة لتلك الشهرة بين ١ يناير ٢٠٠١ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

في بيانات المجموعة الافتتاحية الموحدة للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٦، سيتم قياس الشهرة بما قيمته:

أ-	٥٠٠٠ وحدة عملة (كما لو تمت محاسبة الشهرة على الدوام وفقاً للقسم ١٩ "اندماجات الأعمال والشهرة - ١٠٠٠٠ وحدة عملة كتكلفة تاريخية مطروحا منها ٥٠٠٠ وحدة عملة كإطفاء متراكم).	<input type="checkbox"/>
ب-	صفر (أي لا يوجد إعادة بيان للشهرة. تم صرف الشهرة مباشرة وفقاً للإطار السابق لإعداد التقارير المالية).	<input type="checkbox"/>
ج-	٨٠٠٠ وحدة عملة (أي القيمة العادلة المقدرة للشهرة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم).	<input type="checkbox"/>
د-	إما (أ) أو (ب) المذكورين أعلاه.	<input type="checkbox"/>
هـ-	أي من (أ) إلى (ج) المذكورين أعلاه.	<input type="checkbox"/>

السؤال ٨

الحقائق هي نفسها كما في السؤال ٧. ومع ذلك يوجد في هذا المثال عمليتي اندماج أعمال (استمكت المنشأة الأعمال التجارية بتاريخ ١ كانون ثاني ٢٠٠١ و ١ كانون ثاني ٢٠٠٤).

قررت الإدارة أنه عند إعداد البيان الافتتاحي للمركز المالي الخاص بالمجموعة في ١ كانون ثاني ٢٠٠٦، سيقومون باختيار الإعفاء في الفقرة ٣٥. ١٠ (أي عدم تطبيق القسم ١٩ اندماج الأعمال والشهرة على الأعمال التجارية المستمكة بتاريخ ١ كانون ثاني ٢٠٠٤).

نشأت شهرة بقيمة ٥٠٠٠ وحدة عملة عند استملاك الأعمال التجارية الثانية (أي الأعمال التجارية المستمكة بتاريخ ١ كانون ثاني ٢٠٠٤). قدرت المنشأة في ١ كانون ثاني ٢٠٠٦ القيمة العادلة للشهرة فيما يتعلق بالأعمال التجارية المستمكة الثانية بقيمة ٤٥٠٠ وحدة عملة.

يجب أن تقيس المجموعة في بيانها للمركز المالي الافتتاحي الموحد في ١ كانون ثاني ٢٠٠٦ الشهرة لاندماج الأعمال الأول (أي المستمك بتاريخ ١ في ١ كانون ثاني ٢٠٠١) بقيمة:

(أ)	٥٠٠٠ وحدة عملة (أي كما لو تمت دائماً محاسبة الشهرة وفقاً للقسم ١٩ اندماج الأعمال والشهرة - ١٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة التاريخية ناقص ٥٠٠٠ وحدة عملة الإطفاء التراكمي).	<input type="checkbox"/>
(ب)	صفر (أي لا إعادة بيان للشهرة المعترف بها كمصروفات مباشرة وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية السابق).	<input type="checkbox"/>
(ج)	٨٠٠٠ وحدة عملة (أي القيمة العادلة المقدرة بتاريخ الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم).	<input type="checkbox"/>
(د)	إما (أ) أو (ب) الواردة أعلاه.	<input type="checkbox"/>
	أي من (أ) إلى (ج) الواردة أعلاه.	<input type="checkbox"/>

السؤال ٩

الحقائق هي نفسها في المثال ٨. ولكن قررت الإدارة، في هذا المثال، أنها عند إعداد بيانات المجموعة الافتتاحية للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٦ لن تقوم بتطبيق القسم ١٩ "اندماجات الأعمال والشهرة" على المحاسبة لاستملاك المشروع الأول (أي المشروع المشتري في ١ يناير ٢٠٠١).

يمكن للمجموعة في بياناتها الموحدة الافتتاحية للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٦ أن تقوم بقياس الشهرة للمشروع المشتري في ٢٠٠٤ بما قيمته:

أ-	٤.٠٠٠ وحدة عملة (كما لو تمت محاسبة الشهرة دائما وفقا للقسم ١٩ " اندماجات الأعمال والشهرة - ٥.٠٠٠ وحدة عملة كتكلفة تاريخية مطروحا منها ١.٠٠٠ وحدة عملة كإطفاء متراكم).	<input type="checkbox"/>
ب-	صفر (أي مصاريف مباشرة وفقا للإطار السابق إعداد التقارير المالية).	<input type="checkbox"/>
ج-	٤.٥٠٠ وحدة عملة (أي القيمة العادلة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم).	<input type="checkbox"/>
د-	إما (أ) أو (ب) المذكورتين أعلاه.	<input type="checkbox"/>
هـ-	أي من (أ) إلى (ج) المذكورين أعلاه.	<input type="checkbox"/>

السؤال ١٠

استخلصت المنشأة أنه من غير الممكن إعادة كتابة البيان الافتتاحي للمركز المالي في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لوحد أو أكثر من التعديلات التي تقتضيها الفقرة ٣٥.٧. أي من العبارات الآتية صحيحة؟

أ-	<input type="checkbox"/>	يتعين على المنشأة تطبيق الفقرات ٣٥.٧-٣٥.١٠ على هذه التعديلات في أول فترة يكون فيها القيام بذلك ممكناً.
ب-	<input type="checkbox"/>	يتعين على المنشأة تحديد المعلومات المعروضة للفترة السابقة والتي لا تكون قابلة للمقارنة مع معلومات الفترة التي تقوم فيها بإعداد بياناتها المالية الأولى والتي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
ج-	<input type="checkbox"/>	كل من (أ) و (ب) صحيحتين.
د-	<input type="checkbox"/>	لا يمكن للمنشأة القيام ببيان امتثال صريح وغير متحفظ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
هـ-	<input type="checkbox"/>	لا يتم اعتبار المنشأة جهة متبينة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة.
و-	<input type="checkbox"/>	كل من (د) و (هـ) صحيحتين.

السؤال ١١

يتم عرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي ٢٠٠٣).

تم عرض بيانات المنشأة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية.

يتعين على المنشأة توضيح تأثير التحول من الإطار السابق لإعداد التقارير المالية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية المعدة تقاريرها. وللالتزام بهذا المتطلب، يتعين أن تعرض بيانات المنشأة المالية الأولى التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عدداً من المطابقات. أي من المطابقات الآتية لا يكون من المطلوب الإفصاح عنه؟

أ-	<input type="checkbox"/>	مطابقة ربحها أو خسارتها وفقاً لإطارها السابق لإعداد التقارير لعام ٢٠٠٣ مع ربحها أو خسارتها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لعام ٢٠٠٣.
ب-	<input type="checkbox"/>	مطابقة ربحها أو خسارتها وفقاً لإطارها السابق لإعداد التقارير لعام ٢٠٠٤ مع ربحها أو خسارتها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لعام ٢٠٠٤.
ج-	<input type="checkbox"/>	مطابقة حقوق الملكية التي تمتلكها بموجب الإطار السابق لإعداد التقارير المالية لعام مع حقوق الملكية التي تمتلكها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ١ يناير ٢٠٠٣.
د-	<input type="checkbox"/>	مطابقة حقوق الملكية التي تمتلكها بموجب الإطار السابق لإعداد التقارير المالية لعام مع حقوق الملكية التي تمتلكها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣.

الإجابات

- س١ (و) انظر تعريف الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة في قائمة المصطلحات ٣.٤.
- س٢ (هـ) انظر تعريف الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة في قائمة المصطلحات ٣٥.٢ و ٣٥.٤.
- س٣ (ج) انظر الفقرة ٣٥.٦.
- س٤ (ج) انظر الفقرة ٣٥.٦. في حال كان تاريخ إعداد التقارير في ٢٠×٨/١٢/٣١ وكان يتم عرض المعلومات المقارنة كاملة لسنة واحدة (٢٠×٧)، ستكون بالتالي بداية الفترة الأولى التي عرضت المنشأة لها المعلومات المقارنة الكاملة هي ١ يناير ٢٠×٧.
- س٥ (ب) انظر الفقرة ٣٥.٦. في حال كان تاريخ إعداد التقارير في ٢٠×٨/١٢/٣١ وكان يتم عرض المعلومات المقارنة كاملة لسنتين (٢٠×٦ و ٢٠×٧)، ستكون بالتالي بداية الفترة الأولى التي عرضت المنشأة لها المعلومات المقارنة الكاملة هي ١ يناير ٢٠×٦.
- س٦ (د) انظر الفقرتين ٣٥.٧ و ٣٥.٨ للإجابة (أ). وانظر الفقرة ٣٥.١٠ للإجابة (ب). وانظر الفقرة ٣٥.١٠ (ج) للإجابة (ج).
- س٧ (د) انظر الفقرتين ٣٥.٧ و ٣٥.٨ للإجابة (أ). وانظر الفقرة ٣٥.١٠ (أ) للإجابة (ب). لا يكون اختيار القيمة العادلة كتكلفة مفترضة للشهرة خياراً متاحاً (انظر ٣٥.١٠ (ج)).
- س٨ (ب) انظر الفقرة ٣٥.١٠ (أ) في حال أعادت المنشأة بيان اندماج الأعمال في ١ يناير ٢٠×١ بحيث تراعي القسم ١٩، يتعين عليها بالتالي إعادة بيان اندماج الأعمال في ١ يناير ٢٠×٤ أيضاً.
- س٩ (د) انظر الفقرتين ٣٥.٧ و ٣٥.٨ للإجابة (أ). وانظر الفقرة ٣٥.١٠ (أ) للإجابة (ب). يمكن للمنشأة أن تختار الإجابة (أ) فيما يخص اندماج الأعمال الثاني لتلبية متطلبات القسم ١٩ أو (أ) لاستخدام الإعفاء الوارد في الفقرة ٣٥.١٠ (أ).
- س١٠ (ج) انظر الفقرة ٣٥.١١.
- س١١ (ب) انظر الفقرة ٣٥.١٣.

تطبيق المعرفة

تطبيق المعرفة على متطلبات التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال حل دراسة الحالة أدناه.

بعد إكمال الاختبار، يرجى التحقق من الإجابات مرة أخرى وفقا للإجابات الواردة بعد الاختبار.

دراسة الحالة ١

بدأت المنشأة (ض) عملياتها في ١ يناير ٢٠٠٠ كما واختارت أن يكون تاريخ إعداد التقارير في ٣١ ديسمبر. كانت المنشأة تعد تقاريرها المالية على أساس ضريبية الدخل المحلية الخاصة بها (إطار المنشأة السابق لإعداد التقارير المالية منذ ١ يناير ٢٠٠٠).

واستخدمت المنشأة وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية معادلة الوارد أخيرا صادر أولا للتكلفة لقياس مخزونها.

وقررت إدارة المنشأة في عام ٢٠٠٣ أن تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كما وقررت استخدام معادلة الوارد أولا صادر أولا للتكلفة لقياس مخزونها. تكون البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ هي بيانات المنشأة المالية الأولى التي تراعي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كما وتشمل بيان امتثال صريح وغير متحفظ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

قدمت المنشأة (ض) معلومات مقارنة كاملة فقط لآخر عام لها في بياناتها المالية السنوية (أي يتم تقديم معلومات المقارنة فقط للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢).

يبين الجدول أدناه المعلومات حول مخزون المنشأة منذ أن بدأت بالتجارة:

التاريخ	الوحدات المشتراة	تكلفة كل وحدة	التكلفة وحدة عملة	الوحدات المباعة في العام	تكلفة البضائع المباعة في العام (معادلة الوارد أخيرا صادر أولا)	المخزون في ٣١ ديسمبر
		وحدة عملة	وحدة عملة		وحدة عملة	وحدة عملة
٢٠٠٠/٠١/٠٨	٥.٠٠٠	٢	١٠.٠٠٠			
٢٠٠٠/٠٤/٢٣	٢.٠٠٠	٢	٤.٠٠٠			
٢٠٠٠/٠٩/٠٧	٤.٠٠٠	٣	١٢.٠٠٠			
٢٠٠٠/١٢/٣١				١٠.٨٠٠	٢٥.٦٠٠	٤٠٠
٢٠٠١/٠١/٢١	٢.٠٠٠	٣	٦.٠٠٠			
٢٠٠١/٠٢/٠٥	١.٥٠٠	٤	٦.٠٠٠			
٢٠٠١/١٠/٠٢	١.٠٠٠	٥	٥.٠٠٠			
٢٠٠١/١٢/٣١				٤.٥٠٠	١٧.٠٠٠	٤٠٠
٢٠٠٢/٠٣/٣١	١.٠٠٠	٦	٦.٠٠٠			
٢٠٠٢/٠٥/٠٧	٥٠٠	٧	٣.٥٠٠			
٢٠٠٢/٠٨/٢٥	٤.٠٠٠	٧	٢٨.٠٠٠			
٢٠٠٢/١٢/٣١				٥.٢٠٠	٣٥.٧٠٠	٢٢٠٠
٢٠٠٣/٠٤/١٢	٣.٠٠٠	٨	٢٤.٠٠٠			
٢٠٠٣/٠٨/٢٤	٢.٧٠٠	٩	٢٤.٣٠٠			
٢٠٠٣/١٠/٢٢	٣.٠٠٠	١٠	٣٠.٠٠٠			
٢٠٠٣/١٢/٣١				٩.١٠٠	٨٠.٣٠٠	٢٠٠

المطلوب:

الجزء (أ):

ما هو تاريخ تحول المنشأة (ض) إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

الجزء (ب):

قم بإعداد الملاحظات التي ستعرضها المنشأة (ض) في بياناتها المالية التي تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لتوضيح تأثير التحول من الإطار السابق لإعداد التقارير المالية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على أدائها ومركزها المالي المعدة تقاريرهما.

ملاحظة: قبل إعداد الإفصاحات، يلزم أولاً تحديد تأثيرات تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لكل سيناريو، على النحو التالي:

يعرض الجدول أدناه المعلومات ذات العلاقة بمخزون المنشأة كما لو كانت المنشأة قد طبقت على الدوام معادلة الوارد أولاً صادر أولاً للتكلفة لقياس المخزون:

التاريخ	الوحدات المشتراة	تكلفة وحدة كل	التكلفة وحدة عملة	الوحدات المباعة في العام	تكلفة البضائع المباعة في العام (معادلة الوارد أولاً صادر أولاً)	المخزون في ٣١ ديسمبر
		وحدة عملة	وحدة عملة		وحدة عملة	وحدة عملة
٢٠×٠/٠١/٠٨	٥.٠٠٠	٢	١٠.٠٠٠			
٢٠×٠/٠٤/٢٣	٢.٠٠٠	٢	٤.٠٠٠			
٢٠×٠/٠٩/٠٧	٤.٠٠٠	٣	١٢.٠٠٠			
٢٠×٠/١٢/٣١				١٠.٨٠٠	٢٥.٤٠٠	٦٠٠
٢٠×١/٠١/٢١	٢.٠٠٠	٣	٦.٠٠٠			
٢٠×١/٠٢/٠٥	١.٥٠٠	٤	٦.٠٠٠			
٢٠×١/١٠/٠٢	١.٠٠٠	٥	٥.٠٠٠			
٢٠×١/١٢/٣١				٤.٥٠٠	١٦.٦٠٠	١.٠٠٠
٢٠×٢/٠٣/٣١	١.٠٠٠	٦	٦.٠٠٠			
٢٠×٢/٠٥/٠٧	٥٠٠	٧	٣.٥٠٠			
٢٠×٢/٠٨/٢٥	٤.٠٠٠	٧	٢٨.٠٠٠			
٢٠×٢/١٢/٣١				٥.٢٠٠	٣٥.٠٠٠	٣.٥٠٠
٢٠×٣/٠٤/١٢	٣.٠٠٠	٨	٢٤.٠٠٠			
٢٠×٣/٠٨/٢٤	٢.٧٠٠	٩	٢٤.٣٠٠			
٢٠×٣/١٠/٢٢	٣.٠٠٠	١٠	٣٠.٠٠٠			
٢٠×٣/١٢/٣١				٩.١٠٠	٨٠.٨٠٠	١.٠٠٠

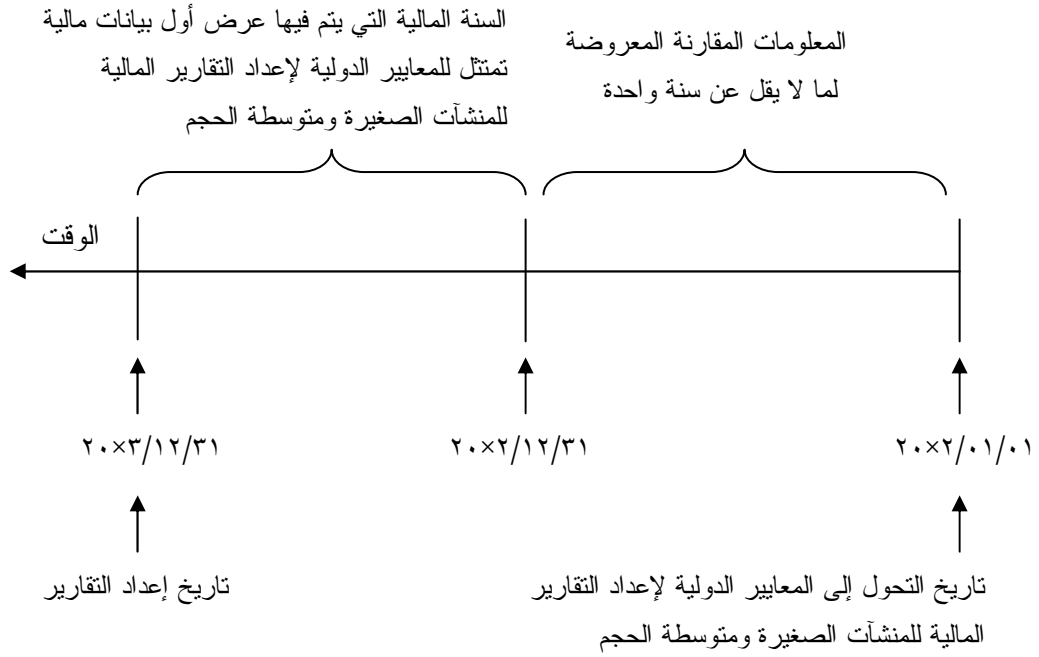
المطابقة:

الفرق	تكلفة البضائع المباعة في العام			المخزون في ٣١ ديسمبر				
	٢٠×٠	٢٠×١	٢٠×٢	٢٠×٣	٢٠×٠	٢٠×١	٢٠×٢	٢٠×٣
	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة
إجمالي الوارد أولاً صادر أولاً	٢٥.٤٠٠	١٦.٦٠٠	٣٥.٠٠٠	٨٠.٨٠٠	٦٠٠	١.٠٠٠	٣.٥٠٠	١.٠٠٠
إجمالي الوارد أخيراً صادر أولاً	٢٥.٦٠٠	١٧.٠٠٠	٣٥.٧٠٠	٨٠.٣٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٢.٢٠٠	٢٠٠
	(٢٠٠)	(٤٠٠)	(٧٠٠)	٥٠٠	٢٠٠	٦٠٠	١.٣٠٠	٨٠٠

إجابة على دراسة الحالة ١ - الجزء (أ)

يكون تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ١ يناير ٢٠٠٢ (مثل ٣١ ديسمبر ٢٠٠١). ويكون هذا التاريخ بداية لفترة المقارنة (أي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣) وهذا يأخذ بالاعتبار الحقائق الآتية:

- تكون البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ هي أول مجموعة تعرضها المنشأة من البيانات المالية التي يتم إعدادها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- تكون البيانات المالية لعام ٢٠٠٣ هي المجموعة الأولى التي تم استخدامها للقيام ببيان امتثال صريح وغير متحفظ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- تعرض المنشأة (ض) معلومات مقارنة تتعلق بأخر فترة مقارنة فقط (أي ٢٠٠٢).



إجابة على دراسة الحالة ١ - الجزء (ب)

ينبغي على المنشأة الإفصاح عن الآتي:

مقتطف من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣

الملاحظة ٣ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: الإعلان والمطابقة

أدى التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى إحداث عدد من التغييرات في البيانات المالية المعدة تقاريرها والملاحظات عليها والمبادئ المحاسبية مقارنة مع ما تم عرضه سابقاً.

قبل تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، كانت البيانات المالية للمنشأة (ض) مبنية على قانون ضريبية نطاق الاختصاص (خ) (الإطار السابق لإعداد التقارير المالية). تبين الملاحظات التوضيحية التالية الملحقة بالبيانات المالية الفروق بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والإطار السابق لإعداد التقارير المالية لفترة إعداد التقارير المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ إضافة إلى بيان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الافتتاحي للمركز المالي في ١ يناير ٢٠٠٢.

مطابقة حقوق الملكية في ١ يناير ٢٠٠٢ مع حقوق الملكية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

الملاحظة	١ يناير ٢٠٠٢		٣١ ديسمبر ٢٠٠٢		الفرق
	الإطار السابق لإعداد التقارير المالية	الفرق	الإطار السابق لإعداد التقارير المالية	الفرق	
٣.٨	٤٠٠	٦٠٠	١.٣٠٠	٣.٥٠٠	٣.٥٠٠
...
المخزون	٤٠٠	٦٠٠	١.٣٠٠	٣.٥٠٠	٣.٥٠٠
...

مطابقة الربح والخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

الملاحظة	٣١ ديسمبر ٢٠٠٢		الفرق
	الإطار السابق لإعداد التقارير المالية	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	
٣.٨	٣٥.٧٠٠	(٧٠٠)	٣٥.٠٠٠
...
تكلفة المبيعات	٣٥.٧٠٠	(٧٠٠)	٣٥.٠٠٠
إجمالي الربح
...

٣.٨ المخزون

تتسأ التغييرات في المخزون عن إعادة قياس المخزون من معادلة الوارد أخيراً صادر أولاً للتكلفة من الإطار السابق لإعداد التقارير المالية إلى معادلة الوارد أولاً صادر أولاً للتكلفة المستخدمة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

دراسة الحالة ٢

بدأت المنشأة (ذ) عملياتها في ١ يناير ٢٠×٠ كما واختارت أن يكون تاريخ إعداد التقارير في ٣١ ديسمبر. أعدت المنشأة بياناتها المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما المحلية منذ ١ يناير ٢٠×٠.

قررت إدارة المنشأة في عام ٢٠×٤ أن تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. تكون البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٥ هي أول مجموعة من البيانات المالية المعروضة من قبل المنشأة (ذ) التي تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، بما فيها بيان امتثال صريح وغير متحفظ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. تشمل تلك البيانات المالية سنة واحدة فقط من المعلومات المقارنة (أي عام ٢٠×٤). يكون تاريخ تحول المنشأة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هو ١ يناير ٢٠×٤.

ووفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية، تبنت المنشأة (ذ) بعض السياسات المحاسبية التي تختلف عن السياسات المحاسبية التي تتطلبها أو تسمح بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وفيما يلي قائمة بتأثيرات تلك الفروق الجوهرية:

أ. تم حساب استهلاك مكتب مبيعات المنشأة وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية دون الإشارة إلى قيمته المتبقية وكنتيجة لذلك كانت القيمة المسجلة للممتلكات والمصانع والمعدات في ١ يناير ٢٠×٤ أقل بما قيمته ١٠٠ وحدة عملة عما ما ستكون عليه في حال طبقت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. كان ربح العام ٢٠×٤ أقل بما قيمته ٢٠ وحدة عملة عما ما كان سيكون عليه في حال تم استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ب. تشمل الأصول غير الملموسة، وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية في ١ يناير ٢٠×٤، ما قيمته ١٥٠ وحدة عملة من البنود التي كان سيتم الاعتراف بها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الشهرة وذلك لأنها لا تتأهل للاعتراف على أنها أصول غير ملموسة منفصلة. لا يعتبر التأثير على الربح لعام ٢٠×٤ ذي أهمية.

ج. وتم تحمل الأصول المالية التي يتطلب القسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية" والقسم ١٢ "قضايا الأدوات المالية الأخرى" محاسبتها بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة، وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية، بالتكلفة. ونتيجة لذلك، تكون القيمة المسجلة في ١ يناير ٢٠×٤ أقل بما قيمته ٤٢٠ وحدة عملة عما كانت لتكون عليه في حال تم استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وكانت قيمة الإضافة في القيمة العادلة لتلك الأصول المالية في عام ٢٠×٤ ما قيمته ١٨٠ وحدة عملة.

د. نظرا لاستثناء مصاريف الإنتاج غير المباشرة الثابتة والمتغيرة من تكلفة المخزون وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية، تكون القيمة المسجلة للمخزون في ١ يناير ٢٠×٤ أقل بما قيمته ٢٠٠ وحدة عملة عما كانت ستكون عليه في حال تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وللسبب نفسه، تكون تكلفة المبيعات للعام ٢٠×٤ أقل بما قيمته ٤٧ وحدة عملة عما كانت ستكون عليه في حال تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

هـ. تكون علاقة التحوط التي تتأهل لمحاسبة التحوط وفقا للفقرة ١٢.١٦ التي تحوط خطر الصرف الأجنبي لبيع متوقع محدد (أي اتفاقية صرف أجنبي آجلة) موجودة في تاريخ التحول. ووفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية، تم تحمل أداة التحوط بالتكلفة (صفر). وتبعاً لذلك، لم يتم تسجيل ما

قيمته ٤٣١ وحدة عملة من أرباح الصرف الأجنبي غير المتحققة من أداة التحوط غير المستحقة في حقوق الملكية. كانت الزيادة في القيمة العادلة لتلك الأصول المالية ما قيمته ٤٠ وحدة عملة.

و. وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية، تم استخدام الأساس النقدي لمحاسبة التزام التقاعد المحدد. وتبعاً لذلك، يتم في ١ يناير ٢٠٠٤ حذف التزام منافع الموظفين الذي قيمته ٦٦ وحدة عملة في ١ يناير ٢٠٠٤ من بيانات المنشأة للمركز المالي كما ويكون ربحها لعام ٢٠٠٤ أقل بما قيمته ١٣٠ وحدة عملة عما كانت لتكون عليه في حال تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (أي تكلفة المبيعات أكبر بما قيمته ٥٠ وحدة عملة وتكاليف توزيع أكبر بما قيمته ٣٠ وحدة عملة ومصاريف إدارية أكبر بما قيمته ٥٠ وحدة عملة).

ز. تم الاعتراف في ١ يناير ٢٠٠٤ بمخصص إعادة الهيكلة ذي الصلة بأنشطة المكتب الرئيسي والبالغ ٢٥٠ وحدة عملة وفقاً للإطار السابق لإعداد التقارير المالية ولكنه لا يتأهل للاعتراف على أنه التزام وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وفي عام ٢٠٠٤ (بعد تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) تأهل مخصص إعادة الهيكلة البالغ ٢٥٠ وحدة عملة للاعتراف وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تم استخراج المعلومات الآتية من بيان المنشأة (ذ) للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ (أي في ١ يناير ٢٠٠٤، تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم):

مبادئ المحاسبة المقبولة	مبادئ المحاسبة المقبولة
عموما	عموما
وحدة عملة	وحدة عملة
٩.٣٩٦	٨.٢٩٩
٤.١٢٤	١.٢٢٠
٢٥٠	٢٠٨
٦٢١	٣.٤٧١
١٣.١٩٨	١٣.١٩٨
١٤.٣٩١	٣.٧١٠
	٢.٩٦٢
٦.٥٦٠	٣٣٣
	٧٤٨
١.٥٠٠	٧.٧٥٣
٥.٠٦٠	٢٠.٩٥١
٦.٥٦٠	

تم استخراج المعلومات الآتية من بيان المنشأة (ذ) للأداء المالي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤:

مبادئ المحاسبة المقبولة	الإيراد
عموما	تكاليف المبيعات
وحدة عملة	إجمالي الربح
٢٠.٩١٠	تكاليف التوزيع
(١٥.٢٨٣)	
٥.٦٢٧	
(١.٩٠٧)	

(٢.٨٤٢)	المصاريف الإدارية
١.٤٤٦	دخل التمويل
(١.٩٠٢)	تكاليف التمويل
<hr/>	ربح العام
٤٢٢	خسارة من تحويل العملية الأجنبية
(١٥٨)	إجمالي الدخل الشامل للعام
<hr/>	
٢٦٤	

المطلوب:

الجزء (أ): قم بإعداد مطابقات حقوق ملكية المنشأة (ذ) المحددة وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية مع حقوق ملكيتها المحددة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ١ يناير ٢٠١٤.

ملاحظة: تقتضي الفقرة ٣٥.١٣ (ب)(٢) القيام بمطابقة مماثلة لحقوق الملكية في نهاية آخر فترة تم عرضها في آخر بيانات مالية سنوية للمنشأة والتي تم تحديدها وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية.

ملاحظة: تم تجاهل ضريبة الدخل في دراسة الحالة هذه بغرض التبسيط.

الجزء (ب): قم بإعداد مطابقة لربح المنشأة (ذ) المحدد وفقا لإطارها السابق لإعداد التقارير المالية لآخر فترة تم عرضها في آخر بيانات مالية سنوية للمنشأة مع ربحها المحدد وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للفترة نفسها (أي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤).

ملاحظة: تم تجاهل ضريبة الدخل في دراسة الحالة هذه بغرض التبسيط.

الإجابة على دراسة الحالة ٢ - الجزء (ب)

فيما يلي مطابقة حقوق الملكية في ١ يناير ٢٠٠٤ (تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم):

مطابقة حقوق الملكية في ١ يناير ٢٠٠٤ (تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم)

الملاحظة		الإطار السابق لإعداد		تأثير التحول إلى المعايير الدولية لإعداد	
		التقارير المالية		التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	
		وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة
١	الممتلكات والمصانع والمعدات	٨.٢٩٩	١٠٠	٨.٣٩٩	
٢	الشهرة	١.٢٢٠	١٥٠	١.٣٧٠	
٢	الأصول غير الملموسة	٢٠٨	(١٥٠)	٥٨	
٣	الأصول المالية	٣.٤٧١	٤٢٠	٣.٨٩١	
	إجمالي الأصول غير المتداولة	١٣.١٩٨	٥٢٠	١٣.٧١٨	
	لذم المدينة والتجارية	٣.٧١٠	-	٣.٧١٠	
٤	المخزون	٢.٩٦٢	٤٠٠	٣.٣٦٢	
٥	الذم المدينة الأخرى	٣٣٣	٤٢١	٧٦٤	
	النقد والنقد المعادل	٧٤٨	-	٧٤٨	
	إجمالي الأصول المتداولة	٧.٧٥٣	٨٣١	٨.٥٨٤	
	إجمالي الأصول	٢٠.٩٥١	١.٣٥١	٢٢.٣٠٢	
	قروض بفائدة	٩.٣٩٦	-	٩.٣٩٦	
	الذم الدائنة والتجارية الأخرى	٤.١٢٤	-	٤.١٢٤	
٦	منافع الموظفين	-	٦٦	٦٦	
٧	مخصص إعادة الهيكلة	٢٥٠	(٢٥٠)	-	
	الالتزامات الأخرى	٦٢١	-	٦٢١	
	إجمالي الالتزامات	١٤.٣٩١	(١٨٤)	١٤.٢٠٧	
	إجمالي الأصول مطروحا منه إجمالي الالتزامات	٦.٥٦٠	١.٥٣٥	٨.٠٩٥	
	رأس المال الصادر	١.٥٠٠	-	١.٥٠٠	
٥	احتياطي التحوط	-	٤٣١	٤٣١	
٩	الأرباح المحتجزة	٥.٠٦٠	١.١٠٤	٦.١٦٤	
	إجمالي حقوق الملكية	٦.٥٦٠	١.٥٣٥	٨.٠٩٥	

وفيما يلي الملاحظات الملحقة بمطابقة حقوق الملكية في ١ يناير ٢٠٠٤:

١. تجاهل الاستهلاك وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية قيمة الأصل المتبقية بينما تكون القيمة القابلة للاستهلاك للأصل وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم صافي قيمتها المتبقية. زاد التعديل التراكمي القيمة العادلة للممتلكات والمصانع والمعدات بما قيمته ١٠٠ وحدة عملة.

٢. شملت الأصول غير الملموسة وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية ١٥٠ وحدة عملة للبنود التي يتم نقلها للشهرة وذلك لأنها لا تتأهل للاعتراف على أنها أصول غير ملموسة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
٣. يتم قياس أصول مالية محددة، وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، بالقيمة العادلة مع الأخذ بالاعتبار التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة. تم قياس تلك الأصول المالية وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية بالتكلفة. وكنتيجة لذلك، تكون القيمة المسجلة في ١ يناير ٢٠٠٤ أقل بما قيمته ٤٢٠ وحدة عملة عما كانت ستكون عليه في حال تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. يتم شمل الأرباح الناتجة في الأرباح المحتجزة.
٤. يشمل المخزون مصاريف إنتاج غير مباشرة متغيرة بقيمة ٤٠٠ وحدة عملة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بينما تم استثناء هذه المصاريف غير المباشرة وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية.
٥. يتم الاعتراف بأرباح غير متحققة تبلغ قيمتها ٤٣١ وحدة عملة من عقود الصرف الأجنبي الآجل غير المستحقة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ولكن لم يتم الاعتراف بها وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية. يتم شمل الأرباح الناتجة والتي قيمتها ٤٣١ وحدة عملة في احتياطي التحوط لأن العقود تحوط المبيعات المتوقعة.
٦. يتم الاعتراف بالتزام التقاعد الذي قيمته ٦٦ وحدة عملة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ولكن لم يتم الاعتراف به وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية الذي استخدم أساس النقد.
٧. تم الاعتراف بمخصص إعادة الهيكلة البالغ ٢٥٠ وحدة عملة ذات العلاقة بأنشطة المكتب الرئيسي وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية ولكنه لا يتأهل للاعتراف على أنه التزام وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
٨. وتكون تعديلات الأرباح المحتجزة على النحو التالي:

وحدة عملة	
١٠٠	الاستهلاك (الملاحظة ١)
٤٢٠	الأصول المالية (الملاحظة ٣)
٤٠٠	مصاريف الإنتاج غير المباشرة (الملاحظة ٤)
(٦٦)	التزام التقاعد (الملاحظة ٦)
٢٥٠	مخصص إعادة الهيكلة (الملاحظة ٧)
١.١٠٤	إجمالي تعديل الأرباح المحتجزة

الإجابة على دراسة الحالة ٢ - الجزء (ب)

وفيما يلي مطابقة إجمالي الدخل الشامل لعام ٢٠٠٤:

إجمالي مطابقة إجمالي الدخل الشامل لعام ٢٠٠٤

الملاحظة	الإطار السابق	تأثير التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة
	٢٠.٩١٠	-	٢٠.٩١٠
١.٢	الإيراد		
	تكلفة المبيعات	(٩٧) (أ)	(١٥.٢٨٣)
	إجمالي الربح	(٩٧)	٥.٦٢٧
	دخل آخر	١٨٠	-
	تكاليف التوزيع	(١٠) (ب)	(١.٩٠٧)
	المصاريف الإدارية	(٣٠٠) (ج)	(٢.٨٤٢)
	دخل التمويل	-	١.٤٤٦
	تكاليف التمويل	-	(١.٩٠٢)
			(١.٩٠٢)
	الربح للعام	(٢٢٧)	١٩٥
	تحولات التدفق النقدي	(٤٠)	(٤٠)
	خسارة تحويل العملية الأجنبية	-	(١٥٨)
	الدخل الشامل الآخر	(٤٠)	(١٩٨)
	إجمالي الدخل الشامل	(٢٦٧)	(٣)

وفيما يلي الملاحظات الملحقمة بمطابقة إجمالي الدخل الشامل لعام ٢٠٠٤:

١. يتم الاعتراف بالتزام التقاعد وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ولكن لم يتم الاعتراف به وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية. زادت قيمة التزام التقاعد بما قيمته ١٣٠ وحدة عملة خلال عام ٢٠٠٤ مما أدى إلى زيادة تكلفة المبيعات (٥٠ وحدة عملة) وتكاليف التوزيع (٣٠ وحدة عملة) والمصاريف الإدارية (٥٠ وحدة عملة).
٢. تكون قيمة المبيعات أكبر بما قيمته ٤٧ وحدة عملة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأن المخزون يشمل مصاريف إنتاج غير مباشرة ثابتة ومنغيرة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ولكن ليس وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية.
٣. انخفض استهلاك الممتلكات والمصانع والمعدات بما قيمته ٢٠ وحدة عملة خلال عام ٢٠٠٤ وذلك لأن استهلاك المباني وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تأخذ بالاعتبار قيمة المبنى المتبقية، خلافا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية.
٤. تم الاعتراف بمخصص إعادة الهيكلة البالغ ٢٥٠ وحدة عملة وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية في ١ يناير ٢٠٠٤ ولكن لم يتأهل للاعتراف وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. ويزيد هذا المصاريف الإدارية لعام ٢٠٠٤ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
٥. زادت قيمة الأصول المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة بما قيمته ١٨٠ وحدة عملة خلال عام ٢٠٠٤. كما وتم تحملهم بالتكلفة وفقا للإطار السابق لإعداد التقارير المالية. تم شمل تغيرات القيمة العادلة في "الدخل الآخر".

٦. انخفضت القيمة العادلة لعقود الصرف الأجنبي الأجلة التي تعتبر تحوطات فعالة للمعاملات المتوقعة بما قيمته ٤٠ وحدة عملة خلال عام ٢٠٠٤.

لا تشكل العمليات الحسابية والملاحظات التوضيحية أدناه جزءاً من الإجابة على دراسة الحالة هذه:

- (أ) ٩٧ وحدة عملة = ٥٠ وحدة عملة كزيادة التزام التقاعد (انظر الملاحظة ١) + ٤٧ وحدة عملة كمصاريف إنتاج غير مباشرة (انظر الملاحظة ٢).
- (ب) ٥٠ وحدة عملة = ٣٠ وحدة عملة كزيادة مصروف التقاعد (انظر الملاحظة ١) مطروحا منها ٢٠ وحدة عملة كإخفاض الاستهلاك (انظر الملاحظة ٣).
- (ج) ٣٠٠ وحدة عملة = ٥٠ وحدة عملة كزيادة التزام التقاعد (انظر الملاحظة ١) + ٢٥٠ وحدة عملة كمخصص إعادة الهيكلة (انظر الملاحظة ٤).